وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY

UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم انسانية واجتماعية

الشعبة: علوم انسانية

التخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

نشاط الهلال الأحمر الجزائري خلال الثورة التحريرية

في تونس والمغرب الأقصى

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر '' ل.م.د ''

دفعـــــة: 2019

إعداد الطلبة:

1- صبرينة عاتي

2- ليلى نبة

إشراف الأستاذة:

أ. وابل بختة

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنـــة المناقشـــة:

الاســـــم واللقـــــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
عبد الوهاب شلالي	أستاذ التعليم العالي	رئيســـــــا
بختة وابل	أستاذ مساعد – أ –	مشرفـــا ومقررا
عبد الرزاق حرابي	أستاذ مساعد – أ–	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2019/2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

إذن بالطبع

أنا الموقع أسفله الأستاذ (ة): ..... بلي بخيتة .....

المشرف على مذكرة تخرج: ماستر [X] ماجستير [ ] دكتوراه علوم [ ] دكتوراه ل.م.د [ ]

المعنونة بـ:

..... نشاط الهلال الأحمر الجزائري خلال الثورة التحريرية بتبسة 1956-1962 .....

.....

تخصص:

..... تاريخ الثورة الجزائرية .....

من إعداد الطلبة:

1- ..... عاتي جبرية .....

2- ..... ذيب لسيل .....

أشهد بأن المذكرة تستوفي كل الشروط العلمية والمنهجية، وعليه أوقع هذا الإقرار والإذن بالطبع.

تبسة في: 22/ 05/ **2019**

إمضاء الأستاذ المشرف

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي التبسي- تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: ..... الصادرة بتاريخ: .....

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

.....

.....

.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : ../../2019

إمضاء وبصمة الطالب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي التبسي- تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): نسمة ليلى .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 28.7.8.39 الصادرة بتاريخ: 20.12.09.23

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية.

المعنونة بـ :

نشاط الهلال الأحمر الجزائري خلال الثورة التحريرية .....
في تبسة و المتنب الأحمر .....
.....

أتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : 10.5.2019.

إمضاء وبصمة الطالب

2019 06 22

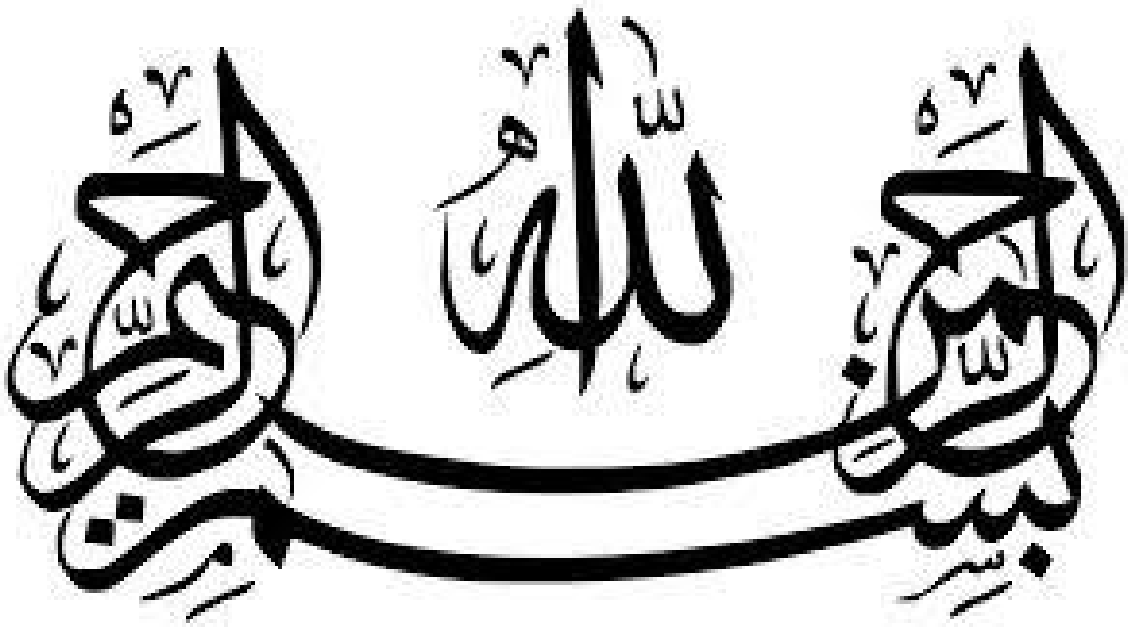
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،

بعون من الله تعالى وتوفيه تم انجاز هذا العمل، ونسأله تعالى المزيد من التوفيق والنجاح.

ونتقدم بالشكر الجزيل ووافر الامتنان والعرفان الى كل من ساندنا على انجاز هذا العمل ونخص بالذكر: الاستاذة المشرفة **وابل بختة** على ما بذلته معنا من جهد.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة اللذين رافقونا طيلة المسار الدراسي واللذين لم يبخلوا علينا بالنصح والتوجيه والى كل من ساهم من قريب او بعيد في انجاز هذا العمل.

الفهرس

فهرس المحتويات

	الصفحة
شكر وعرفان	
فهرس الموضوعات	
مقدمة	أ
مدخل: لمحة عن الهجرة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية	
1-أسباب سياسية وعسكرية	**3**
2-أسباب دينية وثقافية	**6**
3-أسباب اقتصادية واجتماعية	**9**
الفصل الاول: ماهية الهلال الاحمر الجزائري	
المبحث الاول: نشأة الهلال الاحمر الجزائري	**15**
المبحث الثاني: مهام الهلال الاحمر الجزائري	**26**
المبحث الثالث: علاقة الهلال الاحمر الجزائري باللجنة الدولية للصليب الاحمر.	**30**
الفصل الثاني: نشأة الهلال الاحمر الجزائري بتونس	
المبحث الاول: وضعية اللاجئون الجزائريون بتونس	**38**
المبحث الثاني: الجهود الاغاثية للهلال الاحمر الجزائري للاجئين في تونس	**45**
المبحث الثالث: مساعدات اللجنة الدولية للصليب الاحمر للاجئين بتونس	**52**
الفصل الثالث: دعم الهلال الاحمر الجزائري للاجئين بالمغرب	
المبحث الاول: وضعية اللاجئون الجزائريون بالمغرب	**60**
المبحث الثاني: المساعدات الانسانية للهلال الاحمر الجزائري للاجئين بالمغرب	**68**
المبحث الثالث: الاعمال الانسانية للجنة الدولية للصليب الاحمر للاجئين في المغرب.	**75**
خاتمة	
قائمة الملاحق	
قائمة البيبليوغرافيا	

مقدمة

التعريف بالموضوع وأهميته

بدأت مآسي الشعب الجزائري مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، حيث تدهورت الأوضاع الانسانية، فبلغت ذروتها خلال حرب التحرير ما بين سنتي 1954-1962 حربا غير متكافئة بين الجيش الإستعماري الفرنسي لإمكانيته العسكرية القوية، والذي كان مدعما من طرف الحلف الأطلسي وجيش التحرير الوطني المتسلح بالإيمان القوي بالنصر والمدعم من قبل مختلف شرائح الشعب الجزائري، حيث انتهج الإستعمار الفرنسي سياسة تعسفية ضده، مما دفعه إلى الهجرة الاجبارية إلى البلدين المجاورين، وبالتالي ظهور شريحة أخرى مضطهدة سميت "باللاجئين الجزائريين" على الحدود التونسية والمغربية.

تعد قضية اللاجئين إلى الدول المجاورة (تونس والمغرب) إبان الحرب التحريرية، واحدة من أكبر المعاناة الانسانية التي تضرر منها على أيدي الجلادين الفرنسيين خلال سنوات الثورة الجزائرية. كما كانت واحدة من أصعب نتائجها على الوطن الجزائري، فمنذ الأيام الأولى لبداية تدفق جموع اللاجئين صوب تونس والمغرب، عملت جبهة التحرير الوطني على رعايتهم والتكفل بشؤونهم المختلفة في إطار الهيئات والمؤسسات الإجتماعية من بينها "الهلال الأحمر الجزائري"، الذي سنسلط الضوء عليه من خلال دراستنا المتواضعة، والتي تحمل عنوان "نشاط الهلال الأحمر الجزائري خلال الثورة التحريرية في تونس والمغرب الأقصى".

دواعي إختيار الموضوع

ولعل الأسباب التي دفعتنا إلى البحث في هذا الموضوع بالأساس هي:

-رغبتنا الكبرى لخوض تجربة البحث في موضوع يربط بين الجانبين التاريخي والإنساني، والذي لا يخرج عن الإطار الزمني للثورة التحريرية أي من 1954 إلى 1962، كذلك محاولة الوقوف على أهم نشاطات الهلال الأحمر الجزائري في إغاثة اللاجئين الجزائريين، وفضح جرائم الإستعمار الفرنسي، إضافة إلى هذا رغبتنا الشخصية في دراسة مثل هذه المواضيع التي تمس الجانب الإجتماعي.

إشكالية الموضوع

ولخوض غمار هذه الدراسة إنطلقنا من الإشكالية التالية:

- ما طبيعة الجهود الإنسانية للهلال الأحمر الجزائري للتكفل باللاجئين بتونس والمغرب الأقصى إبان الثورة التحريرية؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية أكثر طرحنا جملة من التساؤلات الفرعية، منها

1- ما معنى الهلال الأحمر الجزائري؟ وما دوره اتجاه الشعب الجزائري خلال احتكاكه بالدول المجاورة؟

2- ماهي مظاهر التعاون والتنسيق بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري؟

مناهج البحث

ولبناء هذا الموضوع والوصول إلى إجابة عن التساؤلات السابقة تم الاعتماد على:

- المنهج الوصفي الذي يهتم بعرض الأحداث، وتسلسلها من حيث الزمان والمكان، وإظهار مظاهر دعم البلدين المجاورين.
- المنهج الإحصائي: الذي تم من خلاله إعطاء بعض الأرقام التي تخدم العنصر البشري من حيث عدد اللاجئين.
- المنهج التحليلي للتفصيل في أوضاع اللاجئين، ومناقشة الدور الإنساني للهلال الأحمر الجزائري خلال الثورة التحريرية، ومختلف أشكال الدعم والمساعدة التي تلقاها اللاجئون بتونس والمغرب، واستنتاج مظاهر التعاون والتضامن بين الهلال الأحمر الجزائري واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الخطة المنتهجة:

ولمعالجة الموضوع سنحاول طرحه في شكل الخطة الآتية:

قسمنا الموضوع إلى مدخل تمهيدي وثلاثة فصول أساسية، حيث حاولنا في المدخل أن نتطرق الى لمحة عن الهجرة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية، سواء تعلق الامر بتعريفنا لها، وذكر الأسباب والدوافع المؤدية الى ذلك مع محاولة إبراز أهم الاتجاهات التي عرفتها الهجرة خلال الحقبة الإستعمارية.

وتناولنا في الفصل الأول ماهية الهلال الأحمر الجزائري، وذلك من خلال تسليط الضوء على المراحل التي مر بها قبل أن يتشكل رسميا في 1957 مع التطرق إلى جوانب أخرى من تاريخه، كتنظيمه الداخلي إلى جانب المشاكل التي واجهها للحصول على اعتراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومهامه أثناء الثورة التحريرية.

أما الفصل الثاني فقد حاولنا أن نشير إلى الأوضاع التي كان يعيشها اللاجئون بتونس، والجهود التي قدمها الهلال الأحمر الجزائري لإيوائهم، وتوزيع المساعدات والإعانات عليهم كذلك مساعي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في التخفيف من معاناة الشعب الجزائري بتونس.

وقد سعينا في الفصل الثالث إلى دراسة ظروف ومأساة اللاجئين بالمغرب، كما حرصنا على توظيف الجهود المبذولة من طرف هذا الأخير في مجالي الإغاثة والتكفل الصحي لصاح اللاجئين الجزائريين بالمغرب، والدور الكبير الذي بذلته اللجنة الدولية للصليب الأحمر لفائدة اللاجئين الجزائريين على الحدود الغربية للبلاد.

وأنهينا الدراسة بخاتمة حوصلنا فيها أبرز الاستنتاجات المتوصل إليها، وارتأينا ضرورة تدعيمه بملاحق تضم صور وخرائط خادمة لجوانب الدراسة وتزيد الموضوع وضوحا.

نقد المصادر والمراجع

تكمن قيمة البحث في مصادره ومراجعه، لذا حاولنا أن نجمع كل ما يخدم الموضوع، والتي رتبت على حسب أولوياتها، نذكر منها:

-مصطفى مكاسي، الهلال الأحمر الجزائري – شهادة – باللغة العربية – إعتمدنا عليه بشكل كبير حول ميلاد الهلال الأحمر الجزائري وهيكلته.

-فاروق بن عطية Farouk Benatia بعنوان Les action humanitaire pendant la guerre d'Algérie 1954-1962.، كذلك باللغة العربية الأعمال الإنسانية أثناء حرب الجزائر: 1954-1962، تمت الإستفادة منه في وضعية اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب.

-جريدة المجاهد التي كانت مصدرا لا غنى عنه حيث زودتنا بمعلومات رسمية عن نشاط الهلال الأحمر الجزائري في القطر التونسي ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إغاثة اللاجئين ورد فعل فرنسا على ذلك بالمغرب.

أما بالنسبة للمراجع فنجد، عبد الله مقلاتي بكتبه المتنوعة منها: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1954-1962، الجزء الثاني – والثورة الجزائرية والمغرب العربي، إضافة الى حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية الجزء الأول، والتي تناولت الأعمال الانسانية للجنة الدولية للصليب الأحمر في المغرب ودعم ومؤازرة تونس حكومة وشعبا للاجئين الجزائريين.

صعوبات البحث

من المعهود أن جل البحوث العلمية إن لم نقل كلها تواجهها صعوبات ولعل أبرزها ما واجهنا في اعداد هذه المذكرة:

- نقص المادة العلمية التي تناولت النشاط الإنساني للجنة الدولية للصليب الأحمر تجاه اللاجئين وعدم الوصول إلى كتب باللغة الأجنبية باستثناء بعض الكتب المذكورة سابقا.

- عدم إمكانية الوصول إلى أصحاب الشهادات الحية بغرض استكمال البحث من مصادره المباشرة.

مدخل تمهيدي

الهجرة الجزائرية خلال الفترة الإستعمارية

1- أسباب سياسية وعسكرية

2- أسباب دينية وثقافية

3- أسباب اقتصادية واجتماعية

تعد الهجرة ظاهرة إنسانية قديمة تتعلق بالواقع الاجتماعي والثقافي للأفراد والجماعات، فهي حركة اجتماعية كان باعثها إعلان المهاجرين وتأكيدا لرفضهم على مرارة الاحتلال الفرنسي المستبد، بغرض الفرار بدينهم إلى مكان آمن يعم به السلام والاستقرار.

تعرف الهجرة على أنها ظاهرة اجتماعية يعبر الإنسان من خلالها عن الميول والجنوح إلى تلبية احتياجاته المادية والمعنوية، فمنذ القديم تحكمت في التحركات البشرية من منطقة إلى أخرى دوافع اقتصادية وظروف طبيعية، كالجفاف والمجاعات وانتشار الأمراض، وعوامل سياسية تمثلت في الاضطهاد السياسي، الديني، العرقي ولمن الولاء، فكانت سببا في انتقال موجات بشرية كثيرة خارج الأطر التي تسكنها، بحثا عن مواطن أخرى.[1]

ومن الناحية اللغوية تعد الهجرة من المصطلحات الشائعة ذات الدلالات المختلفة، وهي مقتبسة من الفعل هجر قيد الوصل أي هجره، يهجره، هجرا، وهجرانا.[2]

أما اصطلاحا، فقد عرفها الباحث ر. جونار (R.Gonnard) بأنها "ترك بلد والإلتحاق بغيره سواء منذ الميلاد أو منذ مدة طويلة بقصد الإقامة الدائمة، وغالبا بقصد تحسين الوضعية بالعمل".[3]

والمقصود من كلمة مهاجر: "ذلك الشخص الذي اضطر إلى ترك منزله لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، والتوجه إلى فرنسا، أو بلد آخر بقصد العمل وكسب عيشه هناك".[4]

[1]– محمد يعيش، الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية، ج1، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص35.

[2]– ناريمان بن خدومة، سعيدة قفصي، الهجرة الوطنية إلى المشرق العربي أسبابها وانعكاساتها على الحركة الوطنية (1814–1830)، مذكرة ماستر، جامعة الجيلاني بونعامة، خميس مليانة، 2016–2017، ص 08.

[3]– عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914–1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص12.

[4]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 542.

تعود جذور الهجرة الجزائرية إلى سنة 1830 والتي استمرت نتيجة اضطهاد فرنسا للجزائريين، أكثر من أي وقت مضى، ممثلا في عمليات الإبادة الوحشية وفرض الغرامات الباهضة والمصادرات العقارية، ما حدا ببعض الجزائريين إلى (تونس والمغرب).[1]

وتواصلت حركة هجرة السكان الجزائريين إلى القطرين المجاورين مع اندلاع الثورة التحريرية، وتزايدت حركية نزوحهم مع اشتداد رقعة الحرب.[2]

وقد تحكمت في هذه الظاهرة عدة أسباب:

1- أسباب سياسية وعسكرية:

سن الإستعمار الفرنسي سلسلة من القوانين للعمل على تقييد واضطهاد الجزائريين وتفكيك وحدتهم الاجتماعية والاقتصادية من بينها:

القانون الخاص: يمنح الجنسية الفرنسية للجزائريين الصادر في جويلية 1865، والذي ينص على اعتبار كل الجزائريين رعايا فرنسيين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية، وعلى كل من يرغب في الحصول على المواطنة الفرنسية، أن يتخلى عن أحواله الشخصية الإسلامية، وأن يصبح للقانون المدني الفرنسي.[3]

إضافة إلى التهجير الجماعي لسكان القرى والمداشر، وتجميعهم في محتشدات الهدف منها، مراقبة السكان وعزلهم عن الثورة، وفي هذا الشأن تم احصاء أكثر من 2500 محتشد على مستوى التراب الوطني، وكل محتشد خصص لسكان عشرات القرى والمداشر.[4]

---

[1]- بشير ملاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص317.

[2]- عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وإفريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص06.

[3]- لمياء بوقريوة، اللاجئون الجزائريون في المغرب إبان الثورة التحريرية، مجلة البحوث والدراسات، العدد 6، 2008، ص 222.

[4]- محمد يعيش، المرجع السابق، ص200.

كذلك قانوني الأهالي والتجنيد الإجباري، حيث صدر الأول بعد إخماد ثورة مقراني سنة 1871، أما الثاني فصدر سنة 1912، الهادف إلى إقحام الجزائريين في سياسته، وحروب فرنسا الإستعمارية، إذ اعتمد الجيش الفرنسي وقادته إستراتيجية الحرب الشاملة في تعاملهم مع الشعب الجزائري، وكان الهدف المنشود من وراء هذه الإستراتيجية الإسراع في القضاء على مقاومة الشعب الجزائري، وإبادته وطمس معالمه.[1]

كما أن الإدارة الفرنسية قامت بحرمان التجمعات المحلية، وتم اختيار قائد لكل شخصية، وقد اضطهدت الشخصيات المحلية، التي كانت تطالب بمقاومة الجيش الفرنسي، وبحقوقها السياسية، حيث قامت بإصدار مرسوم في 24 أكتوبر 1870، منعت من خلاله الجزائريين مشاركة هيئة المحلفين، حيث أنه نص على اعتبار الجنسية الفرنسية الأساسية لتعيين هيئة المحلفين، وبالتالي أقصي الجزائريون من المشاركة في العمل السياسي.[2]

كما أن القوانين من 1898 الى 1900 منحت الجزائر الحالة المدنية، وسنت لها مجلسا نيابيا منتخبا ونيابات مالية (48 نائبا أوروبيا من 24 فلاحين و24 غير فلاحين، و21 نائبا جزائريا)، أما السلطة التنفيذية فقد أسندت إلى الحاكم العام الذي يمثل فرنسا، ويرجع بالنظر إلى وزارة الداخلية، وسيبقى هذا النظام قائما إلى غاية سنة 1947، حيث سيقع تعويضه بما عرف بقانون الجزائر الذي نص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ عن فرنسا وكذا فصل الدين عن الدولة.[3]

ومنذ مطلع سنة 1955 بادرت سلطات الإحتلال إلى تعيين ضباط عسكريين كبار يتميزون بالروح العدائية للشعب الجزائري، مثلما هو الشأن بالنسبة للحاكم الفرنسي هيرتز(Hertz)، الذي نقل من الأغواط إلى بسكرة في مطلع 1955، من أجل قمع الثورة

[1]– لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص223.

[2]– حميدة إبتسام، المهاجرون الجزائريون بفرنسا ونشاطهم تجاه الثورة الجزائرية 1954–1956، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013، ص16.

[3]– محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد صالح المثلوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص88.

وإبادة السكان، فاتبع هذا الضابط سياسة أجداده من قبل مثلما فعل الجنرال بيجو(Begeaud)، أعلن عن سياسة الأرض المحروقة المبنية على الدمار والخراب.[1]

ولم يكن للجزائريين بوصفهم رعايا الحق في الإقتراع، ولا المشاركة في انتخابات المجلس الوطني، فكان تمثيلهم في المجالس الجزائرية ضعيفا، وعلى المستوى الجزائري، كانوا يستهدفون مجموعة من الإجراءات الإستثنائية، تعرف بإسم قانون الأهالي، ورغم التعديلات العديدة التي أدخلت على المؤسسات فإنها بقيت غير عادلة في أساسها، وهكذا فإن النظام السياسي والإداري يكرس تفوق الأوروبيين، أي أن الجزائر كانت موجودة كدولة مستعمرة.[2]

كما أن هجرة الجزائريين إبان الحرب التحريرية إلى البلدين الشقيقين كانت مأساوية حيث اتبع الجيش الفرنسي في الجزائر طرقا وحشية،[3] إذ تعرض سكان الحدود الشرقية والغربية للمضايقة، خاصة عندما شرعت فرنسا في إقامة خط شال (Shall) المكهرب على مساحة واسعة داخل الحدود الجزائرية، كما عملت على مطاردة السكان وتقتيلهم وتدمير القرى وإحراق الأمتعة والمزارع.[4]

وبالنسبة للمناطق الريفية بداخل الجزائر، فقد قرر قادة الجيش الفرنسي، ترحيل السكان إلى محتشدات ومراكز فتشير آخر الإحصاءات أن فرنسا قامت ببناء 3425 محتشد، وذلك بقصد فرض الرقابة العسكرية على السكان المسلمين وعزلهم عن الثوار.[5]

كما أقامت القوات الفرنسية المناطق المحرمة، التي تعتبر نموذجا من نماذج سياسة التطويق وشد الخناق على الثورة التحريرية، من خلال الترحيل الإجباري للشعب القاطن

[1]– محمد يعيش، المرجع السابق، ص197.

[2]– محمد حربي، المصدر السابق، ص88.

[3]– خير الدين شترة، المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية، دار الكردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص250.

[4]– عبد الله مقلاني، دور المغرب ...، المرجع السابق، ص7.

[5]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص543.

بالأماكن الإستراتيجية لجيش التحرير الجزائري، من الجبال والغابات والمناطق التي تمتاز بالتضاريس الوعرة، يصعب على الجيش الفرنسي مراقبتها والسيطرة عليها.[1]

فشرح الكاتب الفرنسي و. مارسي (W.Marsi) المقولة "أن الحياة الإستعمارية الجديدة كانت من بين الأسباب التي قادتها إلى الهجرة الجزائرية، فقد كان ذلك يعني أنه لم يعد في استطاعة الجزائريين أن يتمتعوا بحياتهم القديمة كما كانوا سابقا".[2]

وقد عززت قوات الإحتلال نفسها بإستخدام الطائرات الإستكشافية، وتوسيع عمليات الإعتقال، التفتيش، والترحيل الإجباري للسكان إثر هجومات الشمال القسنطيني بتاريخ 20 أوت 1955، ومعركة الجرف بتاريخ 22 سبتمبر 1955، حيث عرفت الثورة انتشارا واسعا وتأثيرا على الجيش الفرنسي.[3]

2- أسباب دينية وثقافية:

ومن جهة أخرى كان هذا الأخير سببا وجيها للهجرة، حيث أن كثيرا من العائلات اضطرت للفرار بدينها دون أن تتأثر بدافع المشاركة في المقاومة.

فقد كان الإسلام قبل الإحتلال الفرنسي لا يفرق بين الأمور الدينية والدنيوية، ولم تكن الثقافة بمعزل عن الدين، وكان التعليم مركزا على علوم الدين والنقل، لا بالعلوم العقلية، فالإستعمار بحكم مبادئه العلمانية لم يكتف بعلمنة المجتمع بل تجاوزها إلى حل كل المؤسسات الثقافية والإستحواذ على الأجناس والسيطرة على الشعائر الدينية وتضييق الخناق على اللغة العربية.[4]

---

[1]- لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص224.

[2]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992، ص122.

[3]- صالح عسول، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956-1962، رسالة ماجستر، جامعة الحاج الأخضر، باتنة، 2008-2009، ص48.

[4]- محمد حربي، المصدر السابق، ص91.

وقد عملت فرنسا على إبقاء الجزائريين في الأمية، وذلك تجنبا لمعرفتهم بحقوقهم واستعباد الفكر والوعي السياسي، وتدل إحصائيات سنة 1944، أن عدد الأطفال الجزائريين الذين كانوا في سن التمدرس هو 1.250.000 شاب من مجموع العدد المذكور في عام 1954.[1]

هناك إشاعات تدعي أن الثقافة الفرنسية في الجزائر حلت محل الثقافة العربية الإسلامية، إذ كان لا جدال في أن اللغة الفرنسية كانت مهيمنة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، غير أن الأرقام تؤكد بصفة جلية أن تأثير هذه الأخيرة كان محدودا جدا، إذ أن 85 بالمئة من السكان كانوا أميين، وبين إحصاء 1954 أن هناك 302.000 طفلا في سن الدراسة يوجد من بين 1.900.000 فقط في المدارس، أما في المعاهد الثانوية فنجد 6.260 تلميذا بينما لا يتجاوز عدد الطلبة 1.700 طالبا منهم 589 في جامعة الجزائر، بينما كانت نسبة الطلبة بين الأوروبيين 1 من كل 227 ساكنا فإنها بالنسبة للجزائريين لا تتجاوز 1 من كل 15.341 ساكنا.[2]

ولقد همشت السلطات الفرنسية عدة مراكز تعليمية، وذلك بطمس الهوية والشخصية ولإحلال ثقافتها وتراثها (الحضاري) على أرض الوطن، وإبعاد اللغة العربية عن الحياة العلمية المفيدة، وتوسيع عملية تعلم اللغة الفرنسية، حينها قررت إنشاء مؤسسات في عدة مناطق: بسكرة، قسنطينة، خنشلة، من أجل السيطرة على المؤسسات التعليمية، ما ينتج عنها من إحلال اللغة الفرنسية، وتثقيف الشعب بالثقافة المفرنسة.[3]

كما خلصت لجنة التحقيق التي تولاها باربودات (Barbodatt) إلى حصر دوافع الهجرة إلى عدة أسباب منها: فقدان الأوقاف، واستبدال القضاة المسلمين بقضاة الصلح

[1]– سلمى خليل، المهاجرون الجزائريون في البلاد العربية ونشاطهم تجاه الثورة التحريرية 1954–1962، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013، ص15.

[2]– محمد حربي، المصدر السابق، ص92.

[3]– سلمى خليل، المرجع السابق، ص15.

الأوروبيين،[1] بالإضافة الى محاربة الإسلام من خلال مصادرة الأوقاف وتضييق الخناق على التعليم العربي الإسلامي، وضرب القضاء الإسلامي (الشرعي) واستمرار خضوع الشؤون الإسلامية في حكم فرنسا، إذ ظل الحاكم العام هو الذي يعين الأئمة والقضاة والمفتيين ويقرر مواعيد مواسمنا وأعيادنا الدينية، رغم فصل الدين عن الدولة في فرنسا سنة 1905، وتطبيق ذلك على الجزائر منذ سبتمبر لسنة 1907، لكن على الديانتين المسيحية واليهودية دون الإسلام.[2]

فالتمييز بين الأديان الذي كان سنة 1907 بين الأجناس فقط، قد أثار السخط والغضب بين الجزائريين ذلك أنهم كانوا في الماضي يشعرون بعدم الأمان على أراضيهم وحريتهم، ولكنهم بعد سنة 1907 أصبحوا يشعرون بعدم الأمان حتى على دينهم، ورأى بعض الجزائريين أنهم لا مستقبل لهم في بلادهم، فذهبوا ينشدون ملجأهم في الخارج.[3]

كذلك في المجال الثقافي، فإن الثورة قد اندلعت عندما كان الاستعمار قد انتهى تقريبا من مهمته الأساسية الخاصة بالمسخ والتجهيل والتشويه، فبفعل التدخلات الإستعمارية المخطط لها، قد محت العادات والتقاليد السليمة لتترك المكان إلى أنماط من الحياة غريبة عن مجتمعنا، مدسوس في طياتها أنواع من السم القاتل وكثير من العقاقير المميعة لشخصيتنا الوطنية.[4]

وغرست الأمية جذورها في أوساط الجماهير الجزائرية، التي كان كل فرد منها قبل الإحتلال يحسن القراءة والكتابة، ووجهت الضربات متتالية للغة القرآن، فحرم تعليمها بحجة كونها وسيلة الدعوى إلى الثورة على السلطات الاستعمارية، وتورط متعلميها بدعوى أنهم يناهضون الحضارة الغربية، ويقفون في وجه الغزو الثقافي.[5]

---

[1]– عبد الله مقلاني، نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى 1954–1962، ط1، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2014، ص25.

[2]– بشير ملاح، المرجع السابق، ص318.

[3]– أبو قاسم سعد الله، المرجع السابق، ص121.

[4]– محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص44.

[5]محمد الغربي الزبيري، المصدر السابق، ص45.

3-أسباب اقتصادية واجتماعية:

لعب هذا الأخير دورا هاما في تحريك حركة الهجرة الجزائرية، إذ مهما كانت المبررات والحجج التي قدمها المدافعون عن الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فما عسى ابن الفلاح أو الخماس إلا أن يبحث عن مصادر العيش أولا في بلاده. فإذا لم يفلح في مسعاه بدأ يفكر جديا في مغادرة هذه البلاد التي لا تضمن له حتى قوته اليومي.

كما لا يمكن فهم أصول الثورة التحريرية دون الوقوف على العوامل الاقتصادية، التي دفعت بالجزائريين خلال العشر سنوات التي سبقت الثورة من 1945-1954 إلى الهجرة من سياسة الإغتصاب والاستغلال والمصادرة، والإستغلال والإستحواذ على موارد الجزائريين الزراعية والصناعية.[1]

فقد كانت الجزائر تنتج من الحبوب على مختلف أنواعها ما يكفي لتغذية سكانها من بشر وحيوانات، ثم جاء الإستعمار وشرع في امتصاص خيراتها بطريقة فوضوية ومكثفة في آن واحد. إضافة إلى إهمال العمليات الاستصلاحية التي كان من الممكن أن تقلب الجنوب الجزائري جنة خضراء، قادرة على تغذية عشرات الملايين من البشر، فقد وجهوا ضربة قاسية مازالت بصماتها واضحة المعالم على فلاحتنا.[2]

كان الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد على الزراعة، هو أكثر الأنشطة استقطابا لشرائح المجتمع الجزائري من بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وحسب الإحصائيات فإن الزراعة كانت تؤمن حياة حوالي 95 بالمئة من الجزائريين، ولأهمية هذا النشاط فقد كان عرضه لسلسلة طويلة من القوانين والمراسيم والإجراءات القمعية والزجرية من قبل الإدارة الاستعمارية لتدجين الشعب الجزائري.[3]

---

[1]- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص40.

[2]- محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص40-41.

[3]- الغالي غربي، المرجع السابق، ص40.

ففي سنة 1954 وجدت 8499 ضيعة معدل المساحة الواحدة منها 200 هكتار، فالعمال الفلاحون لم يكونوا أجراء بالمعنى الحديث لا في طريقة انتدابهم ولا في طريقة استخلاصهم أجرتهم كانوا يعملون مجانا مقابل منحهم أرضا يزرعونها أو كميات من المؤونة السنوية.[1]

وبعد الغزو وبالتدريج أهملت الصناعة في الجزائر، لتخصص البلاد شأن جميع بلدان العالم الثالث في تصدير المواد الأولية، وقد نجحت السلطات الاستعمارية في مهمتها، إنما كادت الثورة تندلع حتى اختفت صناعتنا التقليدية وصرنا نستورد كل شيء تقريبا، ولم نعد نسمع لا عن مصانع الأسلحة والبارود ولا عن الورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن.[2]

بالإضافة إلى ذلك قامت بتدمير الصناعة التقليدية، حينما قامت سنة 1868 بتدمير الصناعات من خلال تطبيق قانون النظام الحرفي، حيث أصبح إنتاج الأصواف والجلود والأخشاب أكثر توجها نحو التصدير تحت ضغط التجارة والضريبة وارتفاع أسعار المواد الأولية بالنسبة للحرفيين.[3]

ويبدو أن الأزمات الاقتصادية الحادة التي عاشها الوطن خلال السنوات (1836-1847-1850-1867-1868...) كانت السبب الذي دفع بالجزائريين إلى الهجرة، غير أن أزمة 1893 كانت أشدها قسوة عليها إذ اضطرت الإدارة الاستعمارية أن ترفع مؤقتا خطر الإنتقال من منطقة إلى أخرى على الأهالي وسمحت لهم بالبحث عن مناطق تناسبهم للاستقرار، وذلك ما تسبب في نزوح عائلات جزائرية كثيرة إلى تونس وغيرها من الأقطار.[4]

ورغم ما أدخله الفرنسيون من تقنيات حديثة في ميدان الفلاحة وتحسين أساليبها، إلا أن وضعية الفلاحة الجزائرية بقيت راكدة ومتخلفة، مما زاد في بؤس وشقاء الفلاحين الجزائريين، مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى انتهاج سياسة جديدة تعتمد على تأسيس هيئة

[1]- محمد حربي، المصدر السابق، ص86.

[2]- محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص43.

[3]- سلمى خليل، المرجع السابق، ص11.

[4]- خير الدين شترة، المهاجرون الجزائريون ...،المرجع السابق، ص228.

فلاحية مهمتها تقديم التوجيه للفلاحين، والقروض ومختلف أنواع الدعم. وفي حقيقة الأمر فإن السلطات الفرنسية هدفت من وراء هذه المؤسسات دخول الوسط الفلاحي ومراقبته، فكانت النتيجة إفقار جموع الفلاحين من الجزائريين، ففي سنة 1953 كان في الجزائر 21.650 مالكا أوروبيا يملكون 7 ملايين هكتار من أجود الأراضي، وهناك 600 ألف مالك جزائري يملكون فقط 10 ملايين هكتار.[1]

أما في المجال الاجتماعي فمن بين الآثار المباشرة للحرب ذلك النزيف البشري الهائل، نتيجة عمليات التقتيل الجماعي، وتخريب الممتلكات والفتك بالمحاربين عن طريق الخنق بالغاز ودفنهم أحياء، وتحويل مجموعات من السكان من مناطقهم الأصلية وهجرة الكثير إلى ديار الإسلام.[2]

ولم تكن للإنسان قيمة مع فترة الثورة بحرمانه من حقوقه، فالإدارة الإستعمارية لا توليه أي اهتمام إلا عندما يتعلق الأمر بفرض مختلف أنواع الضرائب عليه، وكانت المرأة بالإضافة إلى ما يعاني منه المجتمع، تخضع لظروف قاسية، نتيجة التأويل الخاطئ لمبادئ الإسلام السمحة، وبالنسبة للخدمات الطبية والمنشآت الصحية أيضا، فإن السلطات الاستعمارية لم تهتم إلا بالمراكز الآهلة بالمعمرين، لذلك اندلعت ثورة أول نوفمبر 1954، والأغلبية الساحقة من الجزائريين لا تعرف الطبيب أو المستشفى أو المستوصف ولا تستعمل الأدوية.[3]

وبنهاية القرن تفكك المجتمع وانهار نتيجة الحركة التي تدفع بالسكان إلى مغادرة أريافها نحو البلدان المجاورة، حيث كانت الجماهير الريفية تقبع في حالة من البؤس الرهيب، لا تفكر إلا في البقاء على قيد الحياة ومجابهة المشاكل يوميا.[4]

ويلخص بشير ملاح الأسباب الاقتصادية والاجتماعية في النقاط التالية:

[1]– الغالي غربي، المرجع السابق، ص42.

[2]– محمد حربي، المصدر السابق، ص78.

[3]– محمد العربي الزبيري، المصدر السابق، ص47.

[4]– محمد حربي، المصدر السابق، ص79.

- فقد الجزائريين إلى أرضهم وتحولهم إلى عمال أرض مستغلين.
- الضرائب الثقيلة المفروضة عليهم.
- انعدام التوازن في توزيع فوائد الميزانية مع شعبنا كان ممولها الأول، رغم حصول الجزائر على استقلالها المالي منذ سنة 1900.
- تدهور مستويات المعيشة، نظرا لفقد الجزائريين أرضهم وتدهور قطعان ماشيتهم، فانتشرت البطالة والفقر والجوع والمرض، مما دفع إلى الهجرة إلى البلدان المجاورة إلتماسا للقمة العيش.[1]

وبصفة عامة يمكن القول أن هذه الأسباب السياسية، العسكرية، الدينية، الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية، تتجمع في نقطة واحدة وهي الهروب من الوطن والهجرة إلى البلدان المجاورة (تونس والمغرب).

وخلال الفترة ما بين شهري ماي وسبتمبر من عام 1957، اضطر الآلاف الجزائريين من الشيوخ والأطفال والنساء الفرار بحياتهم، بعد أن فقدوا كل شيء، وفان التوجه إلى تونس التي شكلت الجسر والمعبر الرابط بين الشعبين كملجأ مؤقت، في بعض الأحيان يلجئون في أوقات الشدة وعندما اشتد عليهم الضغط الاستعماري.[2]

كما أن هجرة اللاجئين الجزائريين إلى المغرب تميزت بفترتين هامتين، الأولى نحددها من الأشهر الأولى لإندلاع الثورة وحتى نهاية 1957، أما الفترة الثانية فتبدأ سنة 1958، إذ اضطرت فئات واسعة وبدوافع مختلفة ترك الجزائر والإلتحاق بالمغرب بعد اندلاع الثورة التحريرية.[3]

وبالتالي ترتب عن سياسة الاضطهاد التي شنتها السلطات الفرنسية ضد الشعب الجزائري آثارا سلبية، طالت البلدين المجاورين، نتيجة اضطرار الأسر الجزائرية وعبر مراحل متوالية للنزوح إلى تونس والمغرب والاستقرار بهما، حيث تكفلت جبهة التحرير الوطني

[1]– بشير ملاح، المرجع السابق، ص319.

[2]– عبد الله مقلاتي، دور المغرب...، المرجع السابق، ص09.

[3]– عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة...، المرجع السابق، ص190.

والهلال الأحمر الجزائري بشؤونهم، بإعتبارهم جزائريين منكوبين فروا من جحيم القمع الفرنسي، وتحملت سلطات البلدين المجاورين وشعبيهما جهودا معتبرة لإيوائهم ورعايتهم.[1] ولهذا نطرح التساؤل الآتي: **ما مصير أولئك الفارين من البطش الإستعماري الفرنسي؟**

[1] عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة...، المرجع السابق، ص188.

الفصل الأول

ماهية الهلال الأحمر الجزائري

- المبحث الأول: نشأة الهلال الأحمر الجزائري
- المبحث الثاني: مهام الهلال الأحمر الجزائري
- المبحث الثالث: علاقة الهلال الأحمر الجزائري باللجنة الدولية للصليب الأحمر

المبحث الأول: نشأة الهلال الأحمر الجزائري

أمام الجرائم الفرنسية وقرار عرض خدمات الهلال الأحمر الجزائري على الحكومة الفرنسية، ونظرا لتزايد عدد اللاجئين، وكثرة متطلباتهم الاجتماعية والصحية وامتلاء الملاجئ واكتضاضها، الأمر الذي تسبب في انتشار الأمراض والأوبئة في أوساط النازلين بها.[1]

ونتيجة لهذا الواقع المزري الذي أصبح يعيشه مجمل الأهالي الجزائريين من أبناء الأرياف الحدودية بصفة خاصة، ومن سكان مناطق الحدود الشرقية أو الغربية الجزائرية، فكرت جبهة التحرير الوطني بضرورة الإسراع بتشكيل لجان وهيئات إنسانية واجتماعية، تكون تابعة ومسيرة من طرف هياكل الثورة التحريرية، على غرار لجنة التنسيق والتنفيذ* والمجلس الوطني للثورة** من أجل التكفل بهذه الفئات الاجتماعية المنكوبة التي فرضتها الظروف العسكرية والحربية، خلال الاحتلال الفرنسي في صراعه مع الثورة وأبنائها الجزائريين.[2]

فقررت لجنة التنسيق والتنفيذ الإتصال ببعض الشخصيات الجزائرية التي كانت تقيم في مدينة تيطوان بالمغرب، موجهة لهم الأوامر قصد إنشاء جمعية إنسانية خاصة بالجزائريين والمتمثلة في الهلال الأحمر الجزائري.[3]

---

[1]– محفوظ عاشور، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري أثناء الثورة الجزائرية 1954–1962، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص22.

* تطلق هذه العبارة على هيئة سياسية تتألف من 5 أعضاء يعملون داخل الجزائر يختار هؤلاء من بين المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أنشئت في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ثم تطورت إلى أن تجسدت في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، من اختصاصها الاشراف على جميع مرافق الثورة والقادة السياسيين والعسكريين. ينظر: عبد الله مالك مرطاض، دليل مصطلحات الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، ص71.

** يعتبر الهيئة العليا للثورة، يتألف من 34 عضوا وهو وحده الأهل وصاحب الاختصاص لتقرير مستقبل الجزائر، وهو كذلك وحده الكفيل بوقف القتال. ينظر: عبد الله مالك مرتاض، المرجع نفسه، ص75.

[2]– محمدي محمد، الجهود الإغاثية والطبية للهلال الأحمر الجزائري، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 41، ص– د.ص.

[3]– محفوظ عاشور، دور اللجنة...، المرجع السابق، ص22.

تعريف الهلال الأحمر الجزائري:

هيئة إنسانية اجتماعية أسستها جبهة التحرير الوطني، بهدف الإسهام في إسعاف ومساعدة اللاجئين الجزائريين، فنهضت بدور هام في التكفل بهم والإشراك في تفعيل النشاط الدولي للمنظمات قصد إبراز الأبعاد الإنسانية للثورة الجزائرية.[1]

ويعرفها عاشور محفوظ: "الهلال الأحمر الجزائري جمعية إنسانية وطنية، أسستها جبهة التحرير الوطني في 11 ديسمبر 1956 حددت مهمتها في التكفل بالوضع الإنساني المترتب عن الحرب التحريرية، وحمل معاناة الشعب الجزائري لكل شعوب ودول العالم"[2].

ميلاد الهلال الأحمر الجزائري:

على خلاف الفكرة المتداولة لم يكن هناك هلالين أحمرين جزائريين في التاريخ الحديث الجزائري، أول هلال جزائري يعود تاريخه إلى ما قبل حرب التحرير، فقد أسس من طرف الحركة الوطنية في حوالي 1930، فإن الدكتور أوس الذي كان أول رئيس للهلال الأحمر الجزائري قد كان في نفس الوقت يسير مصلحة أخرى اجتماعية (لجنة المساكين)، الدكتور محمد صالح بن جلول أصبح هو الرئيس فيما بعد، هذا الهلال الأحمر الجزائري الأول كان خاص بالقطاع القسنطيني في محيطه الجغرافي أطلقت عليه الصياغة الأولى للهلال الأحمر زالت مع مؤسسيها، لم تجرب أبدا التقرب من الهلال الأحمر الدولي كهيكلة اجتماعية.[3]

وبما أن الجزائر كانت في حرب تحريرية، لم يكن في استطاعتها استيفاء شروط التأسيس لسبب رئيسي يتعلق بعدم وجود حكومة خاصة بها وأن لجنة التنسيق والتنفيذ التي

---

[1]– عبد الله مقلاتي، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية أبحاث ودراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، ص288.

[2]– محفوظ عاشور، نشأة الهلال الأحمر الجزائري ودوره في قصة الأسرى إبان الثورة التحريرية 1957–1962، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، 2015، ص108.

[3]– مصطفى خياطي، الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تر: عباد قندوز فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص340–341.

كانت بمثابة حكومة مقرها خارج الوطن، كما أنها لم تحظ بإعتراف دولي، لذا اقتضت الضرورة إلى إنشاء ما يسمى بالهلال الأحمر الجزائري.[1]

وكنتيجة أيضا لهذا الواقع الإستعماري الذي غيب كل معالم ومبادئ الإنسانية، التي تسمو بالإنسان وتتعالى به فوق كل الحسابات الظرفية، جاء برنامج الثورة التحريرية مراعيا كل المتغيرات الحاصلة على المستوى الاجتماعي والمآسي التي طالت الجزائريين.[2]

ولما اتسع النزاع في الجزائر واشتد القتال، اضطرت جبهة التحرير إلى إطلاع العالم على ظروف حياة اللاجئين من أجل الحصول على مساعدات تكمن غايتها في:

1- مساعدة السكان النازحين عن وطنهم بواسطة إنشاء هيئة قادرة على مديد المعونة لحكومة وطنية، من أجل إعداد استقلال البلد بتحكم جيد لمشاكل الصحة والسلك الطبي.

2- إدماج الهلال الأحمر الجزائري في الحركة العالمية للصلبان والأهلة الحمراء، والإستفادة من المساعدة العالمية.[3]

ومن هذا المنطلق فكرت جبهة التحرير الوطني في أهمية استحداث هيئات ومنظمات مدنية وإنسانية تهدف بالأساس بالتكفل المادي والمعنوي بأبناء الشعب الجزائري من عسكريين ومدنيين على حد سواء، وهذه الأخيرة التي تضررت كثيرا من جراء السياسة الاستعمارية الإنتقامية من الثورة الجزائرية في المدنيين العزل، وبناء على ذلك كان لزاما على جبهة التحرير الوطني إنشاء جمعية الهلال الأحمر الجزائري.[4]

فكرة تأسيس هلال جزائري جديد ولدت في تيطوان وسط جماعة جزائرية سنة 1956، فعندما استرجع المغرب العربي حريته اتصل عبد القادر شنقريحة مناضل جزائري بتيطوان،

---

[1]- مصطفى مكاسي، الهلال الأحمر الجزائري شهادة، تر: محفوظ عاشور، ط1، منشورات ألفا، الجزائر، 2015، ص77.

[2]- محمدي محمد، المرجع السابق، ص- د.ص.

[3]- فاروق بن عطية، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، تر: عبد الرحمان كابوية وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص64.

[4]- محمدي محمد، المرجع السابق، ص د.ص.

بالدكتور بومدين بن سماعين* (1915-1974) في شهر سبتمبر عام 1956 وطلب منه أن يفكر في إنشاء جمعية الهلال الأحمر الجزائري بمساعدة صيدلي جزائري عبد الله مراد، الذي عمل على وضع هيكل الهلال الأحمر الجزائري المستقبلي، وحرر أول بيان رسمي يسمى بالهلال الأحمر الجزائري، يخضع لسلطة جبهة التحرير الوطني[1].

وقد وجه هذا النص مراقبا بالنظام الأساسي إلى قيادة الولاية الخامسة حوالي منتصف أكتوبر 1956[2].

وهكذا اتخذ الهلال الأحمر شكله بعد عامين من اندلاع الكفاح المسلح، صادقت جبهة التحرير الوطني يوم 11 ديسمبر1956 على إنشائه والذي من مطالبه إحترام التعليمات التالية:

1- انعدام الرئاسة الشرفية.

2- لا تتكون اللجنة إلا من جزائريين فقط.

3- اللجنة سوف تستقيل عند تحرير الشعب.

* من مواليد 13 جويلية 1915 في مستغانم تيتم عن عمر 8 سنوات حصل على البكالوريا عام 1938، أكمل دراسته العليا في فرنسا، ناقش مذكرته في الطب في 30 جويلية 1946، فتح عيادته الطبية في وهران وسجل نفسه في القائمة النظامية في 10 أوت 1946، دخل إلى الساحة السياسية وهو في عز شبابه، حيث انضم إلى نجم شمال إفريقيا، كان موجودا في حزب الشعب الجزائري، كان يمارس نشاطا حاميا في الوسط الطلابي عبر توزيع المناشير والجرائد الوطنية وعبر التحسيس باليقظة الوطنية، تم توقيفه في 1945 من أجل ذلك النشاط وسجن في سجن الصحة في باريس، تم تحريره في نهاية 1946 وعاد إلى الجزائر، واصل اهتمامه بالسياسة تم انتخابه في قائمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية فقررت الإدارة الاستعمارية إبعاده، وما ان انطلقت حرب التحرير حتى التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني، عالج في الخفاء أعضاء جبهة وجيش التحرير في عيادته بوهران، عمل على القانون التأسيسي للهلال الأحمر الجزائري وامتاز بنشاطه الخيري بعلاج الفقراء بالمجان، بعد الاستقلال مات وعمره لا يتجاوز 59 سنة في 25 أفريل 1974 في وهران. ينظر: مصطفى خياطي، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الإحتلال الفرنسي، تر: المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الرويبة، 2013، ص384-385.

[1]- مصطفى خياطي، المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية، تر: نسيبة غربي، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الرويبة، 2013،ص443.

[2]- عاشور شرفي، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي، دار القصبة للنشر، 2009، ص- د.ص.

4- اللجنة تكون عمومية.[1]

لقد كانت تجربة الهلال الأحمر الجزائري في البداية صعبة للغاية منذ تمت هيكلتها في المغرب بإشراف قيادة الولاية الخامسة في ديسمبر 1956، وبعد أخذ الموافقة من لجنة التنسيق والتنفيذ، اتخذت الجمعية مقرا لنشاطاتها منذ تاريخ 29 ديسمبر 1956، ويوضح الطيب الثعالبي أن القوانين وضعت بعمالة طنجة، وفي يوم 18 جانفي 1957، أعلنت الإذاعة والصحافة عن ميلاد الهلال الأحمر الجزائري.[2]

وسرعان ما شرع الهلال الأحمر الجزائري في العمل من خلال:

1- إلقاء نداء إلى الخارج لطلب المساعدة المادية والمعنوية.

2- محاولة تقديم أحسن مساعدة ممكنة للجرحى واللاجئين.

3- البحث عن كيفية الحصول على الموارد.[3]

وبعد أشهر قليلة من تأسيسه نقلت الأمانة العامة من طنجة إلى العاصمة المغربية الرباط، وذلك لأسباب جيوسياسية، منها توفر النشاط الدبلوماسي، كذلك من أجل تحقيق الفعالية التي تواصلت بتعيين مندوب الهلال الأحمر الجزائري في جنيف السويسرية، هدفه التقرب من المنظمات والهيئات الإنسانية الدولية، خاصة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كذلك عن اختيار مدينة الرباط مقرا للأمانة العامة للهلال الأحمر الجزائري، فهو يعود إلى أنها مقر للسفارات والقنصليات والمنظمات الدولية، كما أنها العاصمة السياسية والإدارية للبلاد.[4]

---

[1]- Benatia Farouk, Les actions humanitaires pendent la lutte de libération (1954-1962), Ed. Dahleb, Alger,1997,P80-81.

[2]- عبد الله مقلاتي، موسوعة تاريخ ...، المرجع السابق، ص288.

[3]- Benatia Farouk, Opcit, P81.

[4]- مصطفى مكاسي، المصدر السابق، ص78-81.

لكن منظمة الصليب الأحمر الدولي أصرت على رفض التعامل مع الهلال الأحمر الجزائري، وأكدت أنها لا تستطيع الإعتراف بجمعية محلية لا تخضع لأية حكومة وطنية.[1]

ولم يعترف به المجلس الدولي للصليب الأحمر خشية أن يعطي جبهة التحرير الوطني تشريعا دوليا لحالة الحرب (لا إعتراف به طالما الجزائر لم تستقل).[2]

إن الإتصالات بين اللجنة العالمية للصليب الأحمر وجبهة التحرير الوطني بدأت قبل إنشاء الهلال الأحمر الجزائري بكثير في 1956، تحت عذر تقديم مساعدة بالأدوية لجبهة التحرير الوطني في القاهرة مفوضية، جاءت اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتقصي حول مصير المساجين الفرنسيين الموجودين عند المجاهدين.[3]

وعند إنشاء الهلال الأحمر الجزائري وطلب الإعتراف به، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر معتمدة على خلاصات مؤتمر شكهولا عام 1948، عبر في مارس 1957عن تحفظاته بينما الأدلة الجزائرية كانت دقيقة القضاة الجزائريون حاولوا البرهنة على أن: "قبل احتلال الجزائر، فإن الدولة الجزائرية كانت موجودة وأنها ألغيت نتيجة عنف، والدولة الجزائرية قانونيا لم تندثر أبدا ... القوة قضت على القانون وحتى لو أننا قبلنا الإحتلال، فإن القانون الفرنسي يسمح للشعب بالحق في الإنتفاضة، والقانون يظهر ويزول. الإنتفاضة سوف تخلق قانونا جديدا قائما على القوة حقا لكن لغرض مثالي ..."[4].

رغم هذه المبررات إلا أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر بقيت محافظة على رأيها (رسالة رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر المؤرخة في 29 أفريل 1957).[5]

إن في قراءة أخرى لتقرير حرر في تونس بتاريخ 15 أكتوبر 1958 لمعالجة النشاطات التي يقوم بها الهلال الأحمر منذ نشأته، تلح على عدم احترام تعليمات اللجنة

[1]– عبد الله مقلاتي، موسوعة تاريخ...، المرجع السابق، ص289.

[2]– عاشور شرفي، المرجع السابق، ص– د.ص.

[3]– مصطفى خياطي، حقوق الانسان ...، المصدر السابق، ص474.

[4]– مصطفى خياطي، الصليب الأحمر...، المصدر السابق، ص343.

[5]– مصطفى خياطي، حقوق الإنسان...، المصدر السابق، ص474.

المركزية في كثير من الأماكن، وكان الأم مهري قد صرح عند عودته من السفر بالمغرب، أن هناك على ما يبدو هلالين أحمرين، واستقر الأمين العام للهلال الأحمر الجزائري بصفة غير نظامية في الرباط وأخذ يهاجم تونس، وهكذا أرادت الرباط أن تزحزح تونس وتفرض عليها قانونها.[1]

وعليه فالبرغم من مجهودات الهلال الأحمر الجزائري على إثبات شرعية وجوده إلا أن عدم الإعتراف بالدولة الجزائرية كذلك تواجد مكتبين لهذا الأخير في المغرب صعب من إعتراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر به.

وعليه قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إنهاء الجدال العقيم، حيث تسعى إلى ضرورة تطابق قانون الهلال الأحمر الجزائري مع الإقتراحات التي قدمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر فقررت بسرعة نقل مقر الهلال الأحمر إلى تونس، كما تم إدخال تعديلات على القانون التأسيسي، وخاصة فيما يتعلق بالمادة 1: "لقد تشكل في مكان ما في الجزائر جمعية الهلال الأحمر تمارس نشاطاتها في كل التراب الوطني، معترف بها من جبهة التحرير الوطني وقوانينها موضوعة عند هذه الأخيرة".[2]

[1]– فاروق بن عملية، المصدر السابق، ص66.

[2]– مصطفى خياطي، حقوق الإنسان...، المصدر السابق، ص475.

الهيكلة والتنظيم:

وهكذا جرت في تونس بتاريخ 25 سبتمبر 1957 الجلسة التدشينية التي رأت أن لجنة الهلال الأحمر تتشكل عن مكتب موسع عينته لجنة التنسيق والتنفيذ.[1]

الأسماء	الرتبة
بوكلي حسان عمر*	رئيس
بن ب احمد	نائب أول مكلف بمندوبية الهلال الأحمر في الشرق الأوسط
بوقرموح مولود	نائب ثاني
مكاسي مصطفى**	أمين عام
أوهيبي جلول	أمين النائب الأول
بلول أكلي	أمين المال العام
ميدون قندوز محمد	أمين المال النائب الأول
براشمي مفتاح جيلالي	أمين المال النائب الثاني

[1]– Benatia Farouk, :op cit, P82.

* رئيس جمعية الهلال الأحمر الجزائري إبان الثورة التحريرية، طبيب جزائري متمرس كان يعمل بالمغرب، طلبت منه جبهة التحرير الوطني في سنة 1956 الاسهام في انشاء جمعية الهلال الأحمر الجزائري، شارك بنشاط فاعل في دعم جهود الجمعية الانسانية والصحية، انتخب في سبتمبر 1957 رئيسا لمكتب الهلال الأحمر الجزائري، وتحمل مسؤوليات كبرى في إنجاح النظام الوطني والانساني للهلال الأحر الجزائري. ينظر: مقلاتي عبد الله، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009، ص180–181.

** مناضل قديم امتهن مهنة الطب، التحق مبكرا بصفوف الثورة، عمل طبيبا لجيش التحرير الوطني بالحدود المغربية، كلف بإنشاء الهلال الأحمر الجزائري في ديسمبر 1955، وانتخب أمينا عاما في اجتماع الهلال الأحمر الجزائري في سبتمبر1957، وواصل تأدية خدماته لصالح الثورة إلى غاية الحصول على الاستقلال. ينظر: مقلاتي عبد الله، قاموس أعلام ...، المرجع نفسه، ص497.

الأعضاء المساعدون:[1]

بن تامي جيلالي*	مكلف بمندوبية الهلال الأحمر بجنيف
هدام عبد السلام	عضوا
عبد الوهاب بشير	عضوا
عباس التركي	عضوا
فتوي	عضوا
بن يخلف حبيب	عضوا
إسعد إيساد	عضوا
بن حاجي زبيدة	عضوا
شنتوف	عضوا
هدام تيجاني	عضوا

كان تنظيم الهلال الأحمر الجزائري هرميا، وفق تنظيم جبهة التحرير الوطني، المناضلون في القاعدة موزعون على خلايا بمعدل عشرة أعضاء في كل خلية، والخلايا موزعة بدورها حسب التخصصات فهي خمسة: المالية، الإمداد، الإعلام، الدعاية، المصالح الاجتماعية والاسترجاع، على رأس كل خلية رئيس يوجه أعمالها ويقدم تقاريرها واقتراحاتها للقيادة العليا وله صوت واحد.[2]

[1]– Benatia Farouk,opcit, P83.

* ولد الدكتور في 21 مارس 1896 بمستغانم درس العلوم الطبية في ليون أين قام بمناقشة أطروحة في الدكتوراه سنة 1926 كان متربصا داخليا في ملاجئ رون. استقر خلال سنة 1930 بوهران قبل أن يفتح عيادته الخاصة بمستغانم 1932. وكمعظم أبناء جيله لم يكن غائبا عن الساحة السياسية. أنتخب أمين عاما للمكتب الأول في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا وبقى ناشطا في الحركة الوطنية إلى غاية اندلاع الحرب التحريرية التحق بجبهة التحرير الوطني بتونس ونصب كممثل للهلال الأحمر الجزائري بجنيف وكمندوب دائم في جمعية ه،أ،ج والصليب الأحمر بجنيف وعند الاستقلال عين كسفير في دمشق (1965–1969). ينظر: مصطفى خياطي، المآزر البيضاء...، المصدر السابق، ص454–455.

[2]– محفوظ عاشور، دور اللجنة...، المرجع السابق، ص30.

الإعتراف بالهلال الأحمر الجزائري كان في الواقع ابتداء من جوان 1957، إلا أنه لم يكن رسميا لأن الإعتراف الرسمي يستند لشروط هي:

-وجود حكومة وطنية.

-وضع ملف اعتماد الصليب أو الهلال الأحمر لدى الحكومة الوطنية.

-ومن جهة أخرى تنص المادة العاشرة من القانون الأساسي على تنظيم الهلال الأحمر الجزائري على النحو التالي:

1-الجمعية العامة.

2-اللجنة المركزية.

3-اللجان الجهوية.

4-اللجان المحلية.

هذا التنظيم قابل للتعديل في حالات منها الكوارث الطبيعية، الحروب...[1]

كما أن الهلال الأحمر الجزائري بتنصيبه في تونس سوف يتصرف وفق ثلاث كيانات متفرقة، بقليل من التنسيق فيما بينها:

المكتب بتونس مسير من طرف الرئيس السيد بوكلي

الوفد بالشرق الوسط بالقاهرة مسير من طرف نائب الرئيس بن ب أحمد.

والمهمة بجنيف التي منحت للدكتور بن تامي جيلالي.

[1]- مصطفى مكاسي، المصدر السابق، ص89.

بعد تقريبا سنة في 21 أكتوبر 1958 تم تغيير على مستوى المكتب بسبب نقل مقره من مدينة طنجة إلى مدينة الرباط ولإكسابه فعالية أكثر في الميدان، فأصبح يتكون من:[1]

الأعضاء	الرتبة
بن ب احمد	رئيسا
أوشارف	نائبا للرئيس
بوضربة	أمينا عام مكلف بإدارة المصلحة الاجتماعية
بلول أكلي	أمين عام للخزينة
بن تامي	مندوب الهلال الأحمر الجزائري بجنيف
لحبيب بن يخلف	مندوب في المغرب
أوهيبي جلول	عضوا
طالبي	عضوا

[1]– مصطفى خياطي، الصليب الأحمر...، المصدر السابق، ص348.

المبحث الثاني: مهام الهلال الأحمر الجزائري

أعطته هذه الهيكلة دفعا قويا لتفعيل نشاطاته الإنسانية والاجتماعية المتنوعة، حيث بذل مساعيه لكسب التضامن المغربي وجمع التبرعات والمساعدات، كما كان يستقبل المساعدات الدولية ويقوم بتوزيعها على اللاجئين، بالإضافة إلى مهمته الأساسية المتمثلة في إسعاف اللاجئين ومداواة المرضى وعمل على تنسيق نشاطاته مع المصالح الصحية، ومع هيئة الصليب الأحمر الدولي التي كانت تشرف كذلك على توزيع المساعدات الإنسانية من تقديم كميات معتبرة من الأدوية والمواد الغذائية.[1]

كما ساهمت المصالح واللجان الاجتماعية والإنسانية التابعة لهياكل جبهة التحرير الوطني في تفعيل وإعطاء دفعة معنوية للجزائريين بصفة خاصة والثورة بصفة عامة، حيث تم تدعيم النشاط الاجتماعي للثورة الجزائرية بتشكيل لجان اجتماعية وإنسانية متعددة، وذلك من أجل السهر على توفير المتطلبات والضروريات من مختلف الحاجيات والمواد الغذائية الأساسية وتوزيع المساعدات على الأهالي الجزائريين، وخاصة اللاجئين منها: المصالح الاجتماعية: والمتمثلة في تقديم المساعدات الطبية والإنسانية للجرحى والمصابين واللاجئين وفق الإمكانيات المتاحة للهيئة، ومصلحة الدعاية: من مهامها الترويج والتعريف بالقضية الجزائرية بهدف الحصول على مساعدات دولية مادية ومعنوية، [2] ومن أجل تغطية العجز الكبير في الإمكانيات البشرية، قام بتكوين مسعفين والممرضين لوضعهم تحت تصرف جيش التحرير الوطني.[3]

وكان جل أطباء ينشطون مع جيش التحرير الوطني، كالدكتور مصطفى مكاسي حماية للإنسانية جمعاء، وهناك أطباء آخرين أمثال طبيب أسنان سعيد عبد العظيم، إلى جانب ممرضين (الممرض أحمد) قدموا إسعافات لجرحى الجنود والمواطنين المدافعين عن الوطن، ويقوموا بعملهم بكل سرية من تقديم للأدوية ووسائل الجراحة والتنظيف إضافة إلى

[1]– عبد الله مقلاتي، موسوعة تاريخ...، المرجع السابق، ص290.

[2]– محمدي محمد، المرجع السابق، ص، د–ص.

[3]– مصطفى مكاسي، المصدر السابق، ص91.

الدكتور لمين دباغين ولمين خان اللذين قاموا بواجبهم الإنساني دون خوف وبإخلاص لوطنهم بالرغم من تدخلات المستعمر.[1]

تلبية لطلب جيش التحرير الوطني حاول الهلال الجزائري توفير الأطباء الممرضين والممرضات من داخل الجزائر لدعم الجيش الوطني الشعبي، كما وجه الهلال الأحمر الجزائري عدة منشورات ووسائل لمختلف الدول والهيئات الدولية، بما فيها هيئة الأمم التي أبلغها بكل التطورات الخطيرة التي عرفتها الجزائر، بما فيها التفجيرات النووية التي عرفتها منطقة رقان.[2]

وبالإضافة إلى المجالين الاجتماعي والإغاثي الذين خص بهما اللاجئون الجزائريون على الحدود الشرقية والغربية للبلاد، وقد شكل الجانب الصحي إبان الثورة التحريرية أيضا أولوية من بين أولويات التي سطرت لها جبهة التحرير الوطني برنامجا خاصا واستثنائيا، يهدف أساسا إلى تعميم الخدمات الصحية والطبية المجانية للسكان الجزائريين والجنود العسكريين من جيش التحرير، فقد حرصت على التوزيع المنظم للأطباء والممرضين، توفير الكميات اللازمة من الأدوية والمستلزمات الطبية عبر كافة المناطق العسكرية بالولايات الداخلية للبلاد والمراكز الصحية للاجئين والمدنيين.[3]

وارتكز النشاط الدولي للهلال الأحمر الجزائري على طرح قضية اللاجئين أمام الرأي العام الدولي، والمطالبة بتقديم المساعدات الإنسانية لهم، حيث لعب هذا النداء الأخير دورا استثنائيا في تحسيس الدول المعنية بتكثيفه للنداءات لصالح اللاجئين وسجناء الحرب، عدد من الدول أجابت هذه النداءات: سويسرا، إيطاليا، الفاتيكان، المملكة المتحدة، الدول الأسكندنافية، الصين، ألمانيا.[4]

[1]– عبد الاله بن أشنهو، تاريخ العلاقات الإنسانية في النظام الدولي، منشورات بلوتو، الجزائر، 2014، ص322–323.

[2]– مصطفى مكاسي، المصدر السابق، ص91.

[3]– محمدي محمد، المرجع السابق، ص– د.ص.

[4]– مصطفى خياطي، حقوق الإنسان...، المصدر السابق، ص477.

وخلال الندوة الدولية للصليب والهلال الأحمر الدولي نيودلهي المنعقد بتاريخ 24 أكتوبر 1957 إلى 7 نوفمبر 1957، تمكن ممثلو الهلال الأحمر الجزائري من حضور المؤتمر وتأكيد مطالبهم بالرغم من عدم اعتراف المؤتمر بشرعية تمثيلهم وفي ختام هذه الندوة العالمية صادق المؤتمر على لائحة تدعو المنظمات الإنسانية إلى تقديم مساعداتها للاجئين الجزائريين.[1]

كما بادرت لجنة الهلال العمل على إقامة علاقات مع الاتحاديات المماثلة لها في العالم، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وذلك من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في:

-انتزاع الإعتراف الدولي بمعاناة الشعب الجزائري وحقه في الحرية والاستقلال.

-العمل على افتكاك إعتراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

-الحصول على مساعدات من المنظمات الإنسانية والدول الشقيقة والصديقة لمواجهة الوضعية الصعبة التي كان يعاني منها الشعب الجزائري.[2]

حيث توجه وفد الهلال في بداية أكتوبر 1957 إلى ألمانيا الشرقية، ليتصل بالصليب الأحمر الألماني في دراسة طلب منه أن يرسل نداء مستعجلا للجمعيات الأوروبية قصد توفير مساعدة هامة للاجئين الجزائريين (مواد غذائية، أدوية، ملابس...).[3]

ولقد عزز برنامج الإرسال في الدول العربية والدول الشرقية للجرحى، لوضع أعضاء فعالة حيث وكل إلى بعثة من النساء الجزائريات إلى الصين الشعبية مهمة الهلال أمام

[1]- عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1954-1962، ج2، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، 2013، ص55-56.

[2]- عائشة مرجع، عوامل التطور والتنظيم الصحي للثورة التحريرية 1956-1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 12، ص250-251.

[3]- فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص68.

الهلال الأحمر الصيني، لقد انتهز فرصة الاجتماع العام لمنظمة الأمم المتحدة لتحضير مذكرة تطرح بعدها من طرف بعثة دولة صديقة من أجل طلب مساعدة عالمية للاجئين.[1]

أمام الوضع المتفاقم للاجئين الجزائريين من حيث نقص الغداء والدواء والملابس الذي أصبح يهدد حياتهم بالخطر، وجه الهلال الأحمر الجزائري نداء إلى الأمة العربية جاء فيه: "...إزاء كل ذلك قد أصبح الهلال الأحمر الجزائري اليوم عاجزا عن مواجهة الكارثة بمفرده، ولذلك تناشدكم أيها الأخوة العرب باسم العروبة والأخوة الإنسانية، نناشدكم مديد المساعدة إلى الهلال الأحمر الجزائري كي يتمكن من أداء الرسالة الإنسانية المقدسة نحو إخوانكم اللاجئين الجزائريين البؤساء".[2]

أقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر اتصالات مع جبهة التحرير الوطني، حيث بعث أحمد بن بلة ومحمد خيضر إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 23 فيفري 1956 عبر ممثليها في القاهرة رسالة، عبرت عن التزام جبهة التحرير باحترام الإجراءات المقدمة من اتفاقيات جنيف، خاصة المتعلقة بالتعامل مع الأسرى الفرنسيين على شرط الحصول على التعامل بالمثل من طرف الخصم كما أشار مؤتمر الصومام في أوت 1956 إلى إعتراف الثورة الجزائرية بالقوانين الدولية.[3]

ورغم هذا النشاط الدولي والاجتماعي الواسع للهلال فقد جابهته عدة صعوبات حدت من فعالية مهامه، ومنها عدم تحقيق الإعتراف الدولي به، وعدم وجود التنسيق بين هيئاته الموزعة بين تونس والمغرب، كما أن هيئة الصليب الأحمر الدولي رفعت انتقاداتها فيما يخص تسييره ومراقبة توصياته التي يجب أن تكون خاضعة لجبهة التحرير الوطني.[4]

[1]– مصطفى خياطي، المآزر البيضاء ...، المصدر السابق، ص448.

[2]– عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص18–19.

[3]– مصطفى خياطي، حقوق الإنسان...، المصدر السابق، ص482.

[4]– عبد الله مقلاتي، موسوعة تاريخ...، المرجع السابق، ص293–294.

المبحث الثالث: علاقة الهلال الأحمر الجزائري باللجنة الدولية للصليب الأحمر

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي الجهاز المؤسس لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، تأسست في 29 أكتوبر 1863، وهي مؤسسة إنسانية ومستقلة تسعى كوسيط محايد في حالات النزاعات المسلحة والاضطرابات إلى حماية ومساعدة ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، والاضطرابات والتوترات الداخلية إما بمبادئها أو استنادا إلى اتفاقيات جنيف، بالاستناد إلى النظام الأساسي للجنة الدولية وتقاريرها فتعتبر جمعية وطنية بحكمها القانون المدني السويسري، إلا أن المهام المسندة إليها من الدول عبر اتفاقيات القانون الدولي الإنساني يجعلها تتجاوز فكرة جمعية وطنية، لتتمتع بالشخصية القانونية الدولية.[1]

ومن مهامها: حماية وإغاثة ضحايا المنازعات المسلحة كما تطلب من أطراف النزاع الالتزام بالقانون الدولي الإنساني ومراقبة التطبيق الفعلي للقانون الدولي الإنساني، إضافة إلى الحرص على مندوبيها من انتهاكات مخولة للجنة الدولية للصليب الأحمر بموجب نظامها الأساسي، ونظام الحركة يتلقى أية شكوى بشأن الانتهاكات المزعومة.[2]

تربط الهلال الأحمر الجزائري علاقات وطيدة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بموجب المبادئ السبعة الأساسية للحركة الدولية الإنسانية، حيث تقوم هذه الأخيرة في أداء رسالتها على سبع مبادئ تتمثل في مبدأ الإنسانية ومبدأ عدم التحيز، فالأول هو المحرك الأساسي لنشاطات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مد يد العون للضحايا، والثاني يقضي بوجوب احترام جميع الضحايا دون تفريق أو تمييز، إضافة إلى مبدأي الحياد والاستقلال وهما وسيلتان لتطبيق المبادئ الأساسية عامة والمبادئ التطوعية والوحدة والعالمية مبادئ تنظيمية لها طبيعة مؤسسة، فاللجنة الدولية للصليب الأحمر واحدة في العالم طبيعة عملها

[1]– مقدم فيصل، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على مدى تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني إبان الثورة الجزائرية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد13، العدد1، جامعة تيزي وزو، ص369.

[2]– عبد الاله بن أشنهو، المرجع السابق، ص144.

تطوعية فهي حركة عالمية تقع عليها مسؤوليات وواجبات متساوية ويهدف نشاطها الإغاثي إلى إغاثة كل شخص في بقعة من العالم.[1]

طبقا لمبادئ الصليب الأحمر الدولي، قدم الهلال الأحمر الجزائري خدماته الإنسانية للصليب الأحمر بخصوص قضية الأسرى الفرنسيين وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال ما يلي:

-التدخل لدى جيش التحرير الوطني لضمان معاملة الأسرى الفرنسيين بطرقة إنسانية.

-تمكين الأسرى الفرنسيين من تبادل الرسائل مع عائلاتهم عن طريق الهلال الأحمر الجزائري واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

-أماكن احتجاز الأسرى الفرنسيين كانت مطابقة لنصوص اتفاقيات جنيف من حيث الغذاء واللباس.

-لم يسجل الهلال الأحمر الجزائري أي استغلال جسدي أو فكري للأسرى الفرنسيين من طرف جيش التحرير الوطني، الذي كان يوفر لهم الألبسة النظيفة، السجائر، والجرائد وذلك في حدود الإمكانيات والظروف الأمنية والسائدة.[2]

قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعشر مهمات ما بين تاريخ 28 فيفري 1955 إلى 29 جوان 1962 كانت مخصصة أساسا لزيارة الأسرى في المعتقلات والسجون، حيث قررت إرسال بعثات خاصة سميت بمهمات الإغاثة ولتمكين القارئ من أخذ نظرة شاملة عن بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الجزائر، قمنا بتلخيص نشاط المندوبين خلال كل الزيارات التي قاموا بها من 1955 إلى غاية 1962.[3]

[1]- مقدم فيصل، المرجع السابق، ص373.

[2]- مصطفى مكاسي، المصدر السابق، ص92-93.

[3]- محفوظ عاشور، دور اللجنة...، المرجع السابق، ص40.

المهمة الأولى: (من 28 فيفري إلى 18 أفريل 1955):

خصصت للمغرب والجزائر في هذا البلد الأخير فإن الهدف المسطر كان محدد بالأشخاص الذين قبض عليهم عقب الأحداث رغم الترخيص كان عاما واقتصرت الزيارة على السجون فمن خلال المقابلات مع المعتقلين تعرف ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر على مراكز الإعتقال إدارية معروفة باسم مراكز الإيواء.

وهكذا واجهت المهمة الأولى العديد من المشاكل، ترخيص اللقاء مع المعتقلين لم يمنح بانتظام إلا أن ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر تمكنوا من زيارة 43 سجنا وفقا للتقرير فإن عدد السجناء بلغ 9000 معتقل.[1]

المهمة الثانية: (22 أفريل إلى 28 جوان 1956):

في سنة 1955 تطورت أحداث الثورة بشكل خطير مما استوجب على اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتكثيف مساعيها، ففي شهر فيفري 1956 طالب دافيد ورتراز (D.Wartraz) من بعثة جبهة التحرير الوطني احترام مبادئ اتفاقية جنيف 1949، حيث عبر وفد جبهة التحرير الوطني في القاهرة عن استعداد الجبهة وجيشها لتطبيق مجمل اتفاقيات جنيف لكن في المقابل طالبت جبهة التحرير الوطني بتطبيق اتفاقيات الأربعة لإجبار الاستعمار الفرنسي عن اعتبار الأسرى الجزائريين سجناء القانون العام.

وبعد حصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الموافقة من طرف السلطات الفرنسية قامت بزيارة 57 مركز للتوقيف أي 8 مراكز إيواء و49 سجن، كما تحصلت على موافقة للتحاور مع المعتقلين دون شهود، فلاحظت آثار التعذيب على أجسادهم، فصدر من المقيم العام روبير لاكوست (Robert Lacoste) ردا ينفي فيه ما ورد في تقرير اللجنة.[2]

[1]– مصطفى خياطي، الصليب الأحمر...، المصدر السابق، ص69–70.

[2]– محفوظ عاشور، دور اللجنة...، المرجع السابق، ص42.

المهمة الثالثة (16 أكتوبر إلى 3 نوفمبر 1956):

قامت بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة الجزائر، هذه المهمة لم تخص إلا المعسكرات التي حجز فيها الأشخاص الموجودين تحت الإقامة الجبرية، وقد لخص السيد بيار قيار(P.Giar) ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقرير المهمة وهي التحسن الكبير الذي بذلته الإدارة في التجهيز المادي للمراكز ومشكلة التعذيب والجو المتوتر في بعض المراكز.

المهمة الرابعة (15 ماي إلى 6 جويلية 1957):

خلال هذه الأخيرة تمت زيارة 10 سجون وبناء على طلب من ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن مجموعها في 1984 معتقل من بينهم 14471 سجناء سياسيين، كما قامت هذه الأخيرة بزيارة منهجية للمستشفيات وزيارة 7ملاجئ كذلك المهمة الرابعة كانت فرصة للممثلين للقيام بزيارات إلى المراكز العسكرية للعبور والإنتقاء كان سرا من قبل السلطات الاستعمارية وفي هذا الإطار فإن بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لم تتردد في القول على التأكيد بأن المراكز العسكرية للعبور والإنتقاء عموما أحسن معاملة من المعسكرات المدنية.[1]

المهمة الخامسة (23 نوفمبر 1957 إلى جانفي 1958):

جاءت هذه المهمة بتفقد 94 مركز للإنتقاء والعبور و9 مراكز إيواء ومركز عسكري و10 مستشفيات وكانت هذه المهمة الأكثر تميزا عن سابقاتها، لقي المندوبين ترحيبا من الطرفين المعتقلون والسلطات الفرنسية، لكن جبهة التحرير الوطني لامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر على عدم وضع حد لمحاكمة السلطات الفرنسية لمقاتليها وفق القانون الجنائي الفرنسي بتهم الإرهاب والإجرام، وبعد هذا الموقف تمكنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من تحقيق تقدم في قضية اعتراف الاستعمار الفرنسي بالأسرى الجزائريين.

[1]– مصطفى خياطي، الصليب الأحمر...، المصدر السابق، ص81–90.

المهمة السادسة (من 4 ديسمبر إلى 23 ديسمبر 1958):

هذه الاخيرة قام بها بيار قيار ومندوب اللجنة في الجزائر روبي فيست (R.Vest)، فبعد زيارة 8 مراكز لإعتقال العسكريين و4 مراكز للإنتقاء والعبور ومراكز الإيواء، توقفت السلطات العسكرية الفرنسية من تقديم المقاتلين الجزائريين إلى العدالة، غير أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أبدت بعض التحفظات حول طريقة معاملة الأسرى الجزائريين من قبل السلطات الفرنسية.[1]

المهمة السابعة (15 أكتوبر إلى 27 نوفمبر 1959):

خلال هذه البعثة تمت زيارة 13 مركز إيواء و44 مركز عبور، كذلك تمت زيارة المراكز العسكرية بالجزائر العاصمة حيث أرسلت تقريرا إلى جنيف بتاريخ 15 ديسمبر 1959، تم فيه تحديد الأهداف المسطرة والتي تركزت على جملة من الملاحظات التي قدمتها مراكز الإيواء والمراكز العسكرية للإعتقال ومراكز العبور والإستنطاق تؤكد على الوضعيات الخطيرة من توسيع نطاق سوء المعاملة والتعذيب خلال الإستنطاق.

المهمة الثامنة (25 جانفي إلى 23 فيفري 1961):

ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذين لم يزور السجون خلال بعثتهم الفارطة قرروا التوجه نحو 11 سجنا إضافة إلى زيارة 7 مراكز إيواء الذين خلصوا من خلالها أن المؤسسات العقابية قد طبقت النظام الداخلي بالسجون المركزية مما أدى إلى تحسن في نظام الإعتقال، لكن خلال لقاء دون شهود مع المساجين اشتكى الكثير منهم من التعذيب خلال استنطاقهم وخلال مدة إقامتهم بالزنازن ومشاركتهم في العمليات العسكرية، وكذا الظروف المادية المزرية، فلاحظ الممثلون الدوليون للجنة أن هذه الفئة هم سجناء لدى ضباط الاستعلامات وليس بالنظام الداخلي للسجون.[2]

[1]– محفوظ عاشور، دور اللجنة...، المرجع السابق، ص44،45،46.

[2]– مصطفى خياطي، الصليب الأحمر...، المصدر السابق، ص96،100.

المهمة التاسعة (24 فيفري إلى 15 ديسمبر 1961):

قام كل من بيار قيار والمندوب روبي فيست والطبيب دوكاستوني (Ducastoni) بزيارة 51 مركز اعتقال و6 مستشفيات، خلال هذه الزيارات تم التأكد من استمرار الاستعمار في تعذيب الجزائريين خاصة في مراكز الاستنطاق والسجون، ورجعت الأوضاع على حالها رغم مراسلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر الوزير كوفو دميرينيل (K.Desmernel) لوضع حد لهذه التجاوزات قد زاد الضغط مع بداية المفاوضات ضد المدنيين، مما جعل اللجنة تكثف من عمليات إغاثة الجرحى.[1]

المهمة العاشرة (من 25 ماي إلى 29 جوان 1962):

تعتبر الاخيرة والتي قامت بها اللجنة قبل استقلال الجزائر وجهت بعثة المهمة العاشرة إلى زيارة 10 مراكز للإعتقال وكانت خاصة بالموقوفين من أصل أوروبي لم يطلق سراحهم.[2]

كما عمل الهلال الأحمر الجزائري على الصعيد الدولي، فمن بعض الإنجازات التي قام بها:

- طلب نداء بالخارج للمساعدة المادية والمعنوية.
- محاولة تقديم أحسن مساعدة (للاجئين والجرحى والمرضى).
- البحث عن إيجاد منابع عن طريق اتصالات دولية والحرص على كسب اعتراف اللجنة.
- تم إبراز احترام الجزائريين لإتفاقية جنيف لسنة 1949، وبالمقابل عدم احترام الممثل الفرنسي لهاته الاتفاقية في الأراضي الجزائرية رغم إمضائه لإتفاقية جنيف 1951.[3]

[1]– محفوظ عاشور، دور اللجنة...، المرجع السابق، ص50.

[2]– محفوظ عاشور، دور اللجنة...، المرجع السابق، ص51.

[3]– عبد الاله بن أشنهو، المرجع السابق، ص199.

ليتم الإعتراف الرسمي بالهلال غداة الاستقلال، بما أن ظروف الإعتراف بالمؤسسة الوطنية للهلال الأحمر الجزائري قد اكتملت، فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر وحسب الإجراء المعمول به تعترف رسميا بالهلال الأحمر الجزائري ما يسمح بمشاركته في هياكل الصليب الأحمر الدولية.[1]

وبالتالي ما يمكن استخلاصه من زيارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للأسرى في المعتقلات والسجون نجد أنها وجدت صعوبة من طرف السلطات الفرنسية في حصولها على ترخيص للقاءها مع معتقلي السجون والمعسكرات في الجزائر ونتيجة لزيارتها المتتالية تلقت تسهيلات من طرف الاستعمار الفرنسي لزيارات المعسكرات المدنية واكتشاف سوء معاملة السجناء خلال مرحلة الاستنطاق واعتراف الاستعمار الفرنسي بالأسرى الفرنسيين.

[1]– مصطفى خياطي، حقوق الإنسان...، المصدر السابق، ص499.

الفصل الثاني

نشاط الهلال الاحمر الجزائري بتونس.

- المبحث الاول: وضعية اللاجئون الجزائريون بتونس.
- المبحث الثاني: الجهود الاغاثية للهلال الاحمر الجزائري للاجئين في تونس.
- المبحث الثالث: مساعدات اللجنة الدولية للصليب الاحمر للاجئين بتونس.

المبحث الاول: وضعية اللاجئين الجزائريين بتونس

لم تكن قضية اللاجئين الذين تدفقت جموعهم صوب الدولتين الشقيقتين سوى معاناة جديدة أثقلت كاهل الثورة التحريرية، بعد أن بلغ الأمر غاية من الخطورة بتزايد أعدادهم نتيجة لانعكاسات سياسة القمع والتجويع وعمليات الإبادة على الوضع الاجتماعي الذي عرف تقلبات خطيرة، خصوصا بعد الشروع في تطبيق مخطط شال المدروس له في مطلع سنة 1959.[1]

ذلك الوضع المتردي انعكس بصورة مباشرة على المناطق الحدودية الشرقية، التي عرفت سيولا من اللاجئين الفارين من الإبادة، حيث عبر عدد من الإخوة الجزائريين الحدود التونسية هربا من العمليات الانتقامية التي يقوم بها الجيش الفرنسي ضد قراهم، حيث علم من مدينة سبيطلة أن عددا من اللاجئين الجزائريين الوافدين إلى التراب التونسي من يوم 17 فيفري 1958 يزداد كل يوم، وقد اختار الحدود من جهة فريانة، تالة ما يقرب عن ست مائة وألف لاجئ من النساء والأطفال، وفي فيفري 1958 وصلت كذلك إلى سبيطلة عدة عائلات من اللاجئين من النساء، الأطفال والشيوخ، منذ أن بدأت الحكومة الفرنسية في تنفيذ منطقة إكرام.[2]

وقد وصل هؤلاء اللاجئون إلى الحدود المجاورة في حالة مزرية وتعب رحلة طويلة في الجبال والطرق الوعرة تحت مطاردة طائرات ومدفعية العدو، فالكثير منهم كان يصل إلى المراكز الحدودية دامي القدمين، ممزق الثياب، وجروحه تنزف نتيجة إصابات أو سقوط فوق الصخور.[3]

فمنذ اندلاع الثورة التحريرية حظي لجوء الجزائريين باستقبال شعبي تلقائي ودون ترقب لقرار سياسي، إذ استقبلت تونس أوائل اللاجئين منذ سنة 1955، عندما غادرت العديد من العائلات التي رفضت التعامل مع السلطات الفرنسية، خاصة من مدن الشرق الجزائري،

[1]– طاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954–1962، دار الأمة، الجزائر، 2015، ص192.

[2]– حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج1، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص514.

[3]– عمار قليل، المصدر السابق، ص17.

واستقرت بالمدن التونسية، جلبوا معهم قطعانهم ومتاعهم لتوفير الأموال واستقرا بنواحي غار الدماء، وطبرقة، كما توجهت إلى نواحي الجنوب الشرقي باتجاه سبيطلة وتزايدت أعدادهم خلال النصف الثاني من سنة 1956.[1]

تمتد اليوم مراكز اللاجئين على طول الحدود داخل القطر التونسي من الشرق إلى الجنوب، وقد اجتمعت العائلات على الشكل الذي كانت عليه في مقاطعتها الأصلية، واحتلت أماكن من قطع الغابة المحاذية للحدود، حيث بنت أكواخا من الخشب والنبات، في هذه المباني التعيسة تعيش الأسر الجزائرية اللاجئة، حياتها المؤقتة، ويتراوح عدد أعضائها بين الأربعة والعشرة ، يبلغ عددهم النسبي 29% من الرجال، أكثرهم شيوخا وعجزة و28% من النساء و43% من الصبيان.[2]

وفي هذا الإطار أحصت مندوبية فريانة وتالة عدد اللاجئين الجزائريين الذين دخلوا التراب التونسي، بحوالي مائتي لاجئ، ودخلت التراب التونسي أيضا ما بين يوم 12 و14 جويلية 1958 قادمة من جهة ونزة عشر عائلات من اللاجئين الجزائريين تتألف من ثلاثين شخصا، واستقرت بمشيخة فلتة بمندوبية قلعة الصنم، وقدم من جهة بوجابر عشرة من اللاجئين الجزائريين، وذلك يوم 27 جويلية 1958، ودخل يوم 28 جويلية 1958 ثلاثة وثلاثون لاجئا الى مشيخة فالتة مندوبية القلعة.[3]

ان محاضر الندوة الثلاثية التي انعقدت بتونس وضمت ممثلي حكومات تونس والجزائر والمغرب (17-20 جوان 1958)، قدمت إحصاء اللاجئين الجزائريين 130.000 في تونس[4]، فيما قدرت جبهة التحرير الوطني أعداد اللاجئين في أكتوبر 1958 ب 100 ألف لاجئ بتونس، في حين أن الحكومة التونسية لم تستطع إعطاء إحصائيات دقيقة بسبب توزع اللاجئين وتنقلهم داخل القطر التونسي، وحسب مصادرها قدرت أعداد اللاجئين لنفس الفترة

[1]- عبد الله مقلاتي، دور بلدان ...، المرجع السابق، ص8.

[2]- جريدة المجاهد، العدد 12، 1957/11/15.

[3]- حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص522- 523.

[4]- Boualem Benhamouda, la révolution algérienne du premier novembre 1954, dar ElNoamane, Algérie,2012, p457.

ب 85 ألف لاجئ، وهوما خلق صعوبات في توزيع المساعدات التي كانت مقدرة حسب الأرقام المقدمة من الحكومة التونسية، ومعطيات الجدول التالي توضح تباين التقديرات الآتية.[1]

الفترة	العدد	الفترة	العدد
اكتوبر 1957	97.000	جوان 1957	60.000
جانفي 1958	100.000	اكتوبر 1957	80.000
اكتوبر 1958	120.000	اكتوبر 1958	110.000
جانفي 1959	125.000	اكتوبر 1959	150.000
سبتمبر 1959	130.000	**إحصائيات تونس**	
اكتوبر 1959	150.000		
إحصائيات جزائرية			

فمن خلال الجدول يتضح أن الاحصائيات الجزائرية للاجئين تزداد مع مرور السنة، إذ أن قدر عدد اللاجئين في أكتوبر 1957 ب 97.000 لاجئ، ليرتفع في شهر اكتوبر سنة 1959 إلى حوالي 150.000، أما الاحصائيات التونسية سجلت هي الأخرى إرتفاعا في عدد اللاجئين بمرور السنوات، إلا أن هناك تباين في التقديرات بين جبهة التحرير الوطني والحكومة التونسية.

وتذكر جريدة المجاهد أن عدد اللاجئين في القطر التونسي وحده بلغ في شتاء سنة (1957-1958) 97 ألف شخص، وبلغ في شتاء (1958-1959) 110 آلاف، وذلك في نواحي الحدود وحدها، فضلا عمن توزعوا هنا وهناك في بقية القطر التونسي.[2]

كما سعت مصلحة اللاجئين لجبهة التحرير الوطني للحصول على إحصائيات دقيقة، وحسب التقسيمات الإدارية للقطر التونسي تقدمت برقم 130.000 لاجئ جزائري بتونس،

[1]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 15.

[2]- جريدة المجاهد، العدد 36، 1959/02/06.

يوزعون حسب الجدول التالي يبين توزيع اللاجئين الجزائريين بالولايات التونسية في اكتوبر 1958 [1]

المنطقة	عدد اللاجئين	المنطقة	عدد اللاجئين
قفصة	9.014	منزل بورقيبة	83
توزر	2.450	باجة	490
سبيطلة	25.368	سوسة	387
سوق الاربعاء	40.323	صفاقس	200
الكاف	49.449	بنزرت	282
تونس	2.541	زغوان	220
نابل	33	مدنين	60
		المجموع	130.000

فنلاحظ من خلال الأخير أن أغلب اللاجئين تمركزوا بالمناطق القريبة للحدود الجزائرية وصولا إلى العاصمة تونس، ولعل أكبر منطقة تمركزا نجد سبيطلة برقم 25.368 والكاف ب 49.449.

وفي 20 أوت 1958 عقد السيد مهري وزير الشؤون الإجتماعية في الحكومة المؤقتة إجتماعا مع اللجنة الإجتماعية للهلال الأحمر الجزائري في تونس، لإحصاء عدد اللاجئين قدرت عددهم بـ129 ألف لاجئ، إلا أن السلطات التونسية من جهتها قدرتها ب 100 ألف لاجئ، وهو الرقم الذي قيمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهيئة الأمم المتحدة التي اعتمدته لإرسال المساعدات التي أصبحت غير طافية لسد حاجيات العدد المتزايد للاجئين.[2]

ولم تكن إقامة هؤلاء اللاجئين على الأراضي التونسية تخلو من المعاناة بسبب الظروف المأساوية التي كانوا يعيشونها يوميا، وعندما يزورهم المرء في مخيماتهم يجد معظم

[1]– عبد الله مقلاتي، دور بلدان ...، المرجع السابق، ص16.

[2]– مصطفى مكاسي، المصدر السابق، ص97.

مساكنهم عبارة عن أكواخ تفتقر لأبسط شروط الصحة، الأمر الذي جعل حالة اللاجئين تزداد سوء يوما بعد يوم وخاصة منهم الأطفال الذين كان يتلقفهم الموت بسهولة نتيجة سوء التغذية والافتقار لأبسط شروط الحياة، وقد ارتبط تدهور حالة اللاجئين بتزايد أعدادهم نحو الحدود التونسية من سنة إلى أخرى، حتى أصبحت وضعيتهم في مجملها مزرية للغاية، كما أشار الى ذلك السيد لانت رئيس المفوضية العليا للأمم المتحدة حول وضعية اللاجئين في أوت 1960 إلا أن هناك وضع سوء تغذية خاصة بالنسبة للأطفال الذين شكلوا نسبة 50% من مجموع اللاجئين، تليهم النساء بنسبة 35% ثم الرجال بنسبة 15 %الذين أغلبهم من المسنين والشيوخ.[1]

وعندما يزورهم المرء في مخيماتهم يجد أكثر مساكنهم عبارة عن أكواخ من أوراق الشجر أو غيرها، استدلت على أبوابها ستائر هي أقرب إلى الثياب البالية، وعندما بحثوا عن مواردهم نجدهم قد باعوا كل شيء أتوا به، كحلي نسائهم وأحيانا ملابسهم واغطيتهم أو ما يكونوا قد أتوا به معهم من غنم أو معز.[2] عائلات كثيرة العدد 6 إلى 7 أفراد مكدسون بهذه السكنات المأساوية، أطفال عددهم كثير فيهم يمثلون النسبة 43% هزيلو الجسم كسحاء، أغلبية لهم بطون منتفخة ناجمة عن تقصير في الأكل، ضف إلى ذلك عدد كبير من النساء مثقلات يحمل جديد في غير حنيه، وسط الصحراء وضعت خيم جيء بسرعة للاحتماء من العاصمة الثلجية، داخل الخيم نساء وأطفال جالسين مثل العناقيد حول كومة من الفحم المشتعل، أطفال شبه عراة يرتعشون من البرد، يصيحون ويرتمون على الارض عندما يسمعون الكلام باللغة الفرنسية.[3]

وكتب صحفي في جريدة المجاهد قائلا: "رأينا خيمة ممزقة رجلا له أربعة أطفال بجانبه زوجة جالسة ترتدي ثياب بالية وبجانبها الآخر طفلها عمره لا يتجاوز أربعة اسابيع موضوع

[1]– طاهر جبلي، المرجع السابق، ص194.

[2]– المجاهد، المصدر السابق، العدد36.

[3]– مصطفى خياطي، الصليب الأحمر...، المصدر السابق، ص 402-403.

على الارض عاريا والذباب يزعمه، كانوا يتنظرون نهاية الحرب والعودة إلى منازلهم التي حطمها الإستعمار".[1]

وجاء أيضا في جريدة المجاهد حيث قال مبعوث جريدة لاتربين دي جنيف السويسرية تحت عنوان "آلام يندى منها جبين الانسانية..." مع ثلاثة من زملائي قضيت أسبوعا في القطر التونسي ورأينا أشياء مريعة واستمعنا إلى شهادات مفجعة، وشاهدنا آلاما يندى منها جبين الانسانية حزنا ... أما اللاجئون أنفسهم فلم يحدثني ولا واحد ممن استنتطقطهم بحقد عما كان سببا في آلامهم وعذابهم، وألح أنه لم يحدثني بحقد ولا واحد، لا هؤلاء الرجال الذين لا تزال في ذراعهم آثار التعذيب بالكهرباء ولا هذا الأب أو هذه الأم اللذين رأيا واحدا أو عددا من أبنائهم قتلوا أمام أعينهم ولا هؤلاء البؤساء الذين لاتزال نهشات الكلاب البوليسية بادية في أرجلهم ... لم يحدثني ولا واحد بحقد فلم أسمع أبدا ولا واحد من بين هؤلاء اللاجئين نطق باسم من عذبه وكان سببا في طرده وإخراجه من وطنه شتما أو سبا كما هو الحال عندنا يوميا".[2]

ولكن من يزور هؤلاء اللاجئين يجد أيضا شيئا مدهشا، وهو صبرهم العظيم وكرامتهم المحفوظة وتجلدهم العجيب فلا تجدوا واحدا منهم رجلا كان أو امرأة أو طفلا يمد يده للتسول، فهم أناس يعرفون أن ما يقاسون من أهوال إنما هو سبيل قضية مقدسة ومبدأ رفيع وأكثر ما يشغل تفكيرهم هو مصير بلادهم وليس مصيرهم الخاص.[3]

ونشرت جريدة ريفورم 28 مارس 1959:"... وبعد ساعة مر شاب لاجئ حاملا في ذراعه طفلة في عمرها 7 سنوات ذاهبا إلى دفنها، ماتت من الجوع والسل يعد مرض دام خمسة أيام".[4]

[1]– محفوظ عاشور، اللجنة الدولية ...، المرجع السابق، ص99.

[2]– جريدة المجاهد، العدد 55، 1959/11/16.

[3]– نفسه، العدد36.

[4]– نفسه، العدد55.

وأكد بورقيبة عن الظروف الصعبة التي يعيشها اللاجئون الجزائريون بسبب الإجراءات القمعية التي يتعرضون لها من قبل الفرنسيين، دفعتهم إلى الفرار والهجرة من ديارهم إلى تونس التي رحبت بهم ووفرت لهم حاجياتهم المادية والمعنوية والحماية ومن إعتداءات الجيش الفرنسي، وفي الآن نفسه إحتجت على ملاحقتهم بالتراب التونسي.[1]

[1]– حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص502.

المبحث الثاني: الجهود الاغاثية للهلال الاحمر الجزائري للاجئين في تونس.

ترتب على عمليات الابادة التي شنتها السلطة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر ضد الشعب الجزائري منذ أواخر عام 1956 آثارا في اضطرار بعض الأسر الجزائرية إلى ترحيل شيوخها ونسائها وأطفالها لتعبر الحدود الجزائرية الى تونس شرقا.

وخلال عام 1957 تضاعف وبصورة مستمرة أعداد النازحين، وهذا ما سيحمل الحكومة التونسية على ممارسة كل صور الضغط والتماشي مع ما تمليه فرنسا من شروط لإنهاء هذه الحرب الدائرة الى جانب أن تضخم مشكلة اللاجئين الجزائريين سيشكل عبئا كبيرا على عاتق قيادة الكفاح الجزائري.[1]

فمنذ الأيام الأولى لبدء تدفق جموع اللاجئين من الولايات الحدودية صوب تونس، هبت قيادة جبهة التحرير الوطني بكل مؤسساتها العسكرية والطبية والتموينية والإنسانية للاضطلاع بمسؤولياتها تجاه هذه الجموع التي تمثل جزءا من الشعب الجزائري[2]. حيث بذلت جهودا جبارة لمعالجة المشاكل العويصة التي تحدثها قضية اللاجئين الجزائريين في تونس، نظمت الملاجئ العامة في بعض المدن وهيئت للإسعافات المادية والصحية، وانتدبت المفوضين السياسيين والممرضين والممرضات والمعلمين يعينون اللاجئين بقدر المستطاع على مواجهة المصاعب المرتكبة ومعالجتها.[3]

لقد شكلت مأساة اللاجئين عبئا من أكبر الأعباء الثقيلة والمعقدة، التي أثقلت كاهل الثورة التحريرية، الأمر الذي كان يفرض على قيادة جبهة التحرير الوطني مهمة التكفل بهم بحكم ذلك الارتباط العضوي مع الثورة، حيث همت فور استفحال الوضع المتردي بتزايد اعداد اللاجئين، بتشكيل لجنة الشؤون الإجتماعية سنة 1957 التي قامت عملية توزيع

[1]– فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص365.

[2]– عمار قليل، المصدر السابق، ص32.

[3]– جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد12.

الخيام والمواد الغذائية والملابس، كما قامت بتنظيم الحالة المدنية والتكفل بالرعاية الصحية لجموع اللاجئين بالخصوص الأطفال منهم الذين شكلوا نسبة 50%.[1]

كما خصصت فرق مجهزة بالعدة الطبية والملابس والأغطية والخيام والطعام لتكون في حالة سهر دائم على إستقبال وإيواء هؤلاء الفارين بأرواحهم من جحيم الإبادة الذي سلط عليهم من قبل المستعمر، وتقاسم أفراد جيش التحرير المرابطين بالحدود الشرقية، تقاسموا شظف العيش والمأوى مع إخوانهم اللاجئين وشهدوا على تقديم العلاج للجرحى والمرضى الذين وصلوا إلى الحدود في حالة يرثى لها.[2]

ويجب الاشارة إلى أن دور لجنة الشؤون الاجتماعية لم يكن بمعزل عن الجهود الجبارة التي قدمها الهلال الأحمر الجزائري في سبيل إغاثة هؤلاء اللاجئين في تونس، إذ قام بتأسيس المراكز الصحية والإشراف عليها وتزويدها بما يحتاجه، كما أنشأ مركز بأريانة يتسع إلى 400 لاجئ على الأراضي التونسية.[3]

كما كان له الفضل في التنسيق مع قيادة القاعدة الشرقية، عندما قامت لجنة الشؤون الاجتماعية بفتح مركز للتكوين في الميدان الشبه طبي، تحت إشراف بعض الأطباء الجزائريين من الهلال، وقد تخرج من هذا المركز العديد من الممرضين والممرضات ثم توزيعهم لمباشرة مهامهم ضمن الفيالق التابعة لجيش التحرير بالقاعدة الشرقية، وكذلك على قرى اللاجئين الجزائريين.[4]

[1]– طاهر جبلي، المرجع السابق، ص196.

[2]– عمار قليل، المصدر السابق، ص32.

[3]– طاهر جبلي، المرجع السابق، ص197.

[4]– نفسه، ص197.

وقام الهلال الأحمر الجزائري منذ أكتوبر 1958 إلى أكتوبر 1959 بتوزيع ما يلي على اللاجئين الجزائريين بالقطر التونسي:[1]

أ / **مواد غذائية:** قمح وشعير 953065 ك – ارز 303074 ك – زيت 096408 ك – سكر 040010 ك – صابون 063321 ك – لبن 009056 ك – مواد مختلفة 118483 ك – ملح 233460 ك – معجون 003587 ك – بسكوي 004306 ك – المجموع 1824770 ك	ج/ **مواد غذائية وملابس الى الطلبة:** مواد غذائية 21958 ك – ملابس 4990 ك – مواد مدرسية 54248 قطعة د/ مواد غذائية وملابس الى الاطفال: مواد غذائية 39627 ك – ملابس 4464 قطعة – مواد مختلفة 48 صندوق – الاتحاد العام للعمال الجزائريين:
ب/ **ملابس** 1395360 قطعة من الغطاء والقصيص والحذاء والشاشية. المركز النسائي (اوفروار) ملابس 15998 قطعة.	هـ/ **اشغال ومواد الى مركز النسائي ومركز اريانة:** اريانة 1700 مطرح 700 مخدة. – 150 حقيبة من حطب – 40 طاولة ومقعد –
و/ **مواد غذائية، ملابس، ادوية، مواد طبية وجراحية، الات متنقلة وزعت في المصلحة الصحية:** 1 ادوية 1447317 علبة اقراص وضمادات.	500 صندوق للتطبيب– آلات طبيبة وجراحية 1973 قطعة الات متنقلة راديوسكوبي – مواد غذائية 64012 ك – تبغ 5300 علبة – ملابس 800 قطعة.

كما واصل الهلال الأحمر الجزائري في تقديم خدماته الصحية للاجئين في كل من الكاف التي كان فيها 19 مخيما بتعداد 52 ألف لاجئ وعلى مسافة 12 كيلومتر، منه يوجد مخيم واد الرمل ومخيم غار الدماء وساقية سيدي يوسف، الذي سجل فيه عدد كبير من

[1]– جريدة المجاهد، العدد58، 1959/12/28.

وفيات الأطفال، وإذا كان قد تمكن من تقديم العلاج للمرضى والجرحى، فإنه بقي عاجزا أمام ما خلفته المأساة من آثار نفسية خاصة عند الأطفال والنساء.[1]

ولما نشأت مشاكل كل بين السلطات التونسية وجبهة التحرير الوطني تتعلق بالإعفاء من حقوق الجمارك للهبات الموجهة إلى الهلال الأحمر الجزائري في القطر التونسي، تدخل عباس التركي وبراشمي وبلوندي مدير الجمارك الذي رفض مطالبهم، وأشار عليهم بالتقرب من وزير التجارة أو وزير المالية لحل هذا المشكل، فتدخل الهلال الأحمر التونسي ووجد أحسن حل للقضية، جرى تسليم السلع بعد شهر جويلية 1958 بطلب من أعضاء مكتب الهلال.[2]

وقد نشط الهلال الأحمر الجزائري واتحاد المرأة الجزائرية في الخارج في حملة إعلامية واسعة، شملت الدول الشقيقة والصديقة للتعريف بمأساة اللاجئين وجمع ما يمكن جمعه من تبرعات ومساعدات إنسانية كانوا يقومون بتوزيعها بأنفسهم على اللاجئين في خيامهم، كما سهرت الجبهة على وضعية التعليم بين اللاجئين حيث خصصت مدرسين ومدرسات للقيام بهذه المهمة تحت أصعب الظروف، كما أجرت الجبهة إتصالات واسعة مع الدول الشقيقة والصديقة، لقبول طلاب جزائريين من اللاجئين لمواصلة دروسهم في هذه الدول.[3]

ويذكر مصطفى مكاسى أنه في اليوم الأول لبداية مهامه كأمين عام للهلال في تونس، أنه تلقى ترخيص الإعفاء من الرسوم على السلع الخاصة بالهلال، ذلك الترخيص بقي ساري المفعول إلى غاية الاستقلال[4]، وبتونس حيث كان بن ب احمد النائب الأول المكلف بالشرق يشرف على نشاطات الهلال الأحمر الجزائري، ورغم إمكانياته القليلة الجزائري خلال هذه الفترة، وعدم تمكنه من كسب امتياز الإشراف الكلي على توزيع المساعدات الدولية، فإنه

[1]– محفوظ عاشور، دور اللجنة...، المرجع السابق، ص98.

[2]– فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص76.

[3]– عمار قليل، المصدر السابق، ص33.

[4]– مصطفى مكاسي، المصدر السابق، ص97.

كان يقدم إسعافاته لعشرات الآلاف من اللاجئين للمرضى والمعوزين، كما يتكفل بإغاثة مصلحة اللاجئين وينهض بأعباء التنظيم والتوزيع، واستقبال الإعانات الدولية.[1]

تمكن الهلال الأحمر الجزائري بفضل تضامن الشعب الجزائري والتضامن العربي والدولي، من فتح مراكز إستشفائية ومواصلة تقديم العلاج وتوزيع الأدوية على اللاجئين لاستقبال الأطفال اليتامى أجّر الهلال عمارة طاقتها حوالي ألف طفل، وفي نفس الوقت سهر على تكوين الفتيات في الخياطة، أما الذكور في مختلف الحرف التي تؤمن لهم العيش، تدعمت هذه الجهود من طرف الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي فتح مركزين لليتامى في تونس الأول باسم عيسات ايدير والثاني باسم العربي بن مهيدي، كما خصصت الحكومة المؤقتة 147 مليون فرنك شهريا لتعليم الأطفال في تونس.[2]

إضافة الى ذلك فقد فتح الهلال وأشرف على مستشفيات ومصحات يمدها بالأدوية والآلات الطبية والجراحية والسيارات، وهناك مراكز الخياطة النسائي وبه مكينات خياطة جديدة تنتج اسبوعيا 5000 قطعة، ومن جهة اخرى كان يساعد الطلبة الجزائريين أيضا بالمواد الغذائية والملابس، والهلال الاحمر بعد هذا أصبح مهتم إهتمام مستمرا بمسالة تعليم أكبر عدد ممكن من الأطفال في تونس، ولهذه الغاية يخصص كل سنة مبالغ هامة لشراء المواد المدرسية.[3]

ونظرا للظروف الحربية والمعاناة الكبيرة التي يتكبدها اللاجئون في المخيمات على الحدود التابعة للبلد الشقيق تونس، فقد إستحدثت الجبهة بالتنسيق مع الهلال هيئة إجتماعية، أوكلت لها مهمة السهر على رعاية شؤون اللاجئين المختلفة من تمويل وإحصاء وتوزيع للمساعدات ورعاية طبية وصحية للمرضى والمصابين، وتوفير الأدوية وغيرها من المهام الإنسانية التي كانت دافعا لإنشائها.[4]

---

[1]– عبد الله مقلاتي، النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية – المغاربية، العدد 4، جامعة ادرار، 2003، ص238.

[2]– محفوظ عاشور، نشأة الهلال...، المرجع السابق، ص100.

[3]– جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد58.

[4]– محمد حمدي، الجهود الاغاثية...، المرجع السابق، د–ص

وبالرغم من المجهودات الضخمة التي يبذلها الهلال الأحمر الجزائري في سبيل تحسين حالة اللاجئين إضافة إلى الإعانة الهامة التي تقدمها حكومة الجمهورية الجزائرية، إلى جانب المساعدات الرائعة التي يبذلها الجزائريون بعنوان إشتراكات، فان مسؤولي الهلال يشعرون بعدم كفايتها لمواجهة المشاكل الناتجة عن عدد اللاجئين الضخم الذي يبلغ أكثر من 250 الف شخص، وعلى كل فإنهم يبذلون كل ما في وسعهم في الداخل والخارج لتحسين أحوالهم[1].

ولمؤازرة الاخوة الجزائريين اللاجئين هبت هيئات التبرع بالمواد الغذائية المختلفة منها شعبة لاكانيا بمائة وعشرين كلغ من المواد الغذائية، وقرية الشويقي مندوبية طبرقة بمائتي وألف كلغ من المواد الغذائية، وتبرع اهالي الوردية بمائتي كلغ من السكر والسميد، وأهالي قرية عين غلال والمعتمرة بثماني مائة كلغ من المواد الغذائية.[2]

أما الحكومة التونسية والمنظمات الشعبية لإسعاف الاخوة اللاجئين الجزائريين ومدهم بما يخفف عليهم النكبة، ولهذا سافروا وفد من الاتحاد النسائي التونسي وحمل معه سيارتين بالمواد الغذائية والملابس لتوزيعها عليهم، وهاته البضائع هي ثلاث مائة وست وثلاثون زاورة وخمس مائة حذاء، وألف من اللعب المختلفة ثلاث مائة وستين روبة وثلاث مائة وخمسون مريول وخمس مائة سروال وثلاث مائة روبة نوع نسائي ومائة بدلة للأطفال، وهذه البضائع قدرت بنحو مليون فرنك[3].

كما بذلت الحكومة التونسية جهودا كبيرة لاستقبال جموع اللاجئين، وخصصت لهم الأماكن وقدمت لهم الإعانات الأولية، ونظمت الجمعيات الوطنية في القطر التونسي عدة إكتتابات شعبية تجمع فيها الأموال والأغذية والثياب لفائدة إخوانهم الجزائريين المنكوبين.[4]

[1]– جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد58.

[2]– حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص499.

[3]– نفسه، ص504.

[4]– جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد12.

إن الهلال الأحمر التونسي الذي اشتهر منذ مارس 1957 دوليا بتبنيه لقضية اللاجئين الجزائريين، فقد كان يستنجد دائما بالمساعدات الدولية، ويستصرخ هيئات الإغاثة الدولية للإسراع بتقديم الإعانات الانسانية، ومساعدة اللاجئين الجزائريين [1]، فأسرع يمدهم بالإسعافات والاعانات ووزع عليهم كميات كبيرة من الأرز والسكر والدقيق والملابس والأحذية ... وآلات الحلاقة[2].

وكان الهلال الأحمر التونسي أيضا يحظى بتعاون محكم مع هيئة الصليب الأحمر الدولي، إذ تقدم هذه الأخيرة له المساعدات بإعتباره عضوا فيها فيقوم بتوزيعها على 37 مركز للاجئين موزعة عبر القطر التونسي، وكان يستقبل المساعدات التي تتقدم بها الدول المتضامنة مع الجزائر، ويشرف على حملة التضامن والمساعدات الدولية بواسطة الهلال الأحمر التونسي.[3]

فمنذ ظهور مشكل اللاجئين كلفت الحكومة التونسية الهلال الأحمر التونسي بالإشراف على رعاية شؤون اللاجئين وتقديم المساعدات وطلب الاغاثة الدولية لهم، وسخرت أجهزتها الادارية والحزبية للتكفل بتأطيرهم.[4]

[1]– عبد الله مقلاتي، دور بلدان ...، المرجع السابق، ص12.

[2]– حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص511.

[3]– عبد الله مقلاتي، دور بلدان ...، المرجع السابق، ص13.

[4]– خير الدين شترة، اللاجئون الجزائريون في تونس ودورهم في النضال الوطني الجزائري 1956–1962، جامعة المسيلة، ص53.

المبحث الثالث: اللجنة الدولية للصليب الأحمر للاجئين بتونس

ونظرا للصعوبات التي واجهها اللاجئون في تونس، والعجز الذي وصل اليه كل من الهلال الأحمر الجزائري ونظيره التونسي من تلبية حاجياتهم[1]، طلبت حكومة هذا الأخير بتاريخ جوان 1957 من اللجنة الدولية معالجة مشكلة اللاجئين على أراضيها، الأمر الذي وسع من مهام اللجنة الاجتماعية حيث أصبحت تعمل بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي، الذي قام بتسليم المواد الغذائية والأغطية والملابس والأدوية إلى الحكومة التونسية، وأشرفت هذه الأخيرة على توزيعها على جموع اللاجئين بالتنسيق مع لجنة الشؤون الإجتماعية[2].

ومنذ 1957 المحافظة العليا للأمم المتحدة للاجئين بدأت تقدم مساعداتها في تونس إستجابة للطلب الرسمي الصادر من الحكومة التونسية، النداءات التي وجهتها المحافظة العليا لبعض الحكومات مكنت من تسليم بالنقد المنتوجات 116.000 دولار دفعتها إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[3]

وإثر مساع قامت بها الحكومة التونسية لدى الادارة الأمريكية لمساعدة اللاجئين وافقت على تنفيذ برنامج إغاثة اللاجئين الجزائريين، الذي تتعاون فيه البعثة الأمريكية للتعاون الفني والاقتصادي.

ففي شهر أفريل 1958 وصل إلى تونس تسع مائة وتسعة آلاف طن من القمح و878 طن من الجبن وستون طنا من الحليب المجفف وتقدر كميات المواد الغذائية بأكثر من 1.125.000 دينار تونسي.

كما وافقت الحكومة اليوغسلافية على تبرع اللاجئين الجزائريين بتونس بستة أطنان من السكر وثلاثة أطنان من الصابون تقدر قيمتها 1.500.000 دينار يوغسلافي[4].

---

[1]- محفوظ عاشور، اللجنة الدولية ...، المرجع السابق، ص71.

[2]- طاهر جبلي، المرجع السابق، ص196.

[3]- فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص83.

[4]- حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص 524-525.

وجاء في جريدة المجاهد أنه قد أذاعت وكالة "طاسTAS" الروسية أن الباخرة السوفياتية (فورلوقر)، قد غادرت ميناء أوديسا على البحر الأسود متوجهة الى تونس بهدايا الصليب الأحمر الروسي للاجئين الجزائريين، وستفرغ الباخرة الروسية بتونس شحنتها المتركبة من عشرة آلاف طن من السكر و5 أطنان من الأرز و20 قنطار من الحليب المجفف و20 الف متر من الكتان و2.500 من الأغطية و100 صندوق من الادوية.[1]

تواصل تهاطل الاسعافات وأعلنت وكالة "فرانس براس" في نيويورك في 31 اكتوبر 1958 أن الحكومة الأمريكية قررت رغما عن فرنسا أن تضع تحت تصرف اللاجئين بتونس مبلغ مليون دولار[2].

وفي الإطار نفسه رست بميناء حلق الوادي بتونس باخرة ساندة الألمانية محملة بشحنة من المواد الغذائية والألبسة قدمتها حكومة العراق للاجئين الجزائريين بتونس، وتحتوي على مائة طن من الأرز وخمسين طنا من عصير التمور ومائة وخمسين طنا من التمور ومائتي برميل من الزيت الصالح للأكل وعشرين الف يارد من الأكسية والملابس و17000 م من الأقمشة و2000 غطاء وألف صندوق صابون وكمية كبيرة من الأدوية.[3]

هذا وقد وصلت من مدينة امستردام قافلة تضم خمسين (50) سيارة نقل، تحتوي على خمسة عشر (15) طنا من الملابس والمواد الغذائية والأدوية، وهي في طريقها إلى تونس وسلمت الى اللاجئين الجزائريين، وتم جمع هذه التبرعات في بلجيكا.[4]

[1] جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد36.

[2] فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص85.

[3] حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص529.

[4] نفسه، ص530-531.

ومن واجبنا أن نشير الى قائمة الدول التي وجهت إعاناتها الى اللاجئين الجزائريين سواء عن طريق الصليب الأحمر الدولي أو مباشرة إلى الهلال الأحمر الجزائري:[1]

الدولة	الاعانة	الدولة	الاعانة
البانيا	4000 متر قماش وصندوقان من الادوية	سيلان	4250 يارد من الاقمشة القطنية
النمسا	910 كلغ من مسحوق الحليب، 2102 كلغ من المواد الغذائية للأطفال و196كلغ من الحليب المصبر، 2045 كلغ من الحليب المسحوق وسيارتان للنقل. ملابس للأطفال و8 صناديق صداريات وجوارب.	استراليا	226 دولار
المانيا الغربية	108 دولار ادوية واقمشة وادوات	الشيلي	500 دولار
المانيا الشرقية	سيارات للاسعاف، ادوات جراحة 8 صناديق، اقمشة اكياس من الاغطية والملابس 1450 غطاء، 112 طردا من ادوات متنوعة 4260 طرد ذو 10 اغطية 100 معطف 14 صندوق من الادوية 50 كلغ من المصبرات، 184 اكياس من الارز 116 كيس من السكر 41 طرد ذو 10 اغطية.	الدانمارك	1500 كلغ من مسحوق الحليب
مصر	12000 علبة من الدقيق والارز والسكر والخضر الجافة والزبدة 11275 من الاغطية الصوفية و28 بالة من الملابس رجال والنساء والاطفال.	افغانستان	1525 دولار

نلاحظ من هذا الأخير أن المساعدات تنوعت من حيث النوع وكذا الوجهة، ومن مختلف دول العالم.

[1]– عمار قليل، المصدر السابق، ص27–28.

كما وصلت يوم الخميس 12 مارس 1959 إلى ميناء تونس الباخرة التشيكوسلوفاكية "بوليوس فوبيك" محملة بمقدار سبعمائة وخمسين طنا من اللباس والأدوية ومختلف الأغذية المصبرة التي أرسلها الصليب الأحمر إلى اللاجئين الجزائريين بالقطر التونسي، ولم يكتف الصليب الأحمر بتشيكوسلوفاكية بإغاثته الخاصة باللاجئين، بل فتح إكتتابا شعبيا في كافة انحاء الجمهورية التشيكوسلوفاكية لجمع كل ما عسى أن يتبرع به السكان من أحذية ولباس وأغذية للمنكوبين من أبناء الجزائر المناضلة[1].

وفي شهر ماي 1959 قررت رابطة الصليب الأحمر ضمان الأقساط التالية للاجئين الجزائريين بتونس 300غ في الشهر لكل شخص من زيت الزيتون، 250غ سكر، 8 علب من الحليب شهريا لكل عائلة، هذه الأقساط دعمت بمواد قادمة من أوروبا الشرقية، مواد دسمة، مربى، إنطلاقا من هذه النتائج فان قسط الأكل وصل الى 1800 إلى 2000 حريرة للشخص.[2]

وقد أرسلت ليلة 22 اكتوبر 1960 باخرة سوفياتية محملة بشحنة من الإسعافات المختلفة للاجئين الجزائريين بتونس، وانتظم صباح يوم 23 اكتوبر 1960 حفل بميناء حلق الوادي بتونس يتم إنزال الشحنة بحضور مختلف الممثلين من الحكومة المؤقتة الجزائرية والهلال الأحمر التونسي والجزائري.[3]

كما أنه ما بين اول نوفمبر 1959 و31 جانفي 1960 وصلت المساعدات 244.714 دولار، وضعت في رصيد المحافظة الاسمية لمساعدة اللاجئين، رابطة الشركات الوطنية للصليب الأحمر وصلها أكثر من خمسة ملايين دولار منها قرابة مليوني دولار على شكل قمح.[4]

[1]– جريدة المجاهد، العدد38، 1959/03/18.

[2]– مصطفى خياطي، الصليب الاحمر...، المصدر السابق، ص407.

[3]– حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص534.

[4]– مصطفى خياطي، الصليب الأحمر ...، المصدر السابق، ص409.

وفي هذا الإطار وصلت باخرة الى ميناء حلق الوادي بتونس يوم 6 مارس 1961 باخرة تحمل شحنة من المواد الغذائية والملابس للاجئين الجزائريين بتونس، تبرع بها الإتحاد النسائي الفرنسي، كما وزعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر للاجئين في تونس في فصل الشتاء 240 طنا من الملابس والأحذية و82000 غطاء و1000 خيمة، بالإضافة إلى ما يوزع شهريا وطول السنة وهو 62000 كلغ من السكر و6000 كلغ من الحليب و41000 كلغ من الحمص و20000 كلغ من الصابون.[1]

انطلاقا من هذه الارقام ورغم نفقات النقل وغيره يجوز لنا أن نستخلص أن كل لاجئ كان يستفيد من مساعدة دولية تتراوح بين حوالي 20.000 دولار سنويا، يعني 100 فرنك شهريا (أغذية وملابس وسكن...الخ)[2].

كما استدعت الحكومة الامريكية لتقديم مساعدات تتمثل في :

27000 طن من القمح.

2500 طن من الدقيق.

900 طن من الزيت.

900 طن من الفرينة.

450 طنا من الحليب المسحوق.

إن هذه المساعدات مكنت من اغاثة 750.000 شخص، 250.000 لاجئ و500.000 لاجئا في التجمع لمدة ثلاثة اشهر.[3]

[1]– حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص536.

[2]– فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص91.

[3]– Farouk BenAtia ,Op.cit ,P114.

ورغم هذه المساهمات من المنظمات الإنسانية الدولية وفي مقدمتها الصليب والهلال الأحمر الدوليين في مديد العون إلى جموع اللاجئين، غير أن ذلك لم يسد حاجياتهم، المر الذي أصبح يشكل مسالة إنسانية في تاريخ الثورة التحريرية.[1]

•رد فعل فرنسا على اللاجئين في تونس:

رغم الوضعية المزرية التي كان يعيشها اللاجئون الجزائريون في تونس، والتي شهد العالم أجمع على أنها واحدة من المآسي الانسانية التي هزت الضمير الانساني حتى وهم على هذه الوضعية فقد أقدمت القوات الفرنسية على شن هجومات مباغتة عليهم، لتوقع في صفوفهم الكثير من الإصابات بين قتيل وجريح، وتنشر الرعب والذعر وسط هؤلاء الذين جردوا من كل شيء.[2]

لذلك ارتأت فرنسا أن تغطي على عملية اطلاق سراح الأسرى بافتعال ضجة حولهم، لكن هذه الأخيرة لم تحجب الحقيقة باعتبارها قتلة لا مبدأ لهم، وأن جيش التحرير الوطني تحكمه مبادئ ومثل هي قمة الانسانية[3].

ففي بداية سنة 1958 شنت القوات الفرنسية حملات مطاردة وهجوم على ملاجئ الجزائريين بالمناطق الحدودية مع تونس، بحجة تتبع الثوار الجزائريين وإرجاع اللاجئين إلى وطنهم، وقد ذهب ضحيتها عشرات القتلى من الجزائريين والتونسيين.[4]

وفي 8 فيفري 1958م وخلال بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتوزيع المساعدات عليهم في قرية ساقية سيدي يوسف، باغتها الطيران الحربي الفرنسي مثل باقي سكان القرية بالقصف المكثف أدى إلى تحطيم شاحنات الإغاثة المحملة بالمساعدات الدولية، سقط جراء الغارة عدد كبير من الضحايا.[5]

---

[1]– طاهر جبلي، المرجع السابق، ص199.

[2]– خير الدين شترة، اللاجئون الجزائريون...، المرجع السابق، ص47.

[3]– عمار قليل، المصدر السابق، ص31.

[4]– عبد الله مقلاتي، دور بلدان ...، المرجع السابق، ص14.

[5]– محفوظ عاشور، اللجنة الدولية....، المرجع السابق، ص72.

وكأن العدو لم يكتف بالمستنقعات والوحول التي تحاصر خيام هؤلاء، وبعشرات الكيلومترات التي تقطعها النسوة والأطفال يوميا ذهابا وإيابا من أجل الحصول على الماء الشروب من العيون الطبيعية، بل أراد العدو أن يصل إليهم ويرهبهم حتى وهم خارج الحدود، حتى يئد حلمهم بالعودة إلى وطنهم والعيش هناك بعد رحيل الأقدام الهجمية.[1]

وقد نشرت جريدة العمل حديثا عن اللاجئين وقال: "كلهم من النساء والأطفال وأقلية من الشيوخ فوجئوا بالقوات الفرنسية تطوقهم ثم أخذت تجسدهم في عربات، أعدت خصيصا لنقلهم فكان الموت حرقا نصيب كل من إمتنع عن مغادرة كوخه أو خيمته، ثم تحركت الحالات العسكرية الفرنسية بمن فيها نحو البلاد التونسية تاركة وراءها النار تلتهم القرية بما احتوت عليها من بيوت وأنعام.[2]

ومما سبق نجد أن المساعدات التي وفرها كل من الهلال الأحمر الجزائري والتونسي والحكومة التونسية وحتى اللجنة الدولية للصليب الأحمر غير كافية لإبعاد الخطر الفادح الذي يهدد حياة هؤلاء الأبرياء ضحايا الحرب، ويعود ذلك الى تزايد أعدادهم، وتعنت المستعمر الفرنسي وقيامه بأعمال عسكرية ضدهم.

[1]– عمار قليل، المصدر السابق، ص32.

[2]– حبيب حسن اللولب، المرجع السابق، ص508.

الفصل الثالث

دعم الهلال الأحمر الجزائري للاجئين بالمغرب

- المبحث الأول: وضعية اللاجئون الجزائريون بالمغرب
- المبحث الثاني: المساعدات الإنسانية للهلال الأحمر الجزائري للاجئين بالمغرب
- المبحث الثالث: الأعمال الإنسانية للجنة الدولية لصليب الأحمر للاجئين في المغرب

المبحث الأول: وضعية اللاجئين الجزائريين بالمغرب

في الوقت الذي كانت فيه اعتداءات الجيش الاستعماري تتضاعف ضد السكان المدنيين، كان آلاف الأشخاص نساء وشيوخا يعبرون الحدود الشرقية والغربية، ليصبحوا في مأمن من خلال إنشاء مخيمات لاجئين، والتي راحت تنمو منذ سنة 1955 إلى غاية سنة 1959، تاريخ إقامة الخط الكهربائي موريس الذي شل هذه الحركات فأقام اللاجئون خط أعلى طول الشريط الحدودي مع البلدان المجاورة.[1]

ولما اشتد القتال تلقى الجانب الشرقي أعدادا متزايدة من الهاربين من مناطق القتال والمناطق المحرمة، وهكذا تشكلت على طول الحدود قرى صغيرة تسكنها أسر متجانسة من حيث النظرية الجغرافية والطائفية[2].

إن أفواج اللاجئين* الجزائريين، ظلت تتردد على المغرب وهم يصلون في حالة مزرية لا يملكون مالا ولا زادا ولا حتى مأوى يقيهم برد الشتاء إذ لم تكن في البداية مراكز منظمة للاستقبال والإيواء، ماعدا تلك الموجودة بمدينة وجدة فالذين نزلوا بها كانوا أحسن حظا من غيرهم حيث وجدوا هناك مؤسسة منتظمة هي "ودادية الجزائريين المسلمين" التي هيأت مراكز الإقامة بحي المدينة القديم وتمكنت من إسعاف وإيواء 1.140 لاجئا جزائريا، داخل 143 بيتا قدمته السلطات المغربية، حيث بلغت أعدادهم بالمغرب في جوان 1957 ما يقرب الخمسين ألفا.[3]

1.500 وجدوا المأوى في منازل الأطفال التي فتحها الهلال الأحمر الجزائري (أطفال من 3إلى 12 سنة) والاتحاد العام للعمال الجزائريين (من 13 إلى 15 سنة) وهم تحت

---

[1]– مصطفى خياطي، حقوق الإنسان...، المصدر السابق، ص469.

[2]– فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص72.

* يقصد بكلمة لاجئ هنا هو أي شخص خرج من الجزائر وتوجه إلى بلد آخر للإقامة به وذلك هروبا من القمع والاضطهاد السياسي في أرض الجزائر، خلال فترة الاحتلال الفرنسي التي امتدت من سنة 1830 إلى غاية 5 جويلية 1962. ينظر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص542.

[3]– عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة...، المرجع السابق، ص193-194.

كفالتهما كليا ومتمدرسون، و2500 من الأطفال الصغار في المغرب استفادوا في 1960 بتبرع من الملابس الجديدة والتي جاءت من هولندا.[1]

ولقد كانت بوجدة عام 1957 نحو 6193 لاجئا في أحفير وبوبكر، بلدات صغيرة في كل واحدة منها من 16400إلى 17053 لاجئ، هذا التزايد راجع إلى كون وجدة بعيدة عن الحدود بـ 14 كلم، على بعد 500 م من الحدود، بينما أحفير ليست بعيدة عن الجزائر وليست منفصلة عن الجزائر إلا بوادي كيس.[2]

ولقد تم استقبال اللاجئين الجزائريين الأقل بؤسا والذين جاؤوا من مدينتي وهران وتلمسان بالخصوص من طرف بعض العائلات الجزائرية التي كانت مستقرة في المغرب من قبل، وقد استقبلت مدينة وجدة لوحدها والتي كانت تضم 100000 ساكنا في ذلك الوقت نحو 43000 لاجئا جزائريا في مدة لا تتعدى ثلاث سنوات من (1955إلى 1957).[3]

وبالرغم من كثرة الشيوخ والأطفال فإنهم قد انتظموا في ملاجئ وقرى قريبة من الحدود الجزائرية حسب مناطقهم وقبائلهم الأصلية بالجزائر، وقامت مصلحة جبهة التحرير الوطني بتسجيلهم وتوزيع المساعدات عليهم وهم يتركزون بالمناطق التالية: سعيدية، بركان، بوبكر، أحفير، جرادة، وجدة، بوعرفة.

[1]– فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص138.

[2]– مصطفى خياطي، الصليب الأحمر...، المصدر السابق، ص399.

[3]– لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص225–226.

والجدول التالي يبين لنا توزيع اللاجئين حسب القرى والمدن الغربية، حسب ما ورد في نشرية جبهة التحرير الوطني وخلال صيف 1957 بعنوان اللاجئون الجزائريون في المغرب.[1]

المنطقة	أعداد اللاجئين
وجدة	6386
أحفير	16400
بركان	2583
فجيج وعرفة	2277
بوبكر	17083
سعيدية	2652
برقانت	2583
المجموع	**49426**

إن جميع اللاجئين اللذين نزلوا على طول الحدود، كما رأينا قد خرجوا من ديارهم وهم لا يملكون شيئا ولا سبيل لديهم للمعاش إلا الإعانات الشهرية القليلة التي توزعها عليهم جبهة التحرير الوطني كل شهر. لكن بالرغم من هذه الحالة المفجعة التي كان يعاني منها هؤلاء أنواع الآلام كلها من جوع وبرد ومرض، ولا تسمع لهم شكوى ولا نرى عليهم علامة قلق[2].

وقد عاشوا رغم كل ما بذلته جبهة التحرير الوطنية مأساة حقيقية داخل خيام تخللها نقص من المواد التنموية والطبية والملابس، ومع ازدياد حدة المعارك، داخل الجزائر أصبح عددهم يتزايد بصورة كبيرة حتى أصبحوا يعدون بمئات الآلاف.[3] فكانت مراكز اللاجئين معرضة لكل هذه المآسي، وبما أن أغلبية الجماهير الريفية كانت وفية للملابس التقليدية، ونظرا للحاجة المتزايدة وكان لزاما قبول كل التبرعات، كان الأطفال العراة والحفاة يسعدون

[1]– عبد الله مقلاتي، دور بلدان...، المرجع السابق، ص27.

[2]– جريدة المجاهد، العدد 14، بتاريخ 1957/12/15.

[3]– عمار قليل، المصدر السابق، ص18.

بإرتداء ملابس دافئة وأحذية، كما كان جزء من الأطفال الصغار اللذين لا يتجاوز أعمارهم 6 سنوات يستفيدون مرة في اليوم بكوب من الحليب الساخن وقطعة خبز.[1]

حيث كتب جان بومر (J.Boumher) في جريدة المحايد السويسرية "عثر على 7 إخوان وأخوات يبكون من البرد والجوع حفاة زرق من البرد، تحت المطر لا يعرفون لماذا هم في هذه الحالة، كل ما يتذكرون أنهم فقدوا أباءهم وتركوا أمهم ميتة عند عتبة باب المنزل الذي ولدوا فيه، ذاقوا المرار ليالي وليالي، ينامون هنا أوهناك ويأكلون ما يجدون في الطريق".[2] والجدول الآتي يبين لنا مجموع عدد الأطفال اللاجئين في المغرب الشرقي في سن التمدرس. (3)

القرى	5-6 سنوات		6-11 سنة		6-11 سنة		11-17 سنة	
	أ	ذ	أ	ذ	أ	ذ	أ	ذ
وجدة	456	509	528	572	242	290	044	093
أحفير	193	221	210	066	222	117	048	035
بركان	022	043	029	032	009	013	002	001
بوعرفة	092	060	046	056	063	041	062	-
برغنت	101	060	142	145	074	083	-	-
طالوريرت	001	-	002	-	001	001	001	001
لعيون	001	005	004	013	-	005	-	-
تندرارة	022	043	026	027	035	045	-	-
قنفودة	003	001	003	002	002	-	001	003
المجموع	**894**	**1038**	**990**	**913**	**648**	**595**	**158**	**133**

نستنتج من خلال هذا الجدول أن عدد الأطفال اللاجئين في المغرب الذين في سن التمدرس وغير المتمدرسين يختلف من سنة إلى أخرى.

[1] فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص136.

[2] جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد55.

[3] فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص138.

ففي سنة 1958 نجد أن من 5 إلى 11 سنة نلاحظ أن نسبة الإناث والذكور مرتفعة في عدد قرى كوجدة، أحفير، بوعرفة...، بينما من 6 إلى17 سنة نلاحظ انخفاض في عدد الأطفال اللاجئين خاصة في بركان، تندرارة،...، وذلك نتيجة الحروب التي شنها الاستعمار الفرنسي والظروف القاسية.

وذكرت ذات الجريدة أن عدد اللاجئين الملتحقين بالمغرب تناقص بين جوان وديسمبر 1957، أدى ذلك إلى أن جيش الإحتلال تأكد من أن جيش التحرير الوطني أصبح قادرا على رد كل ضربة تصيب المدنيين الجزائريين بأخرى تصيب المدنيين الأوروبيين.[1]

كما يذكر الدكتور دوبنتون (De Pentone) الخبير الطبي الاجتماعي للرابطة ومدير عمليات إغاثة الجزائريين في المغرب أنه لاحظ:" أعراض سوء التغذية بينة، وفقرا دمويا خطيرا ونقصا في الوزن، وحالات انهيارية... إنهم يتألمون من قساوة البرد، كثير من الأطفال يعيشون مع أسرهم في العراء تحت الأشجار في مغارات أو في أكواخ بالنسبة للمحظوظين".[2]

أما إحصاء 1958 والذي اعتبرته جريدة المجاهد أكثر مصداقية فقد قدر عدد اللاجئين بحوالي 58.528، وفي ذات السياق قدرت جريدة العلم المغربية عدد اللاجئين في ربيع 1958 بحوالي 54.000 لاجئا، وفي صيف 1958 قدر عددهم ب 73.903 لاجئا، استنادا إلى إحصاء قامت به مندوبية وجدة للجمعيات الخيرية بالمغرب بمساهمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[3] وخلال هذه الفترة تجمع اللاجئون في وجدة وضواحيها 10.000 شخص وفي بركان والسعدية ومارتين بري (6000 شخص) و(بوبكر 4000 شخص) وتوزع ستة أو سبعة آلاف آخرون بداخل المغرب، وهم يعيشون في عائلات ودون عمل يترقبون المساعدات التي كانت قليلة وغير دائمة.[4]

---

[1]– محمد يعيش، المرجع السابق، ص292.

[2]– فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص137.

[3]– محمد يعيش، المرجع السابق، ص293.

[4]– عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة...، المرجع السابق، ص192.

لكن الوضعية الصحية ورغم وجود نخبة هامة من الأطباء، ظلت متدهورة نظرا لاكتظاظ الملاجئ ونقص الأدوية وهو ما جعل قيادة الولاية الخامسة تفكر في إنشاء جمعية الهلال الأحمر الجزائري والتي نهضت بإسعاف اللاجئين والحصول على المساعدات الدولية، والجدول يمثل تزايد أعداد اللاجئين بالمغرب: [1]

الفترة	العدد (لاجئ)
مارس 1956	27.000
آخر جوان1957	49.000
صيف 1958	60.000
أكتوبر 1958	80.000
جوان 1959	100.000

في حين قدرت مصالح جبهة التحرير في جانفي 1958 أرقاما جديدة اعتبرتها أكثر مصداقية، قاربت 59 ألفا لاجئا موزعة على النحو الآتي:[2]

المدينة أو المركز	عدد اللاجئين	المدينة أو المركز	عدد اللاجئين
السعيدية	2909	تيبولي	5216
أحفير	16323	تندرارة	5177
بركان	3064	بوعرفة	2278
وجدة	9851	فكيك	1707
أنجاد	4500	قنفودة	1313
بوبكر	4291	عين بني مطهر	1892
المجموع	**58.521**		

تباينت أرقام احصاءات اللاجئين بين ارتفاع (أحفير – وجدة) وانخفاض (فكيك – قنفوذة) نظرا لقرب من الحدود الجزائرية.

[1] عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية والمغرب العربي، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر، ص416.

[2] محمد أمطاط، الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830–1962، ط1، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2008، ص378.

لقد كان المشردون الجزائريون يعيشون في خيم واعتبروا أن حالتهم لن تطول ولكن للأسف دام ذلك أكثر من ستة سنوات، فسكنوا أكواخا من الصفيح والحلفاء، وخيما صنعوها بجلود الجمال وأخرى يتحصلوا عليها من المعونات الدولية، وبيوتا قديمة مهجورة (قوربي) أعادوا تعميرها كما كانت الكهوف مأوى لهم خاصة في الأيام الأولى.[1]

وكلما امتدت رقعة القتال ارتفع عدد اللاجئين بكيفية هائلة حتى بلغ نقطة تأزم طيلة شتاء 1958 –1959 وعلى عكس ذلك كان اللاجئون الأوائل من معظم الوافدين محرومين من كل شيء وأقاموا على طول الحدود.[2]

إن كل المنظمات المهتمة باللاجئين الجزائريين متفقة في أنها لا تستطيع أن تقدم إحصائية مضبوطة عن عددهم، نظرا لاستمرار الحرب من جهة ولأنهم ليسوا كلهم مجمعين في مراكز، الأمر الذي من شأنه أن لا يسهل معه إحصائهم ومن جهة أخرى فإن عدد الوفيات من بينهم يجعل إحصائهم عسيرا، غير أن الهلال الأحمر الجزائري يقدر عددهم بنحو 500 ألف بين لاجئ وعاجز.[3]

وقد سبقت الإشارة إلى أن وجدة هي المقر المتقدم لقيادة القاعدة الخلفية للثورة الجزائرية في المغرب والملجأ الآمن لأفراد جيش التحرير الوطني ونظرا لهذه المواصفات فقد تمركز اللاجئون الجزائريون في المغرب بأماكن قريبة من الحدود الجزائرية أي من الناظور شمالا إلى فقيق جنوبا، وقد تجمعوا في مداشر صغيرة يتجاورون فيها، حسبما كانوا عليه في مناطقهم الأصلية أي بين بلدة السعيدية ووادي ملوية تجمع اللاجئون الجزائريون وفي بركان وضواحيها وإلى بوعرفة وفقيق تجمعوا في قرى صغيرة.[4]

[1]– لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص226–227.

[2]– فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص75–76.

[3]– جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد55.

[4]– محمد يعيش، المرجع السابق، ص296.

وقد قدرت أعداد اللاجئين أيضا بالمغرب سنة 1958 بحوالي 350.000 لاجئ منهم 50% أطفال، 35" نساء، وحوالي 15% رجال.[1]

كما تدفق اللاجئون الجزائريون بأعداد هائلة نتيجة الأعمال القمعية (كما ذكرنا سابق) فلم ينتظروا في البداية أن يكونوا عبئا على جبهة التحرير الوطني ولا على الحكومة المغربية الفتية وعملوا على تربية المواشي وبنوا لأنفسهم المساكن وجمعوا الحلفاء...[2]

وفي مارس 1959 فإن عدد اللاجئين الذين تلقوا مساعدات وإذن أحصوا من طرف الهلال الأحمر الجزائري قدروا بـ 100000 بالمغرب.[3] والجدير بالملاحظة أن اللاجئين قد حافظوا على نمط حياتهم التي كانوا يعيشونها في الجزائر، فسكان المدن الكبرى مثل تلمسان ووهران وسيدي بلعباس وندرومة ومغنية وغيرها من المدن الكبرى، قد فضلوا الاستقرار بوجدة، في جين استقر لاجئو الأرياف بالحدود المغربية الجزائرية في قرى ومداشر مثل: أحفير وبوبكر التي لا تبعد عن الحدود الجزائرية إلا بحوالي 500 متر.[4]

وقد حتم تزايد أعدادهم المذهل على قيادة الولاية الخامسة توجيه تعليماتها لسكان الحدود بالبقاء بمناطقهم وتحمل المواجهة رفقة المجاهدين إلى غاية تسوية أوضاع اللاجئين المتواجدين بالمغرب، وقد تحمل السكان المغربيون على عاتقهم مؤازرة اللاجئين الجزائريين وتقديم العون لهم،[5] وهكذا يبدوا واضحا أن ظاهرة لجوء الجزائريين إلى المغرب ارتبطت أساسا بظروف الحرب وسياسة فرنسا الاضطهادية للسكان، مما ترتب لجوء كثير من سكان المناطق الحدودية الغرب إلى حدود المغرب الشرقية والاستقرار هناك في مخيمات اللجوء، وكانت ظروفهم المزرية تتطلب مساعدات ودعم من جبهة التحرير الوطني ومن المغرب والأوساط الدولية.[6]

---

[1]– عبد الله مقلاتي، النشاط الإنساني...، المرجع السابق، ص231.

[2]– لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص228.

[3]– مصطفى خياطي، الصليب الأحمر...، المصدر السابق، ص403.

[4]– محمد يعيش، المرجع السابق، ص297.

[5]– عبد الله مقلاتي، دور بلدان...، المرجع السابق، ص26.

[6]– عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة...، المرجع السابق، ص194.

المبحث الثاني: المساعدات الإنسانية للهلال الأحمر الجزائري للاجئين بالمغرب

كان لتطور حرب الجزائر بصورة غير متوقعة امتدادات متشعبة في بلدان المغرب العربي، ولعل أهم انعكاس ترتب عن هذه الحرب، هو إضطرار الآلاف من الجزائريين للجوء إلى المغرب، حيث ظهر مشكل اللاجئين الذي أكد الحضور الاجتماعي القوي للجزائريين بالمغرب إضافة إلى الحضور السياسي والعسكري.

وبما أن الهلال الأحمر الجزائري ولد من رحم معاناة الشعب الجزائري كانت مهمته مماثلة لكل الجمعيات الإنسانية، وهي تقديم العلاج والمساعدات للاجئين، وقد أبدت شعوب المغرب العربي أشكالا مختلفة من التضامن والتساند الأخوي، وبشكل جعل السلطات الرسمية تتجاوب مع تحمل تبعات الحضور الجزائري.[1]

لقد درست جبهة التحرير الوطني مشكل اللاجئين منذ قيامه، وأولت عنايتها للتكفل بالأعداد المتزايدة منهم بالمغرب، وكانت تنتهج كل السبل للعناية بهم.[2]

ومع توافد أعداد أخرى تعقدت ظروف الاستقبال ونقص الغذاء وكثرة الأمراض، وفي هذه الظروف الصعبة قدمت المصالح الاجتماعية لجبهة التحرير الوطني خدمات صحية وإعانات مادية، كما قامت بتعيين مفوضين سياسيين وأطباء وممرضات وممرضين ومعلمين في مختلف مخيمات اللاجئين.[3]

وقد تحملت جبهة التحرير الوطني أعباء كبيرة لإيواء وتنظيم اللاجئين بالمراكز الحدودية ورغم الإمكانيات الضعيفة لمصلحة اللاجئين، إلا أنها تقوم بإحصاء دقيق للاجئين وتوزع عليهم المساعدات اللازمة من خيام وأغذية وأدوية وكذا إعانة مالية شهرية.[4]

---

[1]– عبد الله مقلاتي، النشاط الإنساني...، المرجع السابق، ص228.

[2]– عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص427.

[3]– عاشور محفوظ، دور اللجنة...، المرجع السابق، ص101.

[4]– عبد الله مقلاتي، دور بلدان...، المرجع السابق، ص30.

كما لقي الهلال الأحمر الجزائري بالمغرب دعما لنشاطاته حيث كان يشرف على تقديم المساعدات للاجئين والإسعاف للجرحى والمرضى، ويقوم بجمع التبرعات من الموسرين الجزائريين والمغربيين.[1]

واهتمت وزارة الشؤون الاجتماعية بتنظيم المصالح الاجتماعية للجزائريين المتواجدين بالمغرب، فمن حيث الإيواء نظمت الملاجئ وأقامت القرى ودعمت نشاط الهلال.[2]

أما قطاع الصحة لجبهة التحرير الوطني فكان يقدم خدماته الاستعجالية بالملاجئ ويقوم بالمراقبة الصحية والعلاج والإسعاف، لكن الوضعية الصحية ورغم وجود نخبة هامة من الأطباء ظلت متدهورة نظرا لاكتظاظ الملاجئ ونقص الأدوية،[3] كما أن مصلحة الشؤون الاجتماعية كانت تقوم بعبء تعليم أبناء اللاجئين داخل مراكز اللاجئين، وأنشأت العديد من المدارس الخاصة، وأقامت وزارة الشؤون الاجتماعية ثلاث مراكز لتعليم أبناء الشهداء تضم نحو ثلاثمائة طفل.[4]

ودرست سلطات جبهة التحرير الوطني مشكل اللاجئين بكل عناية فنظمت الإيواء وتولت جميع النفقات اللازمة لضمان الطعام واللباس والمعالجة والدواء، وزيادة على هذا فإن كل لاجئ يتقاضى منحة مالية أسبوعية قدرها 200 فرنك،[5] كما أذاع الهلال نداء إلى السكان المغربيين والجزائريين في المغرب من أجل إيواء اللاجئين الجدد ومساعدتهم.[6]

ومن جهة أخرى فإن الهلال يقوم بمساعدة اليتامى الذين جمع شملهم الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن طريق المساعدات المالية (بالنسبة للمغرب) دار الطفولة بمراكش ودار الطفولة بالخميسات والهلال الأحمر بعد هذا مهتم اهتماما مستمرا بمسألة تعليم أكبر عدد

1- عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة...، المرجع السابق، ص226.

2- عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص452.

3- عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة...، المرجع السابق، ص197.

4- عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية ...، المرجع السابق، ص457.

5- جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد14.

6- عبد الله مقلاتي، دور بلدان...، المرجع السابق، ص31.

ممكن من الأطفال بالمغرب، ولهذه الغاية يخصص كل سنة مبالغ هامة لشراء المواد المدرسية.[1]

وقد قامت جبهة التحرير الوطني بإنشاء لجان محلية من أجل استقبالهم على طول الحدود المغربية الجزائرية وقدمت لهم بعض المساعدات المتمثلة أساسا في مواد التموين والألبسة، وبعض الأفرشة والأغطية التي كانت قد جمعت من الأيام التضامنية مع الشعب الجزائري.[2]

ووزع الهلال الأحمر الجزائري في سنة واحدة (ديسمبر 57- ديسمبر 58) 65000 غطاء، وتبرع بنصف هذه الأغطية، وقد جرى توزيع 250.000 غطاء أثناء خريف 1959،[3] وشهد المغرب في الفصل الثالث 1959 توزيع 262 طنا من الملابس وأثناء نفس الفترة وفرت التبرعات 235.000 غطاء. وقد طالب الهلال بإشراكه في توزيع المساعدات لتسهيل توزيع مخزون المساعدات الموجهة للاجئين.[4]

كما سهرت الجبهة على وضعية التعليم بين اللاجئين حيث خصصت مدرسين ومدرسات للقيام بهذه المهمة تحت أصعب الظروف، كما أجرت اتصالات واسعة مع الدول الشقيقة والصديقة لقبول طلاب جزائريين من اللاجئين لمواصلة دروسهم في هذه الدول.[5]

وقد كان تضامن مكتب المساعدات الوطنية مع اللاجئين الجزائريين تضامنا معتبرا، ففي مدينة الرباط وحدها جمعت أربع ملايين فرنك وفي مدينة الدار البيضاء جمع الهلال الأحمر المغربي مبالغ معتبرة عن طريق الاكتتابات وسلم للاجئين ما يقارب مليون فرنك و500 طن من القمح.[6]

---

[1]- جريدة المجاهد، المصدر اللسابق، العدد58.

[2]- لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص228.

[3]- فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص136-137.

[4]- عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص444.

[5]- عمار قليل، المصدر السابق، ص33.

[6]- عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة...، المرجع السابق، ص199.

كما قام الهلال الأحمر الجزائري في المغرب الأقصى بتقديم العلاج وتنظيم اللاجئين، وتسهيل إيوائهم، ويلخص لنا السيد مصطفى مكاسي دوره في قضية اللاجئين في النقاط التالية:[1]

1-الحصول على المساعدات المختلفة، كالأموال والمواد.

2-تنظيم مخيمات صيفية لفائدة أطفال اللاجئين في المغرب.

3-إنشاء مراكز التأهيل للمراهقين.

4-توفير مناصب شغل للفرق الطبية.

5-التكفل بالأطفال من حيث التغذية اللباس والتعليم...

ورغم الإمكانيات القليلة للهلال فإنه كان يقدم إسعافاته لعشرات الآلاف من اللاجئين للمرضى والمعوزين كما يتكفل بإعانة مصلحة اللاجئين وينهض بأعباء التنظيم والتوزيع واستقبال الإعانات الدولية وارتكز نشاطه على طرح قضية اللاجئين أمام الرأي العام الدولي والمطالبة بتقديم المساعدات الإنسانية لهم.[2]

إن السنة العالمية للاجئين، من أجل اللاجئين الجزائريين في المغرب جرت من 10 إلى 20 أكتوبر 1959، وشاركت فيه معظم البلدان تم إخبارها وقامت الصلبان والأهلة الحمراء بجمع التبرعات لتخفيف تعاسة المغتربين وتمكينهم من الاحتماء من قساوة البرد (أغطية، صدريات، ملابس دافئة، أحذية، أقمشة... إلخ) وكانت الهبات تصل دون انقطاع وغير كافية.[3]

إن قضية اللاجئين بالمغرب نالت اهتماما وتضامنا أبداه حزب الاستقلال والمنظمات الوطنية المغربية، خاصة الهلال الأحمر المغربي إذ دعت هذه المنظمات الشعب المغربي

[1]- محفوظ عاشور، دور اللجنة...، المرجع السابق، ص103.

[2]- عبد الله مقلاتي، النشاط الإنساني...، المرجع السابق، ص238.

[3]- Farouk Benatia, op.cit, p114.

للتضامن مع اللاجئين الجزائريين والتخفيف عنهم.[1] كما أن الحكومة المغربية لم تكتف بإسعاف اللاجئين وطلب المساعدات الدولية وتوزيعها عليهم، بل تبنت مشكل اللاجئين واعتبرته من القضايا الهامة التي يستوجب تسويتها بتحقيق مطامح الشعب الجزائري في الاستقلال،[2] ولحل مشكل اللاجئين الجزائريين سعت الحكومة المغربية إلى محاولة تدويل قضيتهم بالتدخل المباشر لدى بعض المنظمات الدولية ووضع عريضة اللاجئين الجزائريين في المغرب.[3]

وقد أكد الهلال الأحمر المغربي وقوفه إلى جانب الهلال الأحمر الجزائري خلال الثورة التحريرية، وساهم بقسط وافر في تسهيل مهامه ومعاضدة نشاطه، فكان يقوم بدوره بإسعاف المرضى وتوزيع المساعدات على اللاجئين ويسهر على تنظيم الاكتتابات التضامنية، وقد دفع في سنة 1958 ما يقرب من مليون فرنك فرنسي و500 طن من القمح كمساعدة جمعت للاجئين.[4]

وساهمت السلطات المغربية في تقديم المساعدات الضرورية للاجئين، وكان لمكتب المساعدات الوطنية والهلال الأحمر المغربي دور هام في معاضدة نظيره الجزائري، وجمع المساعدات الغذائية والطبية للاجئين،[5] وفي مستهل 1957 قامت السلطات المغربية بتدويل قضية اللاجئين عندما صرح الكاتب العام بعمالة وجدة بأن الحكومة المغربية تفكر في إنشاء مخيمات اللاجئين، وطلب مساعدة فورية من الأمم المتحدة.[6]

أما الهلال الأحمر المغربي فكان يعمل بالتنسيق مع الهلال الأحمر الجزائري، لتقديم الإسعافات الضرورية وقد بذلت الأميرة لالا عائشة رئيسة المكتب المركزي للمساعدات الوطنية جهودا معتبرة في مساعدة وإسعاف اللاجئين، حيث أنشأت مخيمات خاصة

1- عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة...، المرجع السابق، ص196.

2- عبد الله مقلاتي، دور بلدان...، المرجع السابق، ص36.

3- لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص230.

4- عبد الله مقلاتي، النشاط الإنساني...، المرجع السابق، ص248.

5- عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة...، المرجع السابق، ص226-227.

6- محمد أمطاط، المرجع السابق، ص380.

باللاجئين الجزائريين في خميسات، وتبرعت في أول مرة بمبلغ مليار فرنك كمساعدة لهم بإسمها الشخصي.[1]

كما أن صاحبة السمو الملكي الأميرة لالا عائشة، تدخلت مرارا لدى مدير اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومندوبها في المغرب من أجل تقديم المساعدات اللازمة للاجئين الجزائريين.[2]

وكان لمكتب المساعدات الوطنية المغربية دور هام في حث المنظمات الدولية على مضاعفة المساعدات للجزائريين، كما كانت تشرف دوريا على تنظيم المهرجانات التضامنية، وجمع المساعدات الطبية والغذائية للاجئين، وقد واصلت هذا النشاط الإنساني إلى غاية استقلال الجزائر.[3]

وكانت الحكومة المغربية من جهتها تسمح للاجئين والمجاهدين بالعلاج في مستشفياتها، كما قدمت دعمها للمراكز الصحية التابعة للثورة،[4] وفتحت في أكتوبر 1959 مراكز توزيع الحليب لتزويد الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات بقسط يومي من مسحوق الحليب وتوجد 17 في المغرب، وتحسنت حالة صحة الأطفال بسرعة بعد فتح هذه المراكز. إضافة إلى برامج صحية حيث وضعت حكومة المغرب مصالحها الصحية تحت تصرف اللاجئين أما عن التكوين المهني أنشأت ورشات الخياطة لصنع الملابس ذات الأسلوب التقليدي، وأخرى لتصليح الملابس القديمة.[5]

وقد واصلت السلطات المغربية السهر على توفير الظروف الملائمة لاستقرار ما يقرب 120 ألف لاجئ جزائري طوال فترة الكفاح الجزائري وأكدت دعمها المادي والمعنوي للتخفيف

[1]– عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة...، المرجع السابق، ص198.

[2]– مصطفى مكاسي، المصدر السابق، ص96.

[3]– عبد الله مقلاتي، دور بلدان...، المرجع السابق، ص37.

[4]– عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق، ص437.

[5]– فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص139.

من مأساتهم، من خلال تشجيع المبادرات الدولية الإنسانية، والمظاهر التضامنية المحلية، وتوفير التسهيلات الإدارية لنشاط المصالح الاجتماعية لجبهة التحرير الوطني بالمغرب.[1]

ونتيجة لتزايد أعداد اللاجئين، فإن المسؤولين المغربيين لم يتوقفوا عن إظهار مدى الحاجة إلى التضامن الشعبي، وقد تقرر في المغرب إقامة أيام تضامنية دورية مع الجزائر، ففي فاتح أفريل 1958 ألقى الملك محمد الخامس خطاب حث فيه الشعب المغربي على إظهار مؤازرته المادية والمعنوية للشعب الجزائري، وقد استجاب الشعب المغربي لنداء الملك وقدم تضامنه المادي والمعنوي في مهرجان حافل، وأصبح مهرجان يوم الجزائر يتكرر بالمغرب كل سنة وتذهب عائداته لصالح اللاجئين والمجاهدين الجزائريين.[2]

لقد برهن جميع السكان الجزائريين والمغاربة على اختلاف طبقاتهم وإمكانياتهم عن ضرب من التضامن الأخوي الكريم نحو إخوانهم المنكوبين يدعو للتقدير والإعجاب،[3] كما تحملوا على عاتقهم مؤازرة اللاجئين الجزائريين وتقديم العون لهم معتبرين ذلك واجبا يقدمونه لضيوفهم الجزائريين.[4] حيث كانت بعض النساء يتجردن في الشارع من اللحاف أو الجلابة التي يحتجبن بها، ويسلمنها لبنات الجمعيات الكشفية المكلفات بجمع الهدايا، وكان كل رجل وكل إمرأة تشارك في التعاون ولو بأبسط الأشياء، ووردت الهدايا من كل نوع، فكانت تجمع إلى أكوام من الثياب الحديثة والقديمة، والأواني، والأحذية والأغطية إلى غير ذلك من بضائع وأثاث، تعبر عن حملة التضامن التلقائي العظيم التي يبلغ سخاء أهلها وكرمهم، فإن إمكانياتهم محدودة.[5]

وبالتالي يمكن القول أن الشعب المغربي والحكومة المغربية ساهموا في مساعدة واحتضان اللاجئين الجزائريين وبالرغم من المضايقات الفرنسية التي لحقت بالمغرب، إلا أنه استمر في تقديم دعمه الإنساني للاجئين الجزائريين.

---

[1]– عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائري...، المرجع السابق، ص424–425.

[2]– عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة...، المرجع السابق، ص201–202.

[3]– جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد14.

[4]– عبد الله مقلاتي، الثورة الجزائرية...، المرجع السابق،ص412.

[5]– جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد14.

المبحث الثالث: الأعمال الإنسانية للجنة الدولية للصليب الأحمر للاجئين في المغرب

حسب المعاينة الأولية التي قام بها مندوب اللجنة في المناطق الحدودية قدر العدد بأربعين ألفا، أكثرهم تضررا أولئك الذين استقروا في المناطق الجنوبية، وبعد حصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر على موافقة الحكومة المغربية شرعت في توزيع المساعدات بالتعاون مع السلطات المغربية وممثلي اللاجئين تمثلت تلك المساعدات في المواد الغذائية الأساسية، ألبسة، أغطية، مقويات للأطفال والعجزة، والأدوية المتنوعة بقيمة مالية بلغت 560 ألف فرنك سويسري.[1]

وتوزيع المساعدات على اللاجئين يتم بواسطة الشركات الوطنية: الهلال الأحمر المغربي وصلته 930.000 فرنك سويسري، فاللجنة الدولية للصليب الأحمر وزعت مواد غذائية وألبسة بين مارس وجويلية 1957،[2] وكانت تدخلات هيئة الصليب الأحمر الدولي التي رخصت من طرف السلطات المغربية منذ أواخر 1957 محدودة وغير كافية.[3]

وإلى غاية أكتوبر 1958 فإن التموين بالمواد الغذائية كان يتم بطريقة منتظمة وبكميات قليلة، قسط الأكل وصل إلى 600 حريرة ببعض المناطق حيث في سبتمبر الماضي 1958 فإن توزيع القمح لم يتجاوز 4.5 كلغ للشخص شهريا، قلة الأكل والفيتامينات تسببت في أمراض ودمار وخاصة بين الأطفال كمرض السل والكساح.[4]

حيث شارك كل من الهلال الأحمر الجزائري مع الهلال الأحمر المغربي، ورابطة جمعيات الصليب الأحمر، وديوان المحافظة العليا للأمم المتحدة للاجئين "لتنظيم توزيع منتظم لوجبات غذائية قاعدية معتبرة كأدنى حد وملابس ضرورية وأغطية وصابون وأدوية"، ويشير ترتيب حسب الأهمية إلى تقديرات الهبات بالنقود من أكتوبر 1957 إلى آخر جويلية

[1]– محفوظ عاشور، دور اللجنة...، المرجع السابق، ص69.

[2]– مصطفى خياطي، الصليب الأحمر...، المصدر السابق، ص406.

[3]– عبد الله مقلاتي، دور بلدان...، المرجع السابق، ص31.

[4]– مصطفى خياطي، الصليب الأحمر...، المصدر السابق، ص407.

1959، فحوالي أربعين جمعية للأهلة والصلبان الحمراء استجابت لهذا النداء الذي كان مصحوبا بتوضيحات عن الوضعية المأساوية والاحتياجات الخاصة باللاجئين الجزائريين في المغرب

يبين الجدول الآتي التبرعات المالية الواردة من البلدان المذكورة حسب الأهمية الى تقدير الهبات بالنقود من أكتوبر 1957 الى آخر جويلية 1959، فحوالي أربعين جمعية للأهلة والصلبان الحمراء استجابت لهذا النداء الذي كان مصحوبا بتوضيحات عن الوضعية المأساوية والاحتياجات الخاصة باللاجئين الجزائريين في المغرب.[1]

هلال أحمر أو صليب أحمر	التاريخ	المبلغ بالدولار
الولايات المتحدة الأمريكية	58-1-7 58-4-1 58-2-16	30.516
كندا	59-2-5 59-4-17 59-4-28	26.640
السويد	59-4-15 59-1-24 59-2-19 59-4-15	25.000
سويسرا	59-4-14 59-4-29 59-4-27 59-7-10	17.778
العراق	مارس 1959	13.555

[1]فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص82.

كما قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1958 بتوزيع ما قيمته 22 مليون طن من المواد الغذائية على اللاجئين الجزائريين في مدينة وجدة، فقد قدرت المساعدات الأمريكية المقدمة للاجئين الجزائريين في سنة 1960 نحو 1.550.00 دولار كما تم إنشاء مستشفى في وجدة بعتاد أمريكي.[1]

وأرسل في فيفري 1959 مبلغ 1.700.000 فرنك سويسري إلى اللاجئين الجزائريين فأصبح مجموع المساعدات الموفرة منذ 1957، 8.500.000 فرنك سويسري، ووضعت الجمهورية الفيدرالية الألمانية والنمسا شاحنتين من 4.5 أطنان وشاحنة من طن واحد، وسيارة تحت التصرف في المغرب، وتبرعت رابطة الصلبان الحمر بشاحنة ذات 10 أطنان،[2] كما قدمت في الكثير من المرات لممثلي جبهة التحرير الوطني بالمغرب كميات هامة من الأدوية والمساعدات، كما كانت توزع مساعداتها بواسطة ممثلها بالمغرب بالتعاون مع مكتب المساعدات الوطنية المغربية.[3]

وفي 10 أفريل 1959 استقبلت رابطة جمعيات الصليب الأحمر في الدار البيضاء المغربية 3700 طن من القمح الأمريكي بقيمة 250.000 دولار، هذه المساعدات وصلت بعد نفاذ مخزون القمح المقدم من قبل الجمهورية العربية المتحدة وبذلك وجد اللاجئون ما يسدون به جوعهم، وبالتالي تجنب المجاعة التي كانت تهددهم في كل وقت نظرا لتزايد الطلب على الغذاء.[4]

وتقرر في الشهر المنصرم أن رابطة الصليب الأحمر الدولي إبتداء من شهر ماي 1959 تشرع في تقديم المواد الغذائية التالية إلى اللاجئين الجزائريين في المغرب:[5]

-زيت الزيتون 300 غرام في الشهر للشخص الواحد.

---

[1]- لمياء بوقريوة، المرجع السابق، ص231-232.

[2]- فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص86.

[3]- عبد الله مقلاتي، النشاط الإنساني...، المرجع السابق، ص247.

[4]- مصطفى مكاسي، المصدر السابق، ص100.

[5]- عمار قليل، المصدر السابق، ص27.

-بر 350 غرام في الشهر للشخص الواحد.

-حليب مصبر 8 علب في الشهر لكل رضيع.

-صابون 500 غرام في الشهر لكل عائلة.

والمعلومات التي عندنا تعطي فكرة سريعة عن التبرعات التي أرسلت إلى الهلال الأحمر الجزائري في الرباط من قبل: [1]

- سمو الأميرة لالا عائشة.
- أكسفورد كوميتي فور فامين روليان.
- الصليب الأحمر لألمانيا الديمقراطية.
- الصليب الأحمر الصيني.
- الهلال الأحمر المصري.
- الهلال الأحمر السوري.
- لجنة برجن.
- الولايات المتحدة لجنة العربية (جريدة البيان).
- الأهلة والصلبان الحمراء للاتحاد الروسي.
- التبرعات الخاصة للبلدان الشقيقة والصديقة.

وكانت بعض الدول جد متضامنة مع هؤلاء، منها: روسيا 500.000 دولار، الدول العربية المتحدة 35.000 دولار، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا الديمقراطية، كندا، يوغسلافيا، السويد، مساعدات الولايات المتحدة كانت تحتوي على 67.000 طن من القمح، 6.500 طن من الطحين، 900 طن من الخضر، 400 طن من الحليب المسحوق، قدم من طرف الأمريكان. هذه المساعدات تستطيع تغطية حاجيات 50.000 ألف شخصا معتمد و250.000 لاجئ خلال مدة 3 أشهر.[2]

[1]- فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص89.

[2]- مصطفى خياطي، الصليب الأحمر...، المصدر السابق، ص408.

وقد رأينا من واجبنا أن نشير فيما يلي إلى قائمة الدول التي وجهت إعاناتها إلى اللاجئين الجزائريين، سواء عن طريق الصليب الأحمر الدولي أو مباشرة إلى الهلال الأحمر الجزائري.[1]

الدولة	المساعدات
فنلندا	10 صناديق من الملابس والأحذية المستعملة.–65000 قارورات من فيتامين فينول – 900 كلغ من الصابون.
روسيا	2500 غطاء – 26000 متر من القماش –10 أطنان من السكر –5 أطنان من الأرز وطنان من مسحوق الحليب –5005 دولار –50 طن من السكر –20 طن حليب مصبر –20 طن صابون –160 طن من الأدوية والملابس والخيام والأدوات المدرسية.
اليونان	أطنان عنب مجفف.
هايتي	5 دولار.
المجر	312 كلغ أرز –3345 كلغ دقيق –940 كلغ سكر –400 كلغ صابون –300 كلغ من اللحم والخضر المصبرة.
الهند	525 دولار و 606 صندوق من الصابون ... إلخ.

كما أصدرت لجنة الصليب الأحمر العالمي يوم الأربعاء 12 ديسمبر من جنيف بسويسرا نداء حثت فيه العالم على ضرورة إعانة المائة ألف لاجئ جزائري الموجودين بالمغرب، وقد وجهت هذا النداء إلى كل من الثمانين دولة أعضاء الصليب الأحمر والهلال والأسد الأحمر والشمس الحمراء، والملاحظ أن جملة الإعانات التي وزعها الصليب الأحمر إلى حد الآن على اللاجئين الجزائريين تقدر بمليون من الفرنكات، ولكن هذا القدر لا يكفي الحاجة لإجتياز فصل الشتاء.[2]

[1]– عمار قليل، المصدر السابق، ص27–29.

[2]– جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد14.

إضافة إلى المساعدات المقدمة بعد النداء الذي وجهته الندوة 19 لنيودلهي.[1]

الدولة	المساعدات
أفغانستان	1525 دولار نقدا.
أستراليا	336 دولار نقدا.
النمسا	-حليب. -مواد غذائية في شاحنتين بقيمة مالية بلغت 5000 دولار.
كندا	6700 بطانية بقيمة 25000 دولار.
الدانمارك	-حليب بقيمة 36000 دولار.
مصر	-ألبسة بقيمة 500.000 دولار. -مواد غذائية بقيمة 25000 دولار.
الإكوادور	100 دولار نقدا.

كذلك المساعدات المقدمة بعد تدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعد مؤتمر نيودلهي:

الهيئات	المساعدات.
اللجنة الدولية للصليب الأحمر	500.000 فرنك سويسري.
الصليب الأحمر لألمانيا الغربية.	100.000 دوتش مارك.
الصليب الأحمر السويسري	79.000 فرنك سويسري.
الصليب الأحمر السويدي	50.000 كورون سويدية.
الصليب الأحمر النرويجي	10.000 كورون نرويجي.
الصليب الأحمر اللبناني	1000 ليرة لبنانية.
الصليب الأحمر الإيطالي	كمية من الأدوية.

نلاحظ أنه وعقب نداء لجنة الصليب الأحمر العالمي استجابت عديد الدول والهيئات وتنوعت المساعدات بين مبالغ مالية ومواد غذائية وألبسة...

[1]- مصطفى مكاسي، المصدر السابق، ص 100/99.

تسلمت رابطة جمعيات الصليب الأحمر يوم 10 أفريل 1959 في الدار البيضاء 3.750 طنا من القمح الأمريكي قيمتها 250.000 دولار، وصل هذا القمح في الوقت المناسب نظرا لنضوب المخزون.[1]

وقد بيّن تاريخي 01 فيفري 1959 و31 جانفي 1960 المساهمات بلغت قيمته 714.244 دولار تم صبه من طرف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أما رابطة جمعيات الصليب الأحمر جمعت من جهتها مبلغ 5.066.894 دولار منه 1.900.000 دولار من القمح مهدى من قبل حكومة من الحكومات على الرغم من تكلفة النقل، نعتقد أن كل لاجئ خصص له ما قيمته 20.000 دولار في السنة بمعدل 100 فرنك فرنسي شهريا (حاجيات غذائية، ألبسة، سكن...)[2].

إضافة إلى المساعدات الآتية من الخارج فنذكرها[3]:

- 100 منحة تبرع بها الإتحاد الدولي للنقابات الحرة في المغرب.
- 20 ليوغسلافيا.
- 20 لتشيكوسلوفاكيا.
- 30 للمجر.
- 13 لالجمهورية الفيدرالية الألمانية.
- 12 لسويسرا.

وكل هذه الإحصائيات تدل على أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر بذلت مجهودا ضخما للتكفل بقضية اللاجئين، لكن الواقع أثبت أن معاناة اللاجئين كانت أكبر من تلك المساعدات، وبالرغم من صعوبة الوضع في المخيمات، فإن ما يلفت الانتباه في كل ذلك

1– Farouk Benati, op. cit, p112.

2– مصطفى مكاسي، المصدر السابق، ص101.

3– فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص159.

هو حجم التضامن الذي كان بين أبناء الشعب الجزائري ومن قبل الأشقاء المغاربة ساعد على التخفيف من محنة اللاجئين.[1]

وبالتالي يمكننا القول أنه رغم ما حل باللاجئين من مشاكل ومعاناة إلا أنهم تلقوا دعما ومساندة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر وذلك عن طريق المساعدات المختلفة، وكذلك من كل الدول الشقيقة وهذا ما ساعد بالتأكيد على التقليل من أزمتهم.

رد فعل فرنسا:

رغم الوضعية المزرية التي كان يعيش عليها اللاجئون الجزائريون في المغرب والتي شهد العالم أجمع على أنها واحدة من المآسي الإنسانية التي هزت الضمير الإنساني، إلا أن هؤلاء المعذبين لم يسلموا من الحقد الفرنسي حتى وهم على هذه الوضعية، فقد أبت القوات الفرنسية على شن هجومات مباغتة على اللاجئين العزل لتوقع في صفوفهم الكثير من الإصابات بين قتيل وجريح، ولتنشر الرعب والذعر وسط هؤلاء اللذين جردوا من كل شيء.[2]

وفي حوالي الساعة العاشرة من ليلة الأربعاء 2 ديسمبر الجاري، شنت القوات الفرنسية هجوما من حدود مقاطعة وهران على معسكر اللاجئين بما لا يقل عن اثني عشر كيلومترا،[3] وقد استعملت القوات الفرنسية في هذا الهجوم المباغت أسلحة أوتوماتيكية وقنابل يدوية، ودام الهجوم ما يقرب من الساعة قضاها أولئك الأبرياء في إرهاب مباغت، كانت النتيجة 7 قتلى منهم ثلاثة نساء وأربعة أطفال، منهم إمرأة وثلاثة أطفال ماتوا حرقا داخل خيمتهم التي كانت تشتعل.[4]

---

[1]– محفوظ عاشور، دور اللجنة...، المرجع السابق، ص70–71.

[2]– عمار قليل، المصدر السابق، ص30–31.

[3]– جريدة المجاهد، العدد34، بتاريخ 1958/12/24.

[4]– عمار قليل، المصدر السابق، ص31.

وقد تكررت الاعتداءات الفرنسية على المغرب رغم التنديد الدولي، وفي أفريل 1960 شنت الطائرات الفرنسية قصفا على مراكز اللاجئين الجزائريين في أولاد علي بن أحمد وقذفت المدفعية الفرنسية مناطق بن حملي، سيدي جابر وحمدور...[1]

لقد كانت السلطات الفرنسية تأمل من وراء اعتداءاتها المتكررة إلى إثارة الخلاف والتفرقة بين المغربيين والجزائريين والضغط أكثر على السلطات المغربية لتمتنع عن مساعداتها المقدمة للجزائريين،[2] كما كان الهجوم الفرنسي على معسكر اللاجئين عبارة عن انتقام ورد فعل على الهجوم الذي شنه جيش التحرير الوطني قبل ذلك بثلاثة أيام على تحصيناتهم العسكرية.[3]

وبالتالي يمكن القول أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسلطات المغربية قدمت أشكالا مختلفة من المساعدات والتسهيلات الإدارية لإستقرار اللاجئين وإعانتهم، ولكن رغم هذا ظل مشكل هؤلاء مطروحا نتيجة الاعتداءات الفرنسية على الملاجئ التي لم يسلم منها حتى وهم في هذه الوضعية المزرية.

[1]– عبد الله مقلاتي، نشاط الثورة...، المرجع السابق، ص204.

[2]– عبد الله مقلاتي، دور اللجان...، المرجع السابق، ص38.

[3]– جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد34.

خاتمة

الخاتمة:

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات، لعل أهمها:

- لقد طبق الاستعمار الفرنسي سياسته البشعة على الجزائر منذ إحتلالها عام 1830، بدأ من اعتبارها جزء من أرض فرنسا الأم عام 1848، وتسببت سياسته في تهجير الآلاف من الجزائريين، وظهور مأساة اللاجئين على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية، حيث عانت هذه الشريحة المضطهدة من طرف الإستعمار الفرنسي.
- تعد ظاهرة الهجرة رد فعل جماعي من طرف الكثير من أبناء الشعب الجزائري خاصة المناطق الحدودية، حيث وجدوا متنفسا لهم وملاذا إلى البلدان الشقيقة تونس والمغرب، وأن عوامل ناجمة عن السياسة الاستعمارية إجتمعت لتشكل دوافع رئيسية لمغادرتهم الوطن.
- تحميل الإستعمار الفرنسي جيش وجبهة التحرير الوطني مسؤولية الوضع الإنساني المترتب عن مختلف العمليات العسكرية التي عرفتها الجزائر، قصد تجريم الثورة التحريرية، وضرب مصداقيتها أمام الرأي العام العالمي فقررت لجنة التنسيق والتنفيذ إنشاء منظمة إنسانية وطنية باسم الهلال الأحمر الجزائري سنة 1957.
- قام الهلال الأحمر الجزائري بالتخفيف من معاناة اللاجئين الجزائريين، وبعديد المساعي التي قام بها لوضع الحرب التحريرية في إطارها القانوني المناسب رغم رفض اللجنة الدولية للصليب الأحمر الإعتراف به، حيث تمكن من تحقيق الأهداف التي حددتها له لجنة التنسيق والتنفيذ وكسب ثقة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قضية الأسرى.
- عمل الهلال الأحمر الجزائري على إغاثة اللاجئين وتقديم مساعدات متمثلة أساسا في المواد الغذائية والطبية، وأخرى تخص الألبسة والأفرشة والأغطية، وإيصال تبرعات اللجنة الدولية، وفي نفس الوقت إستطاع أن يبرهن على حجم التضامن بين أفراد الشعب الواحد الذي كان مؤمنا بعدالة قضيته وحتمية الإنتصار.
- وجد اللاجئون الجزائريون إهتماما واسعا من قبل البلدين المجاورين (تونس والمغرب) حكومة وشعبا، وقد بذلت جهودا ومساعدات معتبرة لتخفيف من مأساتهم، وذلك من خلال التكفل باللاجئين وإغاثتهم، كما كانت سندا مهما لنشاط الهلال الأحمر الجزائري، خاصة في إسعاف اللاجئين وتقديم يد العون لهم.

- نظرا للصعوبات التي واجهها اللاجئون سواء في تونس أو المغرب وأمام عجز الهلال الأحمر الجزائري والبلدين المجاورين في إعانتهم، كان دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في التكفل باللاجئين الجزائريين في مخيماتهم واغاثتهم، لكن الواقع أثبت أن معاناة اللاجئين كان أكبر من تلك المساعدات التي بذلتها في قضية اللاجئين.

- تمكن الهلال الأحمر الجزائري من نقل معاناة الشعب إلى كافة دول العالم خاصة من خلال المؤتمر 19 للجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري الذي انعقد بنيودلهي 1957، حيث توج بإصدار لائحة مساندة لقضية اللاجئين الجزائريين والتي كانت عبارة عن نداء موجه للمجتمع الدولي قصد المساهمة في إغاثة الآلاف من النساء والأطفال والعجزة.

- وفي الأخير نأمل من خلال هذه المحاولة المتواضعة أن نكون قد تمكنا من إيفاد القارئ بمعلومات توضح له طبيعة عمل الهلال الأحمر الجزائري، وفضح جرائم الاستعمار الفرنسي، والحفاظ على الصورة الحقيقية لكفاح الشعب الجزائري، فرغم تحقيق الإستقلال وانتصار معاناة الشعب إلا أن فرنسا بقيت عاجزة عن تحمل مسؤولية الجرائم التي ارتكبها جيشنا الاستعماري.

- ويبقى هذا الموضوع بحاجة إلى المزيد من الإطلاع والدراسة والبحث.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: نص لائحة الندوة الدولية للصليب الأحمر المؤتمر 19 بنيودلهي

نص اللائحة

التي صادقت عليها اللجنة العالمية للهلال والصليب الاحمر اثناء مؤتمرها التاسع عشر الذي عقدته بدلهي الجديدة :

بما ان عددا كبيرا من الجزائريين معظمهم من النساء والاطفال اضطرتهم حوادث الجزائر الى الهجرة ، فلجاوا الى تونس والمغرب .

وبما ان اغلبية هؤلاء اللاجئين المتزايد عددهم كل يوم يوجدون في حالة احتياج تام . وان اقتراب الشتاء الشديد اصبح يهدد حياة هذه المجموعة البشرية ، التي يعوزها الملجا والغذاء واللباس والوسائل التي تقاوم بها الامراض .

وبما ان الاعانات التي قدمتها كل من الحكومتين التونسية والمغربية ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، وجمعية الهلال الاحمر التونسي ، وجمعيات اخرى متمسكة بمبادىء الهلال الاحمر ، لم تكف لدفع الخطر الكبير الذي يهدد حياة هؤلاء الضحايا البريئة للحرب

وبما ان مجهودا دوليا في نطاق عالمي ، هو الشيء الوحيد الذي يستطيع ان يسد الحاجيات العظيمة التي يتطلبها اسداء الاسعاف لهذه الانفس البشرية ، التي تعد بمئات الالاف .

فان المؤتمر الدولي التاسع عشر للصليب الاحمر ، المنعقد في دلهي الجديدة بالهند بما يتمسك به من روح انسانية تحدو نشاط المنظمات التي يحتوي عليها . والتي بذلت مجهودات كريمة في مناسبات مماثلة ، يوجه للعالم نداء حثيثا لكي تتحقق مثل هذه المساعي في فائدة اللاجئين الجزائريين .

المصدر: جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد14.

الملحق رقم 2: طابع للهلال الأحمر الجزائري

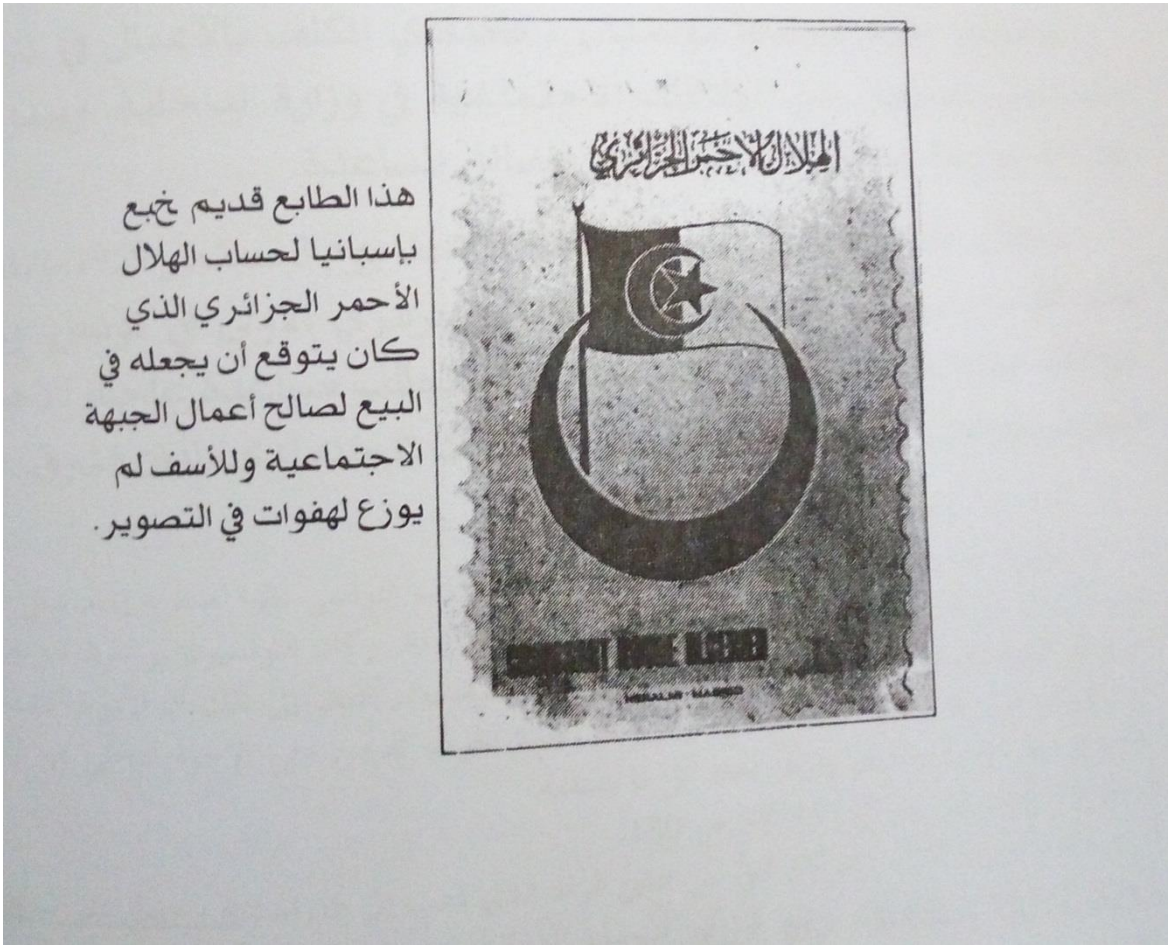

المصدر: فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص80.

الملحق رقم 3: صورة الدكتور مصطفى مكاسي الأمين العام للهلال الأحمر الجزائري

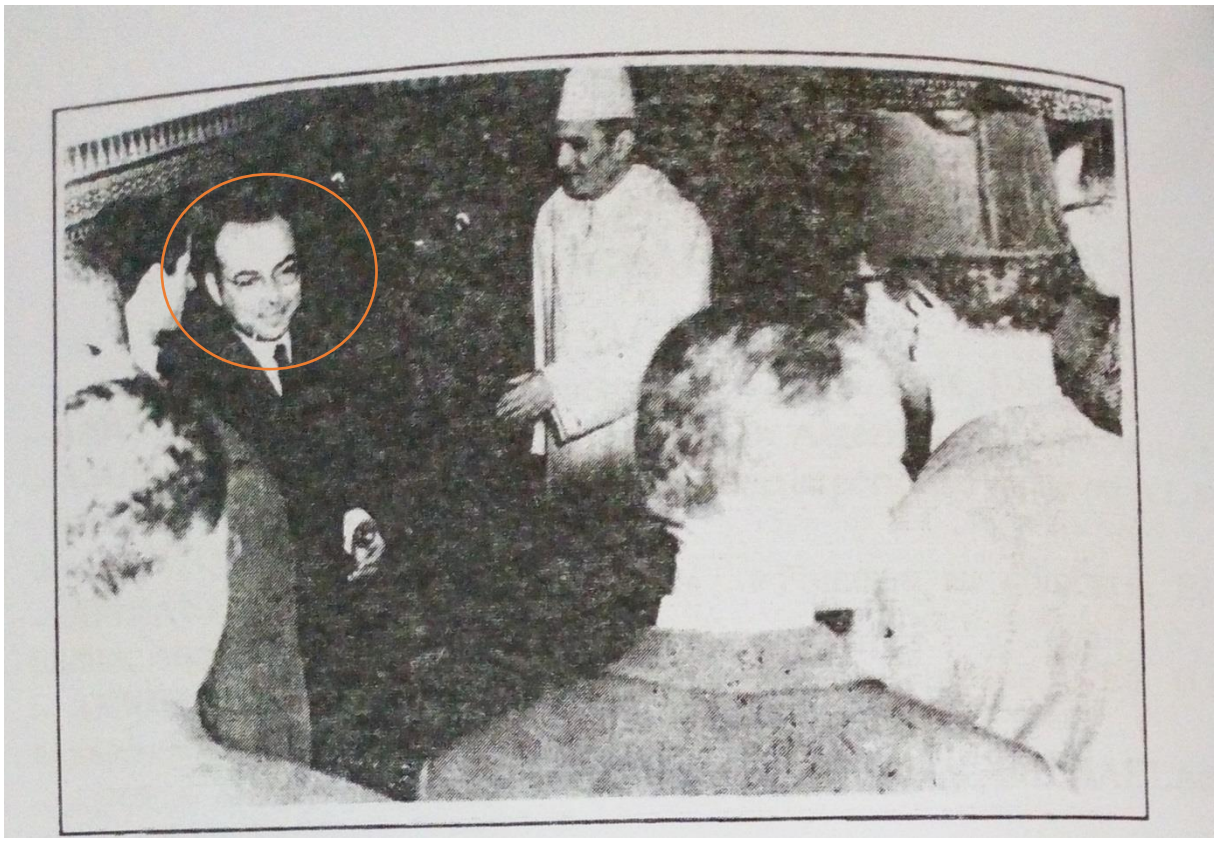

المصدر: فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص321.

الملحق رقم4: مأساة اللاجئين بالقطر الجزائري لائحة

LA TRIBUNE DE GENÈVE

Quotidien fondé en 1879

N° 75 - Mercredi 1er avril 1959 - 18 pages

L'AFRIQUE DU NORD EN MOUVEMENT

Les souffrances des réfugiés algériens

Les Algériens qu'on rencontre en Tunisie appartiennent à plusieurs catégories. Certains sont des sédentaires immigrés avant le début de l'insurrection armée (1er novembre 1954, à l'heure du matin). Le long de la frontière, parfois à cheval sur elle, campent 8000 à 10 000 moudjahidin, soldats en uniforme de l'armée de libération nationale. A Tunis principalement sont groupés les services politiques du F. L. N., à l'origine un bureau d'information dirigé par M. Ahmed Boumendjel, ancien secrétaire général adjoint de l'U. D. I. (Union) M'tafi(celui) Algérien); ces effectifs restreints sont en voie d'augmentation depuis que Mohammed Yazid, ministre de l'information du C. P. R. A. (gouvernement provisoire de la République algérienne) y est dans la capitale tunisienne. Le F. L. N. a décidé en principe de rapprocher des frontières algériennes les échelons supérieurs de la hiérarchie, il parlementa en ce moment avec les gouvernements de Tunis et de Rabat pour obtenir le droit de quitter le terrain. Un bâtiment du Caire et de transférer quatre ministères à Tunis, les autres à Rabat.

A la rue de Serbie à Tunis, sont logés les bureaux du Croissant-Rouge algérien qui organise les opérations de secours aux militaires blessés, contrôle les hôpitaux où ils sont soignés, les envoie se rétablir dans les nations de l'Est, relâche parfois quelques prisonniers français et plus souvent des soldats de la Légion étrangère capturés ou déserteurs. Bien entendu, le Croissant-Rouge s'occupe en premier lieu des réfugiés civils et

Pour leur rendre visite, il faut se procurer au ministère de l'intérieur à Tunis un permis qui est délivré sans difficulté. Voyageant par la route, j'ai passé la première nuit dans la citadelle du Kef, aux remparts d'aspect fort et baignée d'air glacé. L'hôpital semblait être entièrement occupé par les Algériens. Trois médecins m'y montrèrent un curieux mélange de confiance et de méfiance. Ils parlaient de cultures civils relevés sur soi algérien et dont les boutonnières pratiquées à la baïonnette n'avaient pas saigné, preuve qu'ils avaient été larchés de cuivre après la mort. Ils parlaient de bombes au napalm et même d'intoxiqués au gaz. Cependant, ils ne m'invitèrent nullement à voir leurs parents. Ayant rencontré au Kef un groupe de jeunes soldats de l'armée de libération nationale, sans armes, mais en uniforme, je pensai qu'ils étaient convoyeurs de blessés et que l'hôpital accueillait avant tout des militaires blessés.

deux ans d'intervalle, l'exode algérien vers la Tunisie et le Maroc est tout aussi massif que le fut celui des Hongrois vers l'Autriche et la Yougoslavie.

Sur la route du Kef à Sakiet, le drapeau blanc frappé du croissant et de l'étoile flotte sur des amas de gourbis. Des hommes, des myriades de gosses viennent à votre rencontre, vous entourent, vous escortent des qu'on s'approche de leur asile. Les attitudes sont dignes. Ces affamés ne mendient pas. Ils vous invitent même à partager leur pain. Or, beaucoup ne mangent strictement que du pain et du fromage provenant de surplus agricoles américains. Pas de manœuvre, grossier, pas de viande, pas de lait, pas de sucre, pas de sel.

A Sakiet, je vois un jeune père porter en direction du cimetière, près de la mosquée, le corps de sa petite fille couchée dans un linceul blanc, morte de tuberculose après quelques jours de maladie. Si les gosses qui ont leurs parents succombent

L'IMPARTIAL

PARAISSANT A LA CHAUX-DE-FONDS TOUS LES JOURS EXCEPTÉ LE DIMANCHE

30 centimes

TUNISIE 1959

Le drame des réfugiés d'Algérie

La Chaux-de-Fonds, le 11 mars.

المصدر: فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص308.

الملحق رقم 5: صورة لاجئ جزائري

المصدر: جريدة المجاهد، المصدر السابق، العدد58.

الملحق رقم 6: وضعية اللاجئين الجزائريين بالمغرب والقطر التونسي

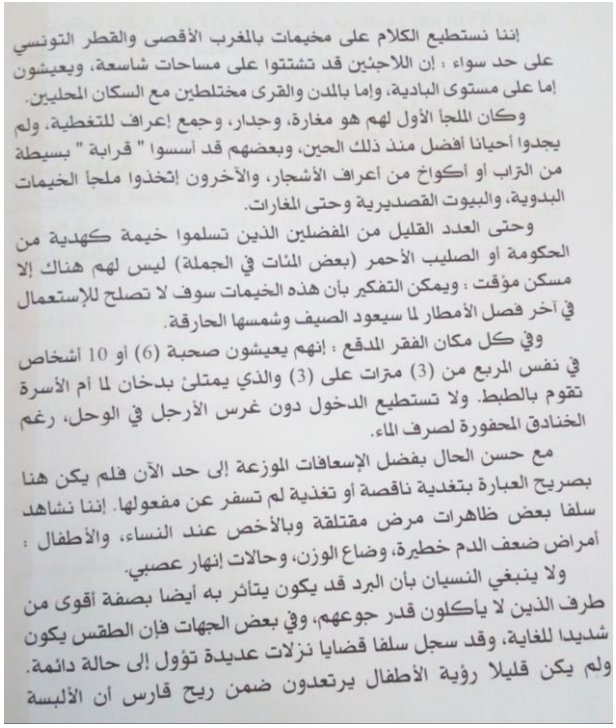

إننا نستطيع الكلام على مخيمات بالمغرب الأقصى والقطر التونسي على حد سواء ؛ إن اللاجئين قد تشتتوا على مساحات شاسعة، ويعيشون إما على مستوى البادية، وإما بالمدن والقرى مختلطين مع السكان المحليين.

وكان الملجأ الأول لهم هو مغارة، وجدار، وجمع إعراف للتغطية، ولم يجدوا أحيانا أفضل منذ ذلك الحين، وبعضهم قد أسسوا " قرابة " بسيطة من التراب أو أكواخ من أعراف الأشجار، والآخرون إتخذوا ملجأ الخيمات البدوية، والبيوت القصديرية وحتى المغارات.

وحتى العدد القليل من المفضلين الذين تسلموا خيمة كهدية من الحكومة أو الصليب الأحمر (بعض المئات في الجملة) ليس لهم هناك إلا مسكن مؤقت ؛ ويمكن التفكير بأن هذه الخيمات سوف لا تصلح للإستعمال في آخر فصل الأمطار لما سيعود الصيف وشمسها الحارقة.

وفي كل مكان الفقر المدقع ؛ إنهم يعيشون صحبة (6) أو 10 أشخاص في نفس المربع من (3) مترات على (3) والذي يمتلئ بدخان لما أم الأسرة تقوم بالطبخ. ولا تستطيع الدخول دون غرس الأرجل في الوحل، رغم الخنادق المحفورة لصرف الماء.

مع حسن الحال بفضل الإسعافات الموزعة إلى حد الآن فلم يكن هنا بصريح العبارة بتغذية ناقصة أو تغذية لم تسفر عن مفعولها. إننا نشاهد سلفا بعض ظاهرات مرض مقتلقة وبالأخص عند النساء، والأطفال ؛ أمراض ضعف الدم خطيرة، وضاع الوزن، وحالات إنهار عصبي.

ولا ينبغي النسيان بأن البرد قد يكون يتأثر به أيضا بصفة أقوى من طرف الذين لا ياكلون قدر جوعهم، وفي بعض الجهات فإن الطقس يكون شديدا للغاية، وقد سجل سلفا قضايا نزلات عديدة تؤول إلى حالة دائمة. ولم يكن قليلا رؤية الأطفال يرتعدون ضمن ريح قارس أن الألبسة

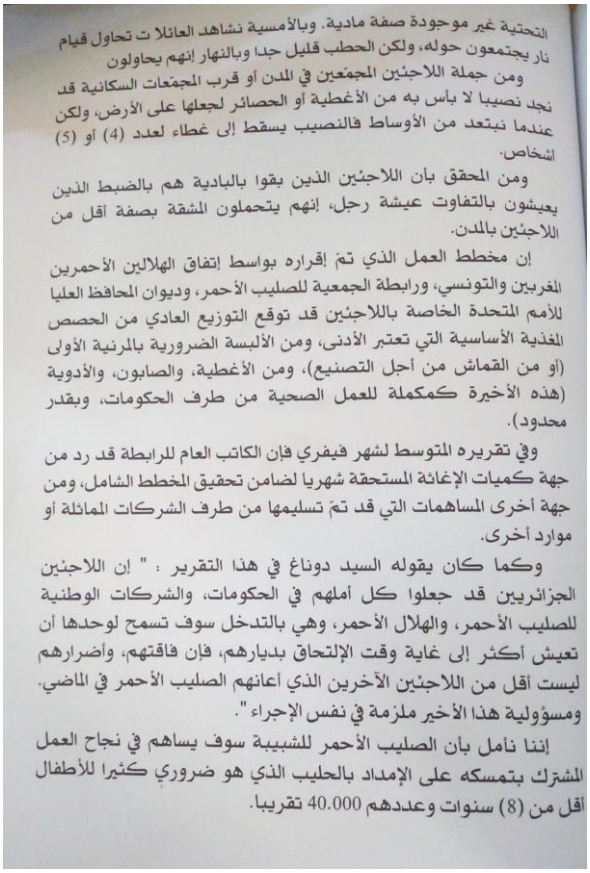

التحتية غير موجودة صفة مادية. وبالأمسية نشاهد العائلا ت تحاول قيام نار يجتمعون حوله، ولكن الحطب قليل جدا وبالنهار إنهم يحاولون

ومن جملة اللاجئين المجمّعين في المدن أو قرب المجمّعات السكانية قد نجد نصيبا لا بأس به من الأغطية أو الحصائر لجعلها على الأرض، ولكن عندما نبتعد من الأوساط فالنصيب يسقط إلى غطاء لعدد (4) أو (5) أشخاص.

ومن المحقق بأن اللاجئين الذين بقوا بالبادية هم بالضبط الذين يعيشون بالتفاوت عيشة رجل، إنهم يتحملون المشقة بصفة أقل من اللاجئين بالمدن.

إن مخطط العمل الذي تمّ إقراره بواسط إتفاق الهلالين الأحمرين المغربين والتونسي، ورابطة الجمعية للصليب الأحمر، وديوان المحافظ العليا للأمم المتحدة الخاصة باللاجئين قد توقع التوزيع العادي من الحصص المغذية الأساسية التي تعتبر الأدنى، ومن الألبسة الضرورية بالمرنية الأولى (أو من القماش من أجل التصنيع)، ومن الأغطية، والصابون، والأدوية (هذه الأخيرة كمكملة للعمل الصحية من طرف الحكومات، وبقدر محدود).

وفي تقريره المتوسط لشهر فيفري فإن الكاتب العام للرابطة قد رد من جهة كميات الإغاثة المستحقة شهريا لضامن تحقيق المخطط الشامل، ومن جهة أخرى المساهمات التي قد تمّ تسليمها من طرف الشركات الماثلة أو موارد أخرى.

وكما كان يقوله السيد دوناغ في هذا التقرير ؛ " إن اللاجئين الجزائريين قد جعلوا كل أملهم في الحكومات، والشركات الوطنية للصليب الأحمر، والهلال الأحمر، وهي بالتدخل سوف تسمح لوحدها أن تعيش أكثر إلى غاية وقت الإلتحاق بديارهم، فإن فاقتهم، وأضرارهم ليست أقل من اللاجئين الآخرين الذي أعانهم الصليب الأحمر في الماضي. ومسؤولية هذا الأخير ملزمة في نفس الإجراء ".

إننا نأمل بأن الصليب الأحمر للشبيبة سوف يساهم في نجاح العمل المشترك بتمسكه على الإمداد بالحليب الذي هو ضروري كثيرا للأطفال أقل من (8) سنوات وعددهم 40.000 تقريبا.

المصدر: فاروق بن عطية، المصدر السابق، ص302-303.

الملحق رقم 7: خريطة مراكز وتجميع وتجنيد اللاجئين بشرق المغرب إلى نهاية 1957.

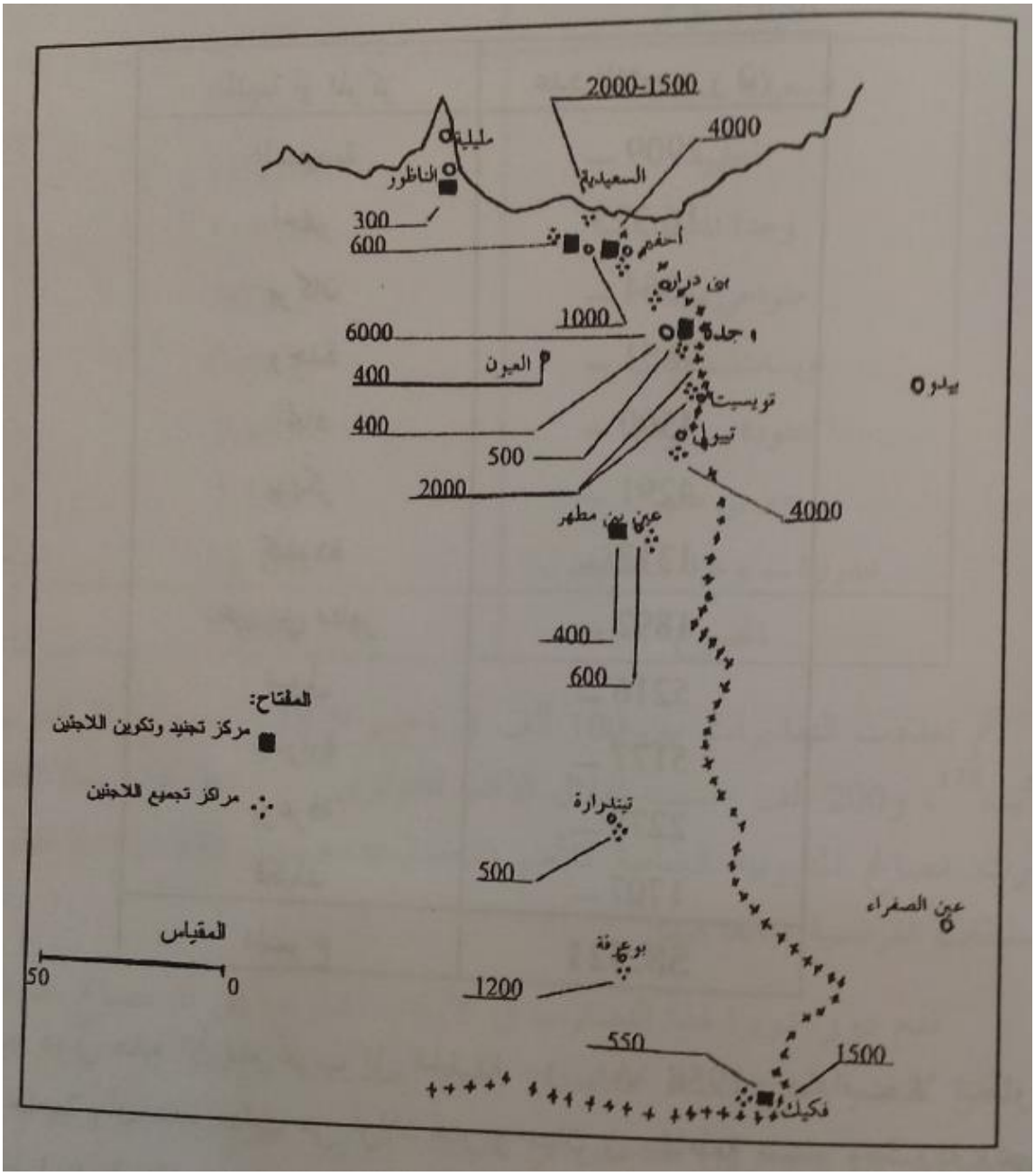

المصدر: محمد أمطاط، المرجع السابق، ص377.

قائمة

البيبليوغرافيا

قائمة البيبليوغرافيا

1- المصادر:

أ- باللغة العربية:

1/- عمار قليل، ملحمة الجزائر، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013.

2/- فاروق بن عطية، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، تر: عبد الرحمان كابوية، سالم مهد، منشورات حلب، الجزائر، 2010.

3/- فتحي الذيب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984.

4/- محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الاول، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

5/- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد صالح المثلوني، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.

6/- مصطفى خياطي، الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر من خلال أضابير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تر: عياد قندور فوزية، دار هومة للطباعة النشر التوزيع، الجزائر، 2015.

- المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية، تر: نسبية غربي، المؤسسة الوطنية الاتصال النشر الاشهار، رويبة، 2013.

- حقوق الإنسان في الجزائر خلال الإحتلال الفرنسي، تر: ANEP المؤسسة الوطنية، الاتصال النشر الاشهار، رويبة، 2013.

9/- مصطفى مكاسي، الهلال الاحمر الجزائري – شهادة، تر: محفوظ عاشور، ط1، منشورات الفا، الجزائر، 2015.

ب- باللغة الاجنبية:

1/- BenatiaFarouk , les actions humanitaires pendant la lutte de libération 1954-1962, edDahleb, Alger,1997.

2/- Boualem Benhamouda, la révolution algérienne du premier novembre 1954, dar El noamane, Alger, 2012.

2- المراجع

1- ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930 ، ط1، ج2، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1992.

2- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

3- بشير ملاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

4- حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ط1، ج1، دار السبيل، الجزائر، 2009.

5- خير الدين شترة، المهاجرون الجزائريون الى البلاد التونسية، دار الكردادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

6- طاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة، الجزائر، 2015.

7- عاشور شرفي، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي، دار القصبة للنشر،2009.

8- عبد الاله بن اشنهو، تاريخ العلاقات الانسانية في النظام الدولي، منشورات بلوتو، الجزائر، 2014.

9- عبد الله مالك مرطاض، دليل مصطلحات الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر.

10- عبد الله مقلاتي، دور المغرب العربي وافريقيا في دعم الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1954-1962، ج2، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، 2013.

- نشاط الثورة الجزائرية في المغرب الأقصى 1954-1962، ط1، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2014.

- موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية ابحاث ودراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر.

- قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتو، الجزائر، 2009.

- الثورة الجزائرية والمغرب العربي موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، وزارة الثقافة، الجزائر.

16-عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين 1914-1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

17-عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

18-حمد امطاط، الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830-1962، ط1، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2008.

19-محمد يعيش، الجالية الجزائرية في المغرب الأقصى ودورها في الحركة الوطنية، ج1، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

3- المقالات:

1- خير الدين شترة، اللاجئون الجزائريون في تونس ودورهم في النضال الوطني الجزائري 1956-1962، جامعة المسيلة.

2- عائشة مرجع، عوامل التطور والتنظيم الصحي للثورة التحريرية 1956-1962، جملة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 12.

3- عبد الله مقلاتي، النشاط الانساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين وأثره على العلاقات الجزائرية – المغاربية، العدد 4، جامعة أدرار، 2003.

4- لمياء بوقريوة، اللاجئون الجزائريون في المغرب إبان الثورة التحريرية، مجلة البحوث والدراسات، العدد 6، 2008.

5- محفوظ عاشور، نشأة الهلال الأحمر الجزائري ودوره في قضية الأسرى إبان الثورة التحريرية 1957-1962، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 13، 2015.

6- محمدي محمد، الجهود الاغاثية والطبية للهلال الأحمر الجزائري، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 41.

7- مقدم فيصل، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على مدى تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني إبان الثورة الجزائرية، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، العدد1، المجلد 13، جامعة تيزي وزو.

4/- الجرائد:

1- المجاهد، العدد 12، 1957/11/15.

2- العدد 14، 1957/12/15.

3- العدد 34، 1958/12/24.

4- العدد 36، 1959/02/06.

5- العدد38، 1959/03/18.
6- العدد 55، 1959/11/16.
7- العدد 58، 1959/12/28.

5/- الرسائل الجامعية:

1/- حميدة ابتسام، المهاجرون الجزائرون بفرنسا نشاطهم تجاه الثورة الجزائرية، 1954-1956، مذكرة ماستر جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2012-2013.

2/- سلمى خليل، المهاجرون الجزائريون في البلاد العربية ونشاطهم تجاه الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

3/- صالح عسول، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956-1962، رسالة ماجستير، جامعة الحاج الاخضر، باتنة، 2008-2009.

4/- محفوظ عاشور، دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري أثناء الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

5/- نريمان بن خدومة، سعيدة قفصي، الهجرة الوطنية إلى المشرق العربي أسبابها وانعكاساتها على الحركة الوطنية (1830-1914)، مذكرة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017.

ملخص

الهلال الأحمر الجزائري جمعية انسانية وطنية أسستها جبهة التحرير الوطني في 11 ديسمبر 1956، وحددت مهمتها في التكفل بالوضع الانساني المترتب عن حرب التحرير، وحمل معاناة الشعب الجزائري لكل شعوب ودول العالم.

تسلط هذه الدراسة الضوء على مراحل تأسيس الهلال الأحمر الجزائري والمشاكل التي واجهته لإفتكاك الإعتراف الدولي، كما توضح دوره في معالجة قضية اللاجئين في تونس والمغرب بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي لم تعترف به رسميا إلا بعد انتزاع الجزائر لاستقلالها في 5 جويلية 1962.

الكلمات المفتاحية:

جبهة التحرير الوطني – قضية اللاجئين – الهلال الأحمر الجزائري – اللجنة الدولية للصليب الأحمر

Résumé

Le Croissant-Rouge algérien est une association humanitaire nationale crée par le Front de libération nationale le 11 décembre 1956, qui a défini sa mission consistant à assurer la situation humanitaire résultant de la guerre de libération et à porter les souffrances du peuple algérien à tous les peuples et tous les pays du monde.

Cette étude met l'accent les étapes de la création du Croissant-Rouge algérien et les problèmes rencontrés dans sa quête de reconnaissance internationale, ainsi que son rôle dans la question des réfugiés en Tunisie et au Maroc, en coopération avec le Comité international de la Croix-Rouge, officiellement reconnu après le retrait de son indépendance le 5 juillet 1962.

Mots-clés

Front de Libération Nationale – Affaire des réfugiés – Croissant Rouge Algérien – Comité Internationale de croix rouge